|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-18) دبي، 29 أكتوبر - 16 نوفمبر 2018** |  |
|  |  |
|  |  |
| **الجلسة العامة** | **الإضافة 1 للوثيقة 63-A** |
|  | **3 أكتوبر 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية/بالإسبانية** |
|  | |
| الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) | |
| مقترحات البلدان الأمريكية بشأن أعمال المؤتمر | |
|  | |
|  | |

SUP IAP/63A1/1

القـرار 185 (بوسان، 2014)

التتبع العالمي للرحلات الجوية في الطيران المدني

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** القرار 185 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 - *التتبع العالمي للرحلات الجوية في الطيران المدني* كلف المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015، طبقاً للرقم 119 من اتفاقية الاتحاد، بأن يدرج في جدول أعماله، كمسألة ملحة، النظر في مسألة التتبع العالمي للرحلات الجوية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، وانسجاماً مع ممارسات الاتحاد، النظر في مختلف جوانب المسألة، مع مراعاة دراسات قطاع الاتصالات الراديوية.

وفي المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015، استجاب المؤتمر للقرار 185 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 وأصدر قراراً جديداً للمؤتمر وهو القـرار 425 - *استعمال الخدمة المتنقلة الساتلية للطيران (AMS(R)S) لنطاق التردد MHz 1 092,3‑1 087,7 (أرض-فضاء) من أجل تسهيل التتبع العالمي للرحلات الجوية في الطيران المدني*، الذي دعا قطاع الاتصالات الراديوية إلى أن يستكمل على وجه السرعة، الدراسات المتعلقة باستقبال المحطات الفضائية لإرسالات المراقبة الأوتوماتية التابعة بأسلوب الإذاعة (ADS‑B) في نطاق التردد MHz 1 092,3‑1 087,7. ووجهت دعوة أيضاً إلى منظمة الطيران المدني الدولي للمشاركة في هذه الدراسات.

وبالنظر إلى أنه تم إنجاز المتطلبات الواردة في فقرتي *يقرر* *ويدعو* من منطوق القرار، وتمشياً مع أفضل الممارسات التي تتمثل في إلغاء القرارات التي تصف العمل المنجز، فإن القرار 185 غير مطلوب.

ويقترح إلغاء القرار 185.

MOD IAP/63A1/2

القـرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

إدارة الموارد البشرية وتنميتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يُقـر

بالرقم 154 من دستور الات‍حاد الدولي للاتصالات،

وإذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 48 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن إدارة الموارد البشرية وتنميتها؛

*ب)* بالخطة الاستراتيجية للات‍حاد المعروضة في القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر والحاجة إلى قوة عاملة عالية المهارات ومتفانية لتحقيق الغايات المنشودة؛

*ج)* بطلب مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة إلى جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إعداد استراتيجيتها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين من أجل تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2017،

وإذ يلاحظ

*أ )* السياسات[[1]](#footnote-1)1 المختلفة التي تتعلق بموظفي الات‍حاد، *بما في ذلك*، معايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC)، والنظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الات‍حاد، وسياسات الات‍حاد في مجال الأخلاقيات؛

*ب)* اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة قرارات منذ عام 1996 تشدد على ضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل؛

*ج)* المقرر 517 الذي اعتمده م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2004 بشأن تعزيز الحوار بين الأمين العام ومجلس موظفي الات‍حاد؛

*د )* القرار 1253 الذي اعتمده ال‍مجلس في دورته لعام 2006 لتأسيس الفريق الثلاثي المعني بإدارة الموارد البشرية والتقارير المختلفة التي تقدم بها الفريق إلى ال‍مجلس بشأن الإنجازات التي حققها من قبيل إعداد الخطة الاستراتيجية ووضع سياسة الأخلاقيات وغير ذلك من الأنشطة؛

*ﻫ )* القرار 25 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تقوية الحضور الإقليمي وخاصة بشأن أهمية الدور الذي تضطلع به المكاتب الإقليمية في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الات‍حاد مع دوله الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*و )* الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية التي اعتمدها ال‍مجلس في دورته لعام 2009 (الوثيقة C09/56) كوثيقة حية؛

*ز )* خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN‑SWAP)،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أهمية الموارد البشرية في الات‍حاد لتحقيق غاياته؛

*ب)* أن استراتيجيات الموارد البشرية في الات‍حاد ينبغي أن تؤكد على استمرار أهمية الحفاظ على قوة عاملة مدربة جيداً ومنصفة من حيث التوزيع الجغرافي ومتوازنة من حيث المساواة بين الجنسين، مع مراعاة قيود الميزانية؛

*ج)* الفائدة التي تعود على الات‍حاد والموظفين نتيجة تنمية الموارد البشرية إلى أقصى ما يمكن من خلال مختلف أنشطة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التدريب أثناء العمل وأنشطة التدريب وفقاً لمستويات التوظيف؛

*د )* الأثر الذي يتركه استمرار تطور الأنشطة في ميدان الاتصالات على الات‍حاد وعلى موظفيه، وحاجة الات‍حاد وموارده البشرية للتكيف مع هذا التطور من خلال التدريب وتنمية الموظفين؛

*ﻫ )* أهمية إدارة الموارد البشرية وتنميتها في دعم توجهات الات‍حاد وغاياته الاستراتيجية؛

*و )* الحاجة إلى اتباع سياسة توظيف مناسبة لاحتياجات الات‍حاد، بما في ذلك إعادة توزيع الوظائف وتوظيف موظفين متخصصين في بداية حياتهم الوظيفية؛

*ز )* الحاجة إلى تحقيق التوزيع الجغرافي المنصف للموظفين المعينين في الات‍حاد؛

*ح)* الحاجة إلى تيسير توظيف المزيد من النساء في الفئتين الفنية وما فوقها، وخصوصاً في المستويات العليا؛

*ط)* التقدم المستمر الذي تشهده تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتشغيلها، مما يترتب عليه الحاجة إلى تعيين موظفين متخصصين على أعلى مستويات الكفاءة،

يقـرر

1 أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها في الات‍حاد متوافقة باستمرار مع غايات الات‍حاد وأنشطته والنظام الموحد للأمم المتحدة؛

2 الاستمرار في تنفيذ توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

3 أن يبدأ فوراً، في حدود الموارد المالية المتاحة، وبقدر الإمكان عملياً، شغل الوظائف الشاغرة من خلال زيادة تنقل الموظفين الحاليين؛

4 اقتران التنقل الداخلي بالتدريب بقدر ما يمكن عملياً للتمكن من استخدام الموظفين حيثما تشتد الحاجة إليهم؛

5 تطبيق التنقل الداخلي بقدر الإمكان عملياً، لتغطية الاحتياجات التي تنشأ مع تقاعد الموظفين أو تركهم الخدمة في الات‍حاد، وذلك من أجل تخفيض مستويات التوظيف بدون إنهاء العقود؛

6 وفقاً لفقرة " *إذ يقـر*" أعلاه[[2]](#footnote-2)2، أن يستمر توظيف الموظفين في الفئتين الفنية وما فوقها على أساس دولي، وأن يجري الإعلان عن الوظائف المحددة من أجل التوظيف الخارجي على أوسع نطاق ممكن وأن ترسل إعلانات الوظائف الشاغرة إلى جميع إدارات الدول الأعضاء في الات‍حاد ومن خلال المكاتب الإقليمية؛ ويجب مع ذلك الاستمرار في توفير فرص الترقية المعقولة للموظفين الحاليين؛

7 أن تكون الأفضلية للمرشحين المتقدمين من مناطق العالم الممثلة تمثيلاً ضعيفاً في ملاك موظفي الات‍حاد، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي وعندما يتعين الاختيار من بين عدة مرشحين تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة للوظيفة، مع مراعاة التوازن بين الموظفين من النساء والرجال الإلزامي في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

8 أنه يجوز التوظيف في الرتبة الأدنى مباشرة، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي، إذا لم يتقدم أي مرشح تستوفى فيه جميع المؤهلات المطلوبة، على أن يكون مفهوماً أن المرشح المعني الذي لا يستوفي جميع متطلبات المنصب سيتعين عليه استيفاء شروط معينة قبل إعطائه مسؤوليات هذا المنصب كاملة وترقيته إلى الرتبة المحددة أصلاً لهذا المنصب،

يكلف الأمين العام

1 بأن يحرص على أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها عاملاً يساعد الات‍حاد على تحقيق أهدافه الإدارية، مع مراعاة استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة فضلاً عن الأمور المذكورة في الملحق الأول بهذا القرار؛

2 بأن يستمر، بمساعدة لجنة التنسيق وبالتعاون مع المكاتب الإقليمية، في إعداد وتنفيذ خطط متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل في مجال إدارة الموارد البشرية وتنميتها، بغية تلبية احتياجات الات‍حاد وأعضائه وموظفيه، بما في ذلك وضع معايير مرجعية في إطار تلك الخطط؛

3 بأن يدرس كيفية تطبيق أفضل الممارسات المتبعة لإدارة الموارد البشرية في الات‍حاد، وأن يعرض هذا الأمر في تقريرٍ يرفعه إلى ال‍مجلس بشأن العلاقة بين الإدارة والموظفين في الات‍حاد؛

4 بأن يضع، في المستقبل القريب، سياسات وإجراءات توظيف كاملة ترمي إلى تيسير التوزيع الجغرافي المنصف وتمثيل الجنسين بين الموظفين المعينين (انظر الملحق الثاني بهذا القرار)؛

5 بأن يوظف موظفين متخصصين في بداية حياتهم الوظيفية في المستوى P.2/P.1 كلما كان ذلك مناسباً وفي حدود الموارد المالية المتاحة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الموظفين من النساء والرجال؛

6 بأن يقوم، بغية مواصلة تدريب الموظفين لتعزيز الكفاءات المهنية المتخصصة في الات‍حاد، استناداً إلى مشاورات مع الموظفين، حسب الاقتضاء، بدراسة كيفية تنفيذ برنامج تدريب‍ي لكل من المديرين وموظفيهم في حدود الموارد المالية المتاحة في الات‍حاد بأكمله، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى ال‍مجلس؛

7 بأن يستمر في تقديم تقاريره السنوية إلى ال‍مجلس حول تطبيق الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية وأن يقدم إلى ال‍مجلس، إلكترونياً إن أمكن، إحصاءات تتعلق بالمسائل الواردة في الملحق الأول بهذا القرار، وعن التدابير الأخرى المتخذة عملاً بهذا القرار،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يكفل توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وتنميتها في الات‍حاد فور ظهورها، وذلك في حدود الميزانية المعتمدة؛

2 بأن ينظر في تقارير الأمين العام بشأن هذه المواضيع وأن يبت في الإجراءات التي يتعين اتخاذها؛

3 بأن يخصص الموارد المناسبة للتدريب أثناء العمل وفقاً لبرنامج محدد على أن تمثل هذه الموارد بقدر ما يمكن عملياً نسبة مستهدفة قدرها 3 في المائة من الميزانية المحددة للنفقات الخاصة بالموظفين؛

4 بأن يتابع مسألة التوظيف بأكبر قدر ممكن من الاهتمام، وأن يعتمد في حدود الموارد الموجودة وتمشياً مع النظام الموحد للأمم المتحدة، ما يراه ضرورياً من التدابير بغية جذب العدد الكافي من المرشحين المؤهلين إلى وظائف الات‍حاد على أن يأخذ في الحسبان بصورة خاصة الفقرات *ب)* و*ج)* و*ح)* من "*وإذ يضع في اعتباره*" أعلاه.

ال‍ملحق 1 بالقرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

أمور ينبغي أن يتناولها التقرير المقدم إلى المجلس  
بشأن مسائل الموظفين، بمن فيهم موظفو المكاتب الإقليمية  
ومكاتب المناطق، ومسائل التوظيف

- الاتساق بين أولويات الات‍حاد الاستراتيجية ومهام الموظفين ووظائفهم

- سياسة المسار الوظيفي للموظفين وترقيتهم

- سياسة العقود

- التقيّد بسياسات/توصيات النظام الموحد للأمم المتحدة

- استعمال أفضل الممارسات

– عمليات التوظيف والانفتاح

- التوازن بين التوظيف الخارجي والتوظيف الداخلي

- توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك خدمات ومرافق للموظفين ذوي الإعاقة

- برامج إنهاء الخدمة الطوعي والتقاعد المبكر

- تخطيط تعاقب الموظفين

- الوظائف قصيرة الأجل

- الخصائص العامة لتنفيذ خطة لتنمية الموارد البشرية توضح نتائج العمل المصممة "لضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد البشرية والمالية والرأسمالية، وبيئة عمل آمنة ومأمونة وتشجع على العمل"

- النفقات الإجمالية لتنمية الموظفين بما في ذلك تجزئة خطة التنمية إلى بنود محددة

- تحليل اتساق حزمة تعويضات الات‍حاد مع النظام الموحد للأمم المتحدة، بهدف دراسة جميع عناصر تعويضات الموظفين مع العناصر الأخرى للموارد البشرية، وذلك لالتماس سبل تخفيف العبء الواقع على الميزانية

- تحسين الخدمات المقدمة المتعلقة بالموارد البشرية

- تقييم أداء الموظفين وتقارير التقييم

- الموظفون في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق

- التدريب أثناء الخدمة (بدون انقطاع المهام)

- التدريب الخارجي (مع انقطاع المهام)

- التمثيل الجغرافي

- التوازن بين الجنسين

- تصنيف الموظفين بحسب العمر

- الحماية الاجتماعية للموظفين

- مرونة شروط العمل

- العلاقة بين الإدارة والموظفين

- التنوع في مكان العمل

- استعمال الأدوات الحديثة للإدارة

- ضمان الأمان الوظيفي

- الروح المعنوية لدى الموظفين والتدابير لتحسينها

- التعبير عن وجهات نظر جميع الموظفين بشأن الجوانب المختلفة للعمل والعلاقات في المنظمة باستخدام الاستطلاعات والاستبيانات (حسب الاقتضاء) لجمع البيانات

- الاستنتاجات والمقترحات القائمة على تحديد وتحليل مواطن القوة ومواطن الضعف (المخاطر) فيما يتعلق بتنمية الموظفين في الات‍حاد والتعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين

- التدابير المتعلقة بتيسير توظيف النساء، على النحو الموضح في الملحق 2 بهذا القرار.

ال‍ملحق 2 بالقرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تيسير توظيف النساء في الات‍حاد

1 ينبغي للات‍حاد أن يقوم بالترويج على أكبر نطاق ممكن لإعلانات الوظائف الشاغرة من أجل تشجيع النساء على تقديم طلبات التوظيف.

2 تُشجَّع الدول الأعضاء في الات‍حاد على تقديم ترشيح نساء.

3 ينبغي لإعلانات الوظائف الشاغرة أن تشجع النساء على تقديم طلباتهن.

4 ينبغي تعديل إجراءات التوظيف المتبعة في الات‍حاد حرصاً على أن تصل النسبة المستهدفة للنساء، في كل مرحلة من مراحل الفرز و%50 على الأقل من مجموع المترشحين المنتقلين إلى المرحلة التالية.

5 في الرتب التي لا تتحقق فيها أهداف التوازن بين الجنسين، يتعين على المدير المسؤول عن التعيين إعداد مذكرة تبرر اقتراح مرشح لا يساعد اختياره على تحسين تمثيل الجنسين في الاتحاد.

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات التعديل التالي على القرار 48 لمؤتمر المندوبين المفوضين.

طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة إلى جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إعداد استراتيجيتها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين من أجل تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2017.

وفي دورة 2018 لمجلس الات‍حاد، قدم الأمين العام تقريراً (الوثيقة C18/63‑A) بشأن استراتيجية التكافؤ بين الجنسين يحتوي على ثلاث (3) توصيات رئيسية ويقترح تعديلات على ال‍ملحق 2 بالقرار 48 (تيسير توظيف النساء في الات‍حاد)، الذي يهدف إلى الاستفادة القصوى من جميع الفرص لتحسين التوازن بين الجنسين في الات‍حاد على جميع مستويات الموظفين. وعلى الرغم من دعوة ال‍مجلس إلى تأييد استراتيجية التكافؤ بين الجنسين، فقد أدعت بعض الدول الأعضاء أن الإجراء المطلوب لا يمكن اتخاذه في دورة ال‍مجلس لعام 2018. وبالتالي، تم تأجيل القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

وترى لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة يمثل ضرورة ملحة وتشغيلية مطلوبة لتعزيز وتحديث الات‍حاد، والأهم من ذلك لضمان عملية توظيف عادلة وشفافة على أعلى مستوى في الات‍حاد.

MOD IAP/63A1/3

القـرار 188 (المراجَع في دبي، 2018)

مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكر

*أ )* بالقرار 177 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

*ب)* بالقرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تحسين المعرفة بتوصيات الات‍حاد وتطبيقها الفعّال في البلدان النامية[[3]](#footnote-3)1، بما في ذلك اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني للأنظمة المصنعة طبقاً لتوصيات الات‍حاد؛

*ج)* بالقرار 79 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة والتصدي لها؛

*د)* بالقـرار 96 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن دراسات قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة،

وإذ يعترف

*أ )* بالزيادة الملحوظة في مبيعات وتوزيعات أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة في الأسواق والتي لها آثار سلبية على الحكومات والمصنعين والبائعين والمستهلكين؛

*ب)* بأن أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة يمكن أن تقلل من الأمن وجودة الخدمة بالنسبة للمستعملين؛

*ج)* بأن أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة تتضمن غالباً مستويات عالية وغير قانونية من المواد الخطرة، مما يهدد المستهلكين والبيئة؛

*د )* بأن بلداناً عديدة قامت ببعض حملات التوعية وأدخلت ممارسات وقواعد تنظيمية في أسواقها للحد من المنتجات والأجهزة الزائفة وردعها مما كان له آثار إيجابية وأن البلدان النامية يمكن أن تستفيد من هذه التجارب؛

*ﻫ )* بأن الأجهزة المتنقلة تعتمد على معرفات الهوية الفريدة للأجهزة للحد من انتشار الأجهزة المتنقلة الزائفة وردعها؛

*ﻭ )* بأن مبادرات الصناعة قد أنشئت لإقامة تعاون بين المشغلين والمصنعين والمستهلكين؛

*ﺯ )* بأن الدول الأعضاء تواجه تحديات كبيرة في التوصل إلى حلول فعالة لمكافحة هذه الأجهزة، نظراً للأساليب المبتكرة والخلاقة التي يستعملها الأشخاص الضالعون في هذا النشاط غير المشروع للتملص من تدابير الإنفاذ/التدابير القانونية؛

*ﺡ)* بأن برامج الات‍حاد للمطابقة وقابلية التشغيل البيني وسد الفجوة التقييسية المقصود بها أن تساعد في توضيح عمليات التقييس ومطابقة المنتجات للمعايير الدولية؛

*ﻁ)* بأن توفير قابلية التشغيل البيني والسلامة والاعتمادية ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً لتوصيات الات‍حاد،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا تمتثل بوجه عام لعمليات المطابقة الوطنية المطبقة وللشروط التنظيمية الوطنية أو لأي شروط قانونية أخرى سارية، ينبغي اعتبارها غير مرخصة للبيع و/أو التفعيل على شبكات الاتصالات في هذا البلد؛

*ب)* أن للات‍حاد وأصحاب المصلحة ذوي الصلة دوراً رئيسياً في تعزيز التنسيق فيما بين الأطراف المعنية من أجل دراسة الآثار المت‍رتبة على الأجهزة الزائفة وآلية الحد من استعمالها وتحديد أساليب التعامل معها دولياً وإقليمياً؛

*ج)* أن لجنة الدراسات 11 لقطاع تقييس الاتصالات تعمل على التقارير والتوصيات التقنية لمكافحة منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة ودون المستوى؛

*ﺩ )* أهمية الحفاظ على توصيلية المستعمل،

وإذ يدرك

*أ )* أن الحكومات تؤدي دوراً هاماً في مكافحة تصنيع الأجهزة الزائفة وتداولها بين البلدان وذلك بوضع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات المناسبة؛

*ب)* الأعمال والدراسات ذات الصلة في لجان الدراسات 5 و17 و20 لقطاع تقييس الاتصالات؛ والولايات الحالية للجنة الدراسات 1 ولجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات؛

*ج)* أن التلاعب بمعرفات الهوية الفريدة يقلل فعالية الحلول التي تتبناها البلدان؛

*د )* أن التعاون متواصل مع منظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بشأن المسائل المتعلقة بالمنتجات الزائفة،

يقرر تكليف مديري المكاتب الثلاثة

1 بمساعدة الدول الأعضاء في معالجة شواغلها إزاء أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة عن طريق تبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي أو العالمي، بما في ذلك أنظمة تقييم المطابقة؛

2 بمساعدة جميع الأعضاء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو اكتشاف التلاعب بمعرفات الهوية الفريدة للأجهزة و/أو ازدواجيتها، والتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع معايير الاتصالات المتعلقة بهذه المسائل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة واستعراض لوائحها؛

2 إلى التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها في هذا المجال؛

3 إلى تشجيع المشاركة في برامج الصناعة لمكافحة استعمال أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة،

يدعو جميع الأعضاء

1 إلى المشاركة بنشاط في دراسات الات‍حاد المتصلة بمكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة من خلال تقديم المساهمات؛

2 إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو اكتشاف التلاعب بمعرفات الهوية الفريدة لأجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات كذلك

إلى أخذ الأُطُر القانونية والتنظيمية للبلدان الأخرى بعين الاعتبار فيما يتعلق بالتجهيزات التي تؤثر سلباً على نوعية البُنى التحتية للاتصالات والخدمات في هذه البلدان وخصوصاً الإقرار بشواغل البلدان النامية فيما يتعلق بالتجهيزات الزائفة.

**الأسباب**: التعديلات المقترحة على القرار 188 بشأن *مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة* هي كما يلي:

 أ ) تحديث المواقع المرجعية لقرارات مؤتمر المندوبين المفوضين وإدراج العديد من التعديلات الصياغية ليكون انسياب النص أفضل.

ب) تعديل نص الفقرة *و)* من *إذ يعترف*

على النص المقترح أن يعترف بأن الأجهزة المتنقلة تعتمد على معرفات الهوية الفريدة للأجهزة للحد من انتشار الأجهزة المتنقلة الزائفة ولردعه. غير أنه ينبغي إزالة الحلول التقنية المحددة مثل استعمال هوية المعدات المتنقلة الدولية.

ج) إزالة الإحالات المرجعية إلى الحلول التقنية المحددة في *الفقرة و)* من *إذ يعترف*

ينبغي أن توفر قرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين تعليمات عالية المستوى ولا ينبغي أن تكون إلزامية وتشير إلى أي نُهج وحلول تقنية محددة. وينبغي أن يترك الأمر إلى أعضاء الات‍حاد لمناقشة وتحديد الحلول المناسبة.

MOD IAP/63A1/4

القـرار 165 (المراجَع في دبي، 2018)

المواعيد النهائية لتقديم المقترحات وإجراءات تسجيل المشاركين  
في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يقـر

*أ )* بالرقم 224 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يشير إلى أن أي دولة يمكن أن تقترح أي تعديل للدستور، شريطة أن يصل هذا المقترح إلى الأمين العام في موعد أقصاه ثمانية أشهر قبل التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* بالرقم 519 من اتفاقية الاتحاد، الذي ينص على شرط أن تقدم التعديلات على الاتفاقية في موعد أقصاه ثمانية أشهر قبل التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ج)* بالقرار 114 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تفسير الرقم 224 من الدستور والرقم 519 من الاتفاقية،

وإذ يقر أيضاً

*أ )* بالقسم 8 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، بشأن الحدود الزمنية لتقديم المقترحات والتقارير إلى المؤتمرات وشروط تقديمها؛

*ب)* بالقسم 17 من القواعد العامة، بشأن المقترحات أو التعديلات المقدمة أثناء المؤتمر،

وإذ يضع في اعتباره

المقرر 556 الذي اعتمده المجلس في دورته لعام 2016 بشأن تقديم الوثائق إلى دورات المجلس، الذي ينص على أن جميع المساهمات ينبغي أن تقدم في موعد لا يتجاوز واحد وعشرين يوماً تقويمياً قبل افتتاح دورة المجلس لضمان ترجمتها في الوقت المناسب والنظر فيها على النحو الواجب أثناء دورة المجلس،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن التأخر في تقديم المساهمات لا يثقل كاهل أمانة الاتحاد في معالجة مثل هذه المساهمات فحسب، بل يتسبب أيضاً في صعوبات جسيمة للوفود، ولا سيما الصغيرة منها، في قراءة الوثائق وإعداد المواقف بشأنها في الوقت المناسب وبطريقة عملية؛

*ب)* أن التأخر في تقديم المساهمات يضر أيضاً بكفاءة أداء مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته فضلاً عن كفاءة أداء ما ينبثق عنها من لجان وأفرقة عمل؛

*ج)* أن الحاجة تدعو إلى تحديد موعد نهائي معقول لتقديم الوثائق إلى اجتماعات الاتحاد المذكورة أعلاه في المستقبل،

وإذ يأخذ في الحسبان

المقترح المقدم إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010 الذي يطلب إلى المجلس أن يستكشف مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات مسألة تنسيق المواعيد النهائية لتقديم الوثائق والإجراءات الناظمة للتسجيل لاجتماعات الاتحاد، وذلك بالتشاور مع الأمانة العامة ومديري المكاتب الثلاثة،

يقـرر

تحديد موعد نهائي صارم لتقديم جميع المساهمات لا يتجاوز واحد وعشرون يوماً تقويمياً قبل افتتاح مؤتمرات الاتحاد وجمعياته، بما فيها مؤتمرات المندوبين المفوضين، وذلك باستثناء المواعيد النهائية المحددة في فقرة " *إذ يقـرر*" *أ )* و*ب)* أعلاه، لضمان ترجمة هذه المساهمات في الوقت المناسب، والنظر فيها بدقة من جانب الوفود التي تحضر هذه المؤتمرات،

يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مدير المكاتب

1 بأن يعد تقريراً للمجلس على أساس مستمر بشأن المسائل المذكورة أعلاه، بما في ذلك الآثار المالية ذات الصلة؛

2 بأن يبحث، مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات حسب الاقتضاء، مسألة تنسيق المواعيد النهائية لتقديم المقترحات، فضلاً عن الإجراءات الناظمة للتسجيل لاجتماعات الاتحاد.

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات التعديلات التالية على القرار 165 لمؤتمر المندوبين المفوضين. إن الإطار الزمني الحالي لتقديم المساهمات يشكّل عبئاً كبيراً على أمانة الات‍حاد لضمان ترجمتها، إلى جانب الصعوبات التي واجهتها الدول الأعضاء في الات‍حاد للنظر على النحو الواجب في المسائل والمقترحات الواردة في هذه المساهمات. ومن المهم للغاية أن يكون لدى المشاركين في الاجتماعات الوقت الكافي للنظر في طبيعة المسائل المطروحة في المقترحات.

MOD IAP/63A1/5

ال‍مقرر 11 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أهداف الات‍حاد المحددة في المادة 1 من دستور الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

*ب)* المادة 7 من الدستور التي تنص على أن م‍جلس الات‍حاد يتصرف باسم مؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ج)* المادة 10 من الدستور التي تنص على أنه في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، يتصرف ال‍مجلس، بصفته الهيئة الإدارية للات‍حاد، باسم مؤتمر المندوبين المفوضين، في حدود السلطات التي يفوضها إليه المؤتمر المذكور؛

*د )* أن القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، بشأن خطة الات‍حاد الاستراتيجية للفترة 2023‑2020، يحدد القضايا والغايات والاستراتيجيات والأولويات الرئيسية للات‍حاد ككل ولكل قطاع من القطاعات وللأمانة العامة؛

*ه‍ )* أن ال‍مجلس اعتمد في دورته لعام 2016 القرار 1333 وراجع المبادئ التوجيهية الخاصة بتشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها وحلها؛

*و )* القرار 70 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)، بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في الات‍حاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن الجداول الزمنية الحالية للمجلس وأفرقة العمل التابعة له قد ألقت بعبء كبير على موارد الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*ب)* أن القيود الناجمة عن الوضع الاقتصادي العالمي تتسبب أيضاً في زيادة الطلبات المتنامية على أنشطة الات‍حاد وتبرز محدودية الموارد المتاحة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*ج)* أن في سياق الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الات‍حاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات نتيجة لذلك، هناك حاجة ملحة إلى البحث عن وسائل مبتكرة لترشيد التكاليف الداخلية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الكفاءة،

وإذ يدرك

أن ال‍مجلس دأب على تعيين المرشحين الأكفاء والمؤهلين لرئاسة أفرقة العمل، إلا أنه ما زالت هناك حاجة لتشجيع وتعزيز التوزيع الجغرافي المنصف والمساواة بين الجنسين،

يقـرر

1 أن يشكل ال‍مجلس أفرقة العمل التابعة له على أساس القضايا والغايات والاستراتيجيات والأولويات الرئيسية المحددة في القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)[[4]](#footnote-4)1؛

2 أن يحدد ال‍مجلس اختصاصات هذه الأفرقة وإجراءات العمل الخاصة بها وفقاً للنظام الداخلي للمجلس؛

3 أن يحدد المجلس بوضوح اختصاصات أفرقة العمل التابعة له عند تشكيلها، وأن يتفادى قدر الإمكان الازدواجية والتداخل في المهام مع أفرقة العمل الأخرى ولجان الدراسات التابعة للقطاعات؛

4 أن يحدد ال‍مجلس رئاسة هذه الأفرقة، مع مراعاة فقرة *إذ يدرك* أعلاهبهدفتشجيع وتعزيز عدة أمور من بينها التوزيع الجغرافي المنصف والتوازن بين الجنسين؛

5 أن يفحص المجلس بشكل مستمر عدد وولايات أفرقة العمل التابعة له وحالة تنفيذ ولاياتها التي حددها مؤتمر المندوبين المفوضين أو المجلس؛

6 أن يقوم المجلس، بناءً على نتائج الاستعراض الذي يتم وفقاً للفقرة 4 من *يقرر*، بإعادة تأكيد أو تعديل أو إلغاء ولاية كل فريق عمل تابع للمجلس، حسب الاقتضاء، ووفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين، حسبما ينطبق؛

7 أن يقوم ال‍مجلس، قدر الإمكان، بدمج أفرقة العمل الحالية بهدف تقليل عددها ومدة اجتماعاتها بغية تفادي ازدواجية الجهود وتقليل التبعات الواقعة على الميزانية؛

8 أن يدرج ال‍مجلس، قدر الإمكان، اجتماعات أفرقة العمل ضمن جدول أعمال الدورات السنوية للمجلس والوقت المخصص لها؛

9 أن يتم استعراض جميع أفرقة العمل التابعة للمجلس في الاجتماع الأخير للمجلس قبل انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين؛

10 أن تُنظم اجتماعات الأفرقة المختلفة في أماكن مشتركة لكي تُعقد بالتسلسل أو بالتعاقب في شكل مجموعة، وذلك في حال تعذر تنفيذ الفقرة 7 من "*يقرر*" أعلاه؛

11 أن ينظر ال‍مجلس في نتائج التدابير المتخذة في هذا الصدد خلال دوراته العادية اللاحقة.

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات على المقرر 11 لمؤتمر المندوبين المفوضين من أجل:

• إضافة تأكيد جديد على دور ال‍مجلس في مراجعة عمل أفرقة العمل التابعة للمجلس، ودمج أو إنهاء أو تعديل الأفرقة لضمان الكفاءة والفعالية.

• ضمان عدم تداخل أو ازدواج عمل أفرقة العمل التابعة للمجلس مع العمل الجاري في لجان الدراسات التابعة للقطاعات.

• توضيح أنه ينبغي مراجعة أفرقة العمل التابعة للمجلس في الاجتماع الأخير للمجلس قبل انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين.

ADD IAP/63A1/6

مشـروع مقـرر جديـد [IAP-1]

إنشاء فريق عمل تابع للمجلس معني بالتنظيم والإدارة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن أهداف الات‍حاد محددة في المادة 1 من دستور الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

*ب)* أن المادة 7 من الدستور تنص على أن يتصرف مجلس الات‍حاد باسم مؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ج)* أن المادة 10 من الدستور تنص على أنه في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، يتصرف ال‍مجلس، بصفته الهيئة الإدارية للات‍حاد، باسم مؤتمر المندوبين المفوضين، في حدود السلطات التي يفوضها إليه المؤتمر المذكور؛

*د )* أن الرقم 74A من الدستور يكلّف الأمين العام بتقديم المعلومات اللازمة لإعداد خطة استراتيجية؛

*ه‍ )* أن المادة 70A من الدستور تقتضي أن يعد ال‍مجلس تقريراً عن السياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي الموصى بهما للات‍حاد، بما في ذلك آثارهما المالية استناداً إلى التقرير الذي يعد على أساس الفقرة *إذ يضع في اعتباره د )* الواردة أعلاه؛

*و )* الحكمين 61 و61A من الاتفاقية بشأن الاستعراض المستمر الذي يجريه ال‍مجلس للخطة الاستراتيجية للات‍حاد؛

*ز )* أن الحكمين 62A و62B من الاتفاقية يحددان، ضمن أمور أخرى، عملية إعداد الخطة الاستراتيجية للات‍حاد وموعدها؛

*ح)* أن القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) بشأن خطة الات‍حاد الاستراتيجية للفترة 2023-2020، يحدد القضايا والغايات والاستراتيجيات والأولويات الرئيسية للات‍حاد ككل ولكل قطاع من القطاعات وللأمانة العامة؛

*ط)* أنه، وفقاً للقرار 72 (المراجَع في بوسان، 2014)، يمكن تحسين العملية التي تتيح قياس التقدم في تحقيق أهداف الات‍حاد تحسيناً كبيراً عن طريق الربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية؛

*ي)* القـرار 151 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) بشأن تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الات‍حاد،

وإذ يقر

*أ )* بأن عملية تقييم واستعراض مستمرة تعتبر أساسية لنجاح الإدارة على أساس النتائج لإنشاء بيئة تعلم دينامية وتطلعية، ودعم تنفيذ استراتيجية ناجحة لإدارة المخاطر؛ وتمكين الات‍حاد من إجراء متابعة واستعراض وثيقين للمقاصد والنواتج والمخرجات الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية؛

*ب)* بأن الأعضاء ينبغي أن يشاركوا بنشاط في إعداد الخطط الاستراتيجية للات‍حاد؛

*ج)* بأن تحويل التخطيط الاستراتيجي إلى عملية مستمرة يزيد وعي ومشاركة أعضاء وموظفي الات‍حاد؛

*د )* بضرورة تناول قضايا الموارد البشرية والمالية الهامة للات‍حاد بأكثر الطرق الممكنة فعالية وتماسكاً،

وإذ يلاحظ

أن تقرير الأمين العام الوارد في وثيقة ال‍مجلس C16/55 بشأن الولاية الحالية لأفرقة العمل التابعة للمجلس والهيئات الأخرى والازدواجية المحتملة في العمل بينها أشار إلى أن يدعم فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) ال‍مجلس في متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية في الممارسة العملية، على الرغم من أن هذه المهمة لم تُتناول صراحة في اختصاصات فريق العمل التابع للمجلس،

يقرر

1 أن ينشئ فريق عمل جديداً تابعاً للمجلس معنياً بالتنظيم والإدارة (CWG-ADM) لاستعراض الإدارة العامة للات‍حاد وتنظيمه، بما في ذلك التدابير اللازمة لتحديث وتحسين هيكل الإدارة وأساليب العمل وإجراءات الانتخاب في الات‍حاد، والقضايا التي ينظر فيها حالياً فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR)؛

2 إنهاء أعمال فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR)؛

3 أن يكون فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالتنظيم والإدارة (CWG-ADM) مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بالاختصاصات التالية:

أ ) استعراض تنفيذ القرار 71، الخطة الاستراتيجية للات‍حاد 2023-2020 (المراجَع في دبي، 2018) عن طريق:

- استعراض وتقييم تنفيذ الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية من خلال مؤشرات الأداء والأهداف والنواتج المحددة في القرار واقتراح التحسينات على ال‍مجلس؛

- استعراض التقارير المرحلية والتوصيات السنوية التي يعدها الأمين العام ومديرو المكاتب الثلاثة والأفرقة الاستشارية للقطاعات المعنية بتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

ب) استعراض تنفيذ القرار 72، التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الات‍حاد والقرار 151 (المراجَع في بوسان، 2014) بشأن تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

ج) استعراض مشاريع الخطط التشغيلية التي يعدها الأمين العام ومديرو المكاتب (بالتعاون مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات والفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالتنظيم والإدارة) واقتراح تعديلات على ال‍مجلس، بهدف ضمان الربط بينها وبين الخطط الاستراتيجية والمالية وتعزيز دورها في تحقيق الغايات والمقاصد الاستراتيجية للات‍حاد؛

د ) استعراض تنفيذ المقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) والتكليفات الموجهة إلى الأمين العام ومديري المكاتب قبل تقديمها إلى ال‍مجلس؛

ه‍ ) إعداد مشاريع الخطط الاستراتيجية والمالية وعرضها على آخر دورة عادية للمجلس تنعقد قبل مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022، وذلك على أساس مساهمات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومدخلات من الأمين العام ومديري المكاتب ونواتج الأفرقة الاستشارية للقطاعات والمؤتمرات/الجمعيات العالمية، وعرض المقترحات ذات الصلة المتعلقة بتحديث وتحسين هيكل الات‍حاد وأساليب عمله وإجراءاته بشأن الانتخاب لينظر فيها ال‍مجلس؛

و ) تقديم تقارير إلى ال‍مجلس تتضمن توصيات لينظر فيها ويعتمدها؛

4 أن يجتمع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالتنظيم والإدارة (CWG-ADM) مرتين في السنة لمدة ثلاثة أيام في أكتوبر ويناير لضمان توافر الفرص الكافية لاستعراض وإدراج، حسب الاقتضاء، الاستنتاجات الواردة في تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدمة طبقاً للقرار 162 (المراجَع في بوسان، 2014) والمراجع الخارجي طبقاً للقرار 94 (المراجَع في بوسان، 2014)،

يكلف الدورة الاستثنائية للمجلس التي ستُعقد بعد هذا المؤتمر مباشرة

بإنشاء فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالتنظيم والإدارة (CWG-ADM)،

يكلف ال‍مجلس في دورته العادية

بتعديل جميع مقررات وقرارات ال‍مجلس ذات الصلة بتنفيذ هذا المقرر.

|  |  |
| --- | --- |
|  | القواعد العامة لمؤتمرات الات‍حاد  وجمعياته واجتماعاته |
|  | الفصـل الثـالث  الإجراءات الانتخابية |
|  | 32 قواعد الإجراءات المطبقة لانتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب القطاعات |

ADD IAP/63A1/7

|  |  |
| --- | --- |
| 178A | *أأ )* يجب إجراء جلسات استماع مع المرشحين قبل يوم واحد من انعقاد دورة المجلس السنوية وقبل مؤتمر المندوبين المفوضين بفترة لا تقل عن ستة أشهر. وتكون جلسات الاستماع مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء. وسيُطلب من المرشحين تقديم عرض موجز يشمل رؤيتهم بشأن الاتحاد، تليه جلسة مخصصة للأسئلة والأجوبة. ويحدَّد الوقت المخصص للمرشحين لتقديم عرضهم وتلقي الأسئلة والإجابة عليها وفقاً لعدد المرشحين. وسيخصَّص وقت متساو لجميع المرشحين. |

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات على "القواعد العامة لمؤتمرات الات‍حاد وجمعياته واجتماعاته" ومشروع مقرر جديد يشمل ثلاثة أهداف\*:

(1 وضع عملية لجلسات الاستماع للمرشحين للانتخاب في مناصب رسمية؛

(2 تعديل المادة 2.12 من النظام الأساسي لموظفي الات‍حاد لتيسير تطبيق المبادئ التوجيهية الجديدة للات‍حاد بشأن الأخلاقيات وتحقيق التوازن بين ظروف المرشحين بين المسؤولين المنتخبين في الات‍حاد وموظفي الات‍حاد؛

(3 وضع إجراءات محددة لجلسات الاستماع.

\* المناقشة الكاملة لوثيقة مجلس الات‍حاد [C18/95: مساهمة من مساهمة من جمهورية البرازيل الاتحادية - استحداث جلسات استماع تفاعلية للمرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين](https://www.itu.int/md/S18-CL-C-0095/en)

MOD IAP/63A1/8

القـرار 146 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

استعراض ومراجعة لوائح الاتصالات الدولية دورياً

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالمادة 25 من دستور الات‍حاد، بشأن المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية (WCIT)؛

*ب)* بالرقم 48 من المادة 3 من اتفاقية الات‍حاد، بشأن المؤتمرات والجمعيات الأخرى؛

ج) بفقرة *إذ* *يدرك ﻫ)* من القرار 4 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، بشأن "الاستعراض الدوري للوائح الاتصالات الدولية" والتي تفيد بأن "لوائح الاتصالات الدولية تتضمن مبادئ توجيهية رفيعة المستوى ينبغي ألا تتطلب إجراء تعديلات على فترات زمنية متقاربة، إلا أن طبيعة قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سريع الحركة قد تقتضي استعراضها بصورة دورية"،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن القرار 146 (المراجَع في بوسان، 2014) كلف الأمين العام بتقديم التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية إلى المجلس في دورته لعام 2018 كي ينظر فيه وينشره ويقدمه لاحقاً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018؛

*ب)* أن فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية عقد أربعة اجتماعات في عامي 2017 و2018 وعرض تقريره النهائي على المجلس في دورته لعام 2018؛

*ج)* أن التقرير يعرض جميع الآراء المختلفة بشأن جميع القضايا التي ينظر فيها فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية، وفقاً لاختصاصاته،

يقـرر

1 أن ينهي أعمال فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية؛

2 أن يجري المجلس استعراضاً للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 بمدخلات من الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات في الاتحاد وفقاً لدور وغرض كل منها،

يكلف المجلس

بدراسة المدخلات المقدمة من الأفرقة الاستشارية للقطاعات والمشورة المقدمة من لجان الدراسات بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012،

يطلب من القطاعات الثلاثة

1 المساهمة، كل في مجال اختصاصه، وبمشورة من الفريق الاستشاري ذي الصلة، في استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 استناداً إلى مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات المقدمة إلى لجان الدراسات وإعداد تقرير عن نتائج هذا الاستعراض لينظر فيه المجلس؛

2 تقديم نتائج أعمالها إلى المجلس؛

3 النظر في تقديم منح، حسب الموارد المتاحة، إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وفقاً للقائمة التي وضعتها الأمم المتحدة من أجل توسيع مشاركتها في المناقشات المتعلقة بلوائح الاتصالات الدولية لعام 2012،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

تقديم مساهمات بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 إلى المجلس والأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات ذات الصلة،

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات على القرار 146 (المراجَع في بوسان، 2014) بغية تحقيق هدفين:

(1 إنهاء عمل فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR) إقراراً بإنجاز ولايته؛

(2 تمكين الات‍حاد من مواصلة استعراض لوائح الاتصالات الدولية في ظل الهيكل الحالي، على أساس المساهمات الواردة، بدون الحاجة إلى فريق عمل محدد.

MOD IAP/63A1/9

القـرار 66 (المراجع في دبي، 2018)

وثائـق الاتحـاد ومنشوراتـه

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* الرقم 484 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ب)* الحاجة إلى تسويق وثائق الاتحاد ومنشوراته وتوزيعها بصورة فعالة لتشجيع زيادة استخدام توصيات الاتحاد ومنشوراته الأخرى؛

*ج)* تطور معالجة المعلومات وإرسالها إلكترونياً؛

*د)* التطور المستمر في تكنولوجيات النشر وأساليب التوزيع الجديدة؛

*ﻫ )* فائدة التعاون مع الهيئات التي تعمل على وضع المعايير ذات الصلة؛

*و )* الأهمية المتواصلة لحقوق النشر التي يتمتع بها الاتحاد فيما يتعلق بمنشوراته؛

*ز )* الحاجة إلى تحصيل إيرادات من بيع المنشورات؛

*ح)* الحاجة إلى تنفيذ عملية تقييس سريعة وفعالة على الصعيد العالمي؛

*ط)* سياسات تحديد الأسعار التي تتبعها هيئات التقييس المختصة الأخرى؛

*ي)* أهمية وثائق النسق المفتوح من أجل النفاذ،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن أحد أهداف الاتحاد الأساسية هو تعميم فوائد تكنولوجيات الاتصالات الجديدة لتشمل جميع سكان العالم؛

*ب)* الحاجة إلى تأمين سياسة متناسقة للتمويل وتحديد الأسعار تعكس تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع مع تأمين استمرارية المنشورات، بما في ذلك إعداد منتجات جديدة واستعمال طرائق/قنوات توزيع حديثة؛

*ج )* نشاط التحالف الدينامي بشأن النفاذ والإعاقة (DCAD) لمنتدى إدارة الإنترنت (IGF)، برعاية مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB) والشراكة بين قطاع تقييس الاتصالات والتحالف الدينامي بشأن النفاذ والإعاقة لأغراض تعظيم المنافع التي يستفيد منها جميع قطاعات المجتمع العالمي نتيجة للاتصالات الإلكترونية والمعلومات المتوفرة من خلال الإنترنت،

يقـرر

1 أن الوثائق التي يكون الهدف منها هو تسهيل الإسراع في إعداد توصيات الاتحاد، يجب أن تكون متوفرة أيضاً في نسخ إلكترونية ومفتوحة يمكن أن يصل إليها أي عضو من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين؛

2 أنه ينبغي أن تنشر الوثائق في أنساق مفتوحة مختلفة، أي أنساق ملفات البيانات التي تستند إلى المعيار المفتوح الأساسي، التي يطورها مجتمع مفتوح، وتوكدها وتحدثها إحدى هيئات وضع المعايير والمتاحة للجمهور؛

3 أنه على الرغم من أهداف إتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني، فإن منشورات الاتحاد بما في ذلك جميع توصيات قطاعات الاتحاد، يجب كذلك أن تكون متوفرة عند اللزوم بحيث يمكن أن يصل إليها أي عضو من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والجمهور بصورة عامة، وذلك بإتاحتها في نسخ إلكترونية من خلال بيعها أو توزيعها إلكترونياً، على أن يحصّل الاتحاد مبالغ مناسبة مقابل أي منشورات أو مجموعة من المنشورات المطلوبة؛

4 أن طلب الحصول على أي منشورات صادرة عن الاتحاد بأي شكل كان، يقتضي أن يكون الشخص الذي يحصل على هذه المنشورات أو يشتريها ملزماً بمراعاة حقوق النشر التي يتمتع بها الاتحاد والمنصوص عليها في هذه المنشورات؛

5 أن أي منشورات تتضمن توصيات صادرة عن أحد قطاعات الاتحاد والتي يُحصل عليها من الاتحاد بأي شكل كان، يمكن أن تستعملها الهيئة التي حصلت عليها أو أن يستعملها المشتري في استعمالات منها، على وجه الخصوص، الاستعمالات التي تؤدي إلى تقدم أعمال الاتحاد أو غيره من هيئات أو محافل التقييس المختصة في مجال وضع المعايير ذات الصلة، أو توفير إرشادات تهدف إلى الإعداد لمنتجات أو خدمات وتنفيذها، أو لإكمال الوثائق المتعلقة بمثل هذه المنتجات أو الخدمات؛

6 ألا يمس أي شيء مما سبق بحقوق النشر العائدة إلى الاتحاد، بحيث يكون على كل شخص أو كيان يرغب في استنساخ أو نقل منشورات الاتحاد، كلها أو أجزاء منها، بقصد بيعها من جديد أن يحصل على موافقة خاصة بهذا الشأن؛

7 وضع سياسة تسعير من شقين بحيث تدفع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون السعر القائم على أساس استرداد التكاليف، فيما يدفع الآخرون، أي غير الأعضاء، "سعر السوق"[[5]](#footnote-5)1،

يكلف الأمين العام

1 بأن يتخذ التدابير اللازمة لتسهيل تطبيق هذا القرار؛

2 بأن ينفذ، ضمن قيود الاتحاد المالية، الاستراتيجيات والآليات التي تسمح لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين بالحصول على الوسائل اللازمة واستخدامها للوصول إلى وثائق الاتحاد ومنشوراته بشكلها الإلكتروني؛

3 بأن يحرص على أن تكون أسعار جميع أنواع منشورات الاتحاد أسعاراً معقولة لتشجيع توزيعها على نطاق واسع؛

4 بأن يسعى إلى التشاور مع الأفرقة الاستشارية التابعة للقطاعات الثلاثة في الاتحاد، بما يتيح لهذه الأفرقة أن تساعد في إعداد السياسات المتبعة بشأن الوثائق والمنشورات وتحديثها؛

5 بأن يرفع تقريراً سنوياً إلى مجلس الاتحاد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يعطي الأولوية لتنفيذ استراتيجيات وآليات تؤدي إلى تشجيع وتسهيل فعالية استعمال البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لوثائق الاتحاد ومنشوراته الموجودة فعلاً على الشبكة العالمية، وأن يفعل ذلك بتنسيق وثيق مع مديرَي مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات.

**الأسباب**: تهدف هذه التعديلات إلى دعم وتعزيز عدم استعمال الورق في الاتحاد وزيادة إمكانية الوصول إليه.

MOD IAP/63A1/10

القـرار 157 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع ووظيفة مراقبة المشاريع في الات‍حاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذِّكر

*أ )* بالرقم 118 من دستور الات‍حاد الذي يشير إلى مسؤولية الات‍حاد المزدوجة بصفته وكالة متخصصة للأمم المتحدة وبصفته وكالة منفذة تقوم بتنفيذ المشاريع في إطار المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أو بموجب ترتيبات التمويل الأخرى، وذلك لتسهيل تنمية الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسينها، بما يقدمه وينظمه وينسقه من أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين؛

*ب)* بالقرار 34 (المراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة ودعم هذه البلدان لإعادة بناء قطاع اتصالاتها؛

*ﺝ)* بالقرار 135 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر حول مشاركة الات‍حاد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي غيره من برامج منظومة الأمم المتحدة وفي ترتيبات تمويل أخرى، قد كلف م‍جلس الات‍حاد باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان أقصى درجات الفعالية لمشاركة الات‍حاد في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي ترتيبات التمويل الأخرى؛

*ﺩ )* بالقرار 52 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات حول تعزيز دور قطاع تنمية الاتصالات بوصفه وكالة منفذة، يؤكد على أهمية إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة فعالة لتنفيذ المشاريع المستدامة للات‍حاد، والاستفادة من الخبرات المتوفرة محلياً في تنفيذ مشاريع الات‍حاد على أسس إقليمية أو وطنية؛

*ﻫ )* بالقرار 17 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات حول تنفيذ المبادرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية؛

*ﻭ )* بالملحق 2 للمقرر 5 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، بشأن تدابير من أجل تخفيض الإنفاق الذي يسلط الضوء على أهمية التنسيق مع المنظمات الإقليمية بغية تقاسم الموارد المتاحة وتخفيض تكاليف المشاركة،

وإذ يدرك

*أ )* أن الات‍حاد، من أجل الاضطلاع بدوره في تقديم المساعدة التقنية والمشورة إلى البلدان النامية كوكالة تنفيذ لمشاريع التنمية، يحتاج التمويل اللازم لتنفيذها؛

*ب)* أن تنفيذ المشاريع لا يزال ينقصه التمويل اللازم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى؛

*ج)* أنه يلزم تعزيز مزيد من التفاعل مع الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والمؤسسات المالية، والمنظمات الإقليمية والدولية، بغية إيجاد وسائل أخرى لتمويل هذه المشاريع؛

*د )* أهمية النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، من بين أمور أخرى، لإتاحة النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو ميسور التكاليف ومتكافئ وشامل للجميع،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن استدامة دور قطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد في تنفيذ مشاريع التعاون التقني مع البلدان النامية[[6]](#footnote-6)1 وإقامة علاقات للأعمال التجارية/الزبائن تعتمد على تكوين واستمرار وجود مستوى من الخبرات المتخصصة لدى الأمانة يسمح لمكتب تنمية الاتصالات (BDT) بإدارة المشاريع بفعالية وسرعة وكفاءة؛ ولهذا الغرض ينبغي أن يكون تعزيز قدرات التدريب في الات‍حاد، على النحو المتوخى في القرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر عاملاً مساهماً في استدامة الخبرات المطلوبة لتعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع؛

*ب)* أن تعزيز الخبرات المتخصصة لدى مكتب تنمية الاتصالات في مجال تنفيذ المشاريع وإدارتها سيتطلب أيضاً تحسين المهارات في مجال تعبئة الموارد والتمويل؛

*ج)* استمرار الات‍حاد في تنفيذ الميزنة القائمة على أساس النتائج (RBB) والإدارة القائمة على أساس النتائج (RBM)، لضمان توفير الموارد الكافية للأنشطة الجاري تنفيذها من أجل تحقيق النتائج المخطط لها؛

*د )* أن فعالية دور الات‍حاد في تنفيذ المشاريع ستزيد من خلال التعاون الوثيق والتنسيق مع المنظمات المختصة على الصعيدين الإقليمي والدولي،

يقرر تكليف الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع، مع مراعاة الخبرات والدروس التي استفاد منها مكتب تنمية الاتصالات لتحديد المنهجيات المناسبة للتنفيذ، والوسائل الممكنة لتوفير التمويل، والشركاء الاستراتيجيين، بغية تنفيذ المبادرات الإقليمية؛

2 بمواصلة استعراض أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة وفي منظمات خارج الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني بقصد النهوض بهذه الممارسات عند عرض أنشطة التعاون التقني والمساعدة وتنظيمها وتنسيقها، وفقاً للرقم 118 من الدستور؛

3 بضمان الاتفاق حول أولويات التمويل ووسائله، قبل تنفيذ المبادرات، ما يقيم عملية تشاركية شاملة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية؛

4 بالعمل على تحديد الخبرات المتخصصة المطلوبة في مجال إدارة المشاريع وتنفيذها بالإضافة إلى مجال تعبئة الموارد والتمويل؛

5 بتشجيع المشاريع من جميع المصادر مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للاتحاد وفق ما اعتمده القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، وتعزيز مشاركة الجمهور والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية؛

6 بالتركيز على تنفيذ مشاريع كبيرة مع التفكير بدقة في تنفيذ مشاريع أصغر حجماً؛

7 بضمان تحديد حد أدنى مقداره 7 في المائة من تكاليف الدعم المرتبطة بتنفيذ المشاريع في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو ترتيبات التمويل الأخرى، كهدف لاستردادها، مع توفير بعض المرونة من أجل المفاوضات أثناء مناقشات التمويل؛

8 بالاستمرار في دراسة النسبة المئوية للموارد الخاصة بتكاليف الدعم لهذه المشاريع بهدف زيادتها بغية الاستفادة منها لتحسين وظيفة التنفيذ؛

9 بتوظيف موظفين مؤهلين من داخل الات‍حاد، أو من خارجه إذا ما اقتضت الضرورة، ضمن الحدود المالية التي تضعها مؤتمرات المندوبين المفوضين أو بموجب الموارد الخاصة بتكاليف الدعم لهذه المشاريع، بغية تعزيز قيام الات‍حاد بمسؤوليته في تنظيم أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين وتنسيقها وضمان استمرارية هذه الوظيفة واستدامتها؛

10 بالنهوض بالتعاون الوثيق مع مديري مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات من أجل تنفيذ المبادرات الإقليمية؛

11 بإعداد تقارير سنوية مفصلة إلى ال‍مجلس حول التقدم المنجز في تنفيذ الوظائف المحددة في الرقم 118 من الدستور وحول تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك توصيات بشأن كيفية تحسين تنفيذ البرامج/المشاريع في الاتحاد، وتفاصيل عن الأهداف والنواتج والتمويل والجهات المانحة للبرامج/المشاريع؛

12 بتعزيز قاعدة البيانات الإلكترونية القائمة حالياً الخاصة بمشاريع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد كي تشمل جميع قطاعات الاتحاد والأمانة العامة بغية تحسين مراقبتها عبر دوراتها، وخاصة من ناحية الأهداف المحققة وتحليل التكاليف، وبمنح أصحاب المصلحة حرية النفاذ إليها؛

13 بالإشارة بصورة واضحة إلى تكاليف برامج الاتحاد ومشاريعه في جميع التقارير ذات الصلة بالميزانية،

يقرر أيضاً

1 تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع طبقاً للرقم 118 من الدستور عند تقديم مساعدات التعاون التقني وعند تنفيذ المشاريع عن طريق:

’1‘ أن يواصل تعاونه مع مصادر التمويل، سواء كانت في منظومة الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي ترتيبات تمويل أخرى، وأن يكثر من الشراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ هذا القرار؛

’2‘ التعاون والشراكة مع المنظمات المختصة المعنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة في المجالات التي يمكن للات‍حاد أن يستفيد فيها من الخبرات المتخصصة؛

’3‘ الاستفادة من الخبراء المحليين والإقليميين عند تقديم وتنسيق أنشطة التعاون والمساعدة التقنية لتعظيم الموارد ولضمان الاستمرارية لما بعد فترة المشروع؛

’4‘ توفير أي مواد ذات صلة لأعضاء الات‍حاد من تعاون تقني أو نشاط من أنشطة المساعدة بحيث يمكن الاستفادة منها في جهود مستقبلية؛

2 أن يواصل البرنامج الطوعي الخاص بالتعاون التقني لمكتب تنمية الاتصالات، والمبني على مساهمات مالية أو خدمات خبراء أو أي شكل من أشكال المساعدة بهدف تلبية طلبات البلدان النامية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أفضل؛

3 أن يستمر في توفير الخبراء التقنيين ذوي الكفاءات العالية لتقديم المشورة في المواضيع ذات الأهمية للبلدان النامية فرادى ومجموعات، وتوفير الحد الأدنى من هؤلاء الخبراء عبر توظيفهم أو التعاقد معهم لفترات قصيرة وفقاً للحاجة،

يكلف ال‍مجلس

بالنهوض بعملية تشاركية شاملة مع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لضمان الاتفاق حول أولويات التمويل ووسائله، قبل الشروع في المبادرات وتنفيذها،

يدعو المنظمات والوكالات المالية الإقليمية والدولية ومورّدي المعدات والمشغلين وجميع الشركاء المحتملين

إلى النظر في إمكانية توفير التمويل الكامل أو الجزئي لتنفيذ برامج التعاون لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك المبادرات المعتمدة إقليمياً بموجب خطة عمل دبي والقرار 17 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات التعديلات التالية على المقرر 13 بشأن "تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات":

• التعديلات الصياغية؛

• نشر الأحكام ذات الصلة من المقرر 13 بشأن "آلية لمراقبة برامج الاتحاد ومشاريعه"؛

• نشر الأحكام ذات الصلة من القرار 135 بشأن "دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة"؛

• إلغاء المقرر 13 والقرار 135.

SUP IAP/63A1/11

ال‍مقرر 13 (بوسان، 2014)

آلية لمراقبة برامج الات‍حاد ومشاريعه

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب**: يتناول المقرر 13 مسألة مراقبة تنفيذ برامج الاتحاد ومشاريعه. وينشئ القرار 157 وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد. وبالنظر إلى أن القرارين يتناولان تنفيذ البرامج ومراقبتها، يمكن إدراج الأحكام ذات الصلة من المقرر 13 في مراجعة للقرار 157، وبالتالي يمكن إلغاء المقرر 13.

SUP IAP/63A1/12

القـرار 135 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)

دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/  
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية   
والمشورة للبلدان النامية[[7]](#footnote-7)1 وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية   
والأقاليمية ذات الصلة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب**: يتناول القرار 135 مسألة المساعدة والمشورة التقنية من خلال المشاريع والبرامج، ولكنه يكرر أحكام قرارات وافق عليها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات. وينشئ القرار 157 وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد. وبالنظر إلى أن القرارين يتعلقان بتنفيذ المشاريع، يمكن إدماج الأحكام ذات الصلة من القرار 135 المتعلقة بالمشورة والمساعدة إلى البلدان النامية في القرار 157، وبالتالي يمكن إلغاء القرار 135.

MOD IAP/63A1/13

القـرار 203 (المراجَع في دبي، 2018)

التوصيلية بشبكات النطاق العريض

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* نتائج العمل المكثف الذي اضطلعت به لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية التابعة للأمم المتحدة التي تعترف تقاريرها *بأمور منها* أن تعزيز وإتاحة بنية ت‍حتية للنطاق العريض ي‍مكن النفاذ إليها بأسعار ميسورة، مع السياسات والاستراتيجيات ال‍مناسبة، يشكل منبراً ت‍مكينياً أساسياً يعزز الابتكار ويدفع بناء اقتصادات وطنية وعال‍مية وم‍جتمع المعلومات؛

*ب)* القرار 71 (المراجع في دبي، 2018) والخطة الاستراتيجية 2023‑2020 تنظر في سد الفجوة الرقمية وتوفير النفاذ إلى النطاق العريض للجميع كإحدى الغايات الاستراتيجية للاتحاد؛

*ﺝ)* الرأي 2 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بعنوان "تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض"؛

*ﺩ )* الموضوع العام لل‍مؤت‍مر العال‍مي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (دبي، 2014) (WTDC‑14) "النطاق العريض من أجل التنمية ال‍مستدامة"؛

*ﻫ )* القرار 77 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) بعنوان "تكنولوجيا وتطبيقات النطاق العريض من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتوصيلية عريضة النطاق"، فضلاً عن المسألة 1/1 للجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات بشأن استراتيجيات وسياسات نشر النطاق العريض في البلدان النامية؛

*ﻭ )* القرار 9 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف"؛ والقرار 10 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (ال‍مراجَع في حيدر آباد، 2010)، بشأن "الدعم المالي لبرامج الإدارة الوطنية للطيف" والقرار 43 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "ال‍مساعدة في تنفيذ أنظمة الاتصالات ال‍متنقلة الدولية (IMT)"؛

*ﺯ )* وفقاً لورقة المعلومات الأساسية المقدمة إلى الدورة الاستثنائية للجنة النطاق العريض والمنتدى الاقتصادي العالمي في اجتماع دافوس السنوي لعام 2017 والمعنونة "توصيل غير الموصولين: العمل معاً لتحقيق أهداف برنامج التوصيل 2020"، ذُكر أن مبادرات النطاق العريض لا تسعى إلى سد الفجوة الرقمية فحسب، ولكنها تسعى أيضاً إلى تعزيز الاستدامة الذاتية للمجتمعات الريفية؛

*ﺡ)* خطة التنمية المستدامة لعلم 2030 وخاصة المقصد c.9 بشأن "تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص النفاذ الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020"؛

*ﻁ)* الهدف 2 من خطة عمل بوينس آيرس لعام 2017 (WTDC-17) بعنوان "البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والآمنة: تعزيز تنمية البنية التحتية والخدمات؛ والأنشطة ذات الصلة بشأن جمع ونشر المعلومات والتحليلات المتعلقة بالوضع الحالي للشبكات الأساسية للنطاق العريض والكبلات البحرية، من أجل مساعدة الأعضاء في تخطيط الشبكات، وتجنب ازدواج الجهود والموارد ونشر المعلومات"،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن توصيلية النطاق العريض تفضي إلى تمكين الأسر والناس والمجتمعات والأعمال، وتؤدي دوراً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للمجتمع ككل؛

*ب)* أهمية توصيلية النطاق العريض في تسهيل توفير مجموعة أوسع من الخدمات والتطبيقات وتشجيع الاستثمار وإتاحة النفاذ إلى الإنترنت بأسعار ميسورة للمستخدمين الحاليين والجدد على حد سواء في المجتمعات التي لا تقدم فيها خدمات كافية أو لا تقدم فيها خدمات أصلاً لسد الفجوة الرقمية؛

*ج)* أن توصيلية النطاق العريض يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في توفير معلومات حيوية أثناء الحوادث الطارئة وجهود الإغاثة المرتبطة بالكوارث؛

*د )* أن صياغة وتنفيذ الخطط أو السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية للنطاق العريض أمر أساسي للتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية،

وإذ يعترف

*أ )* بأن ثمة تكنولوجيات عديدة ومتنوعة، بما فيها التكنولوجيات الأرضية الثابتة منها والمتنقلة، والتكنولوجيات الساتلية الثابتة منها والمتنقلة، تمكّن وتدعم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التوصيلية بشبكات النطاق العريض؛

*ب)* بأن الطيف أساسي لتوفير توصيلية النطاق العريض اللاسلكي بصورة مباشرة للمستعملين من خلال وسائل ساتلية وأرضية، وللتكنولوجيات التمكينية الأساسية؛

*ج)* بأن تمكين بيئة تنظيمية وسياساتية تُحد الحواجز غير الضرورية أمام نشر البنية التحتية وتشجع المنافسة، وتشجيع الابتكار والاستثمار، ومشاركة المجتمعات الريفية، ضمن أمور أخرى، يمكن أن يسهم في زيادة توصيلية النطاق العريض،

يقرر

العمل على سد الفجوة الرقمية وتوفير النفاذ إلى النطاق العريض للجميع،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بمواصلة العمل عن كثب مع مديري مكتب الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات فيما يخص أنشطة بناء القدرات التي تمكّن البلدان من فهم بنيتها التحتية الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أفضل من أجل وضع وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتيسير نشر شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية، مع مراعاة القيود الحالية لميزانية الات‍حاد،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات

بالعمل بالتعاون مع أعضاء القطاعات المعنيين بتوفير الخدمات والتطبيقات للناس والأسر والأعمال والوظائف المجتمعية لتلبية الحاجة إلى مواصلة تحسين شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ذات الصلة بمكتب تنمية الاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى مواصلة تعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للتوصيلية بشبكات النطاق العريض وخدماتها وإلى الاعتراف بها؛

2 إلى دعم تطوير شبكات النطاق العريض اللاسلكية ونشرها الفعّال من حيث التكلفة كجزء من استراتيجياتها وسياساتها الوطنية الخاصة بالنطاق العريض؛

3 إلى تشجيع النفاذ الواسع بأسعار ميسورة إلى النطاق العريض وتهيئة بيئة مواتية لنشر النطاق العريض من خلال تشجيع المنافسة والابتكار والاستثمار العام و/أو الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمعات الريفية، من بين أمور أخرى؛

4 إلى تبسيط القواعد وخفض الحواجز التنظيمية غير الضرورية وإزالتها، وكذلك الأعباء المالية، حسب الاقتضاء، لتمكين تطوير ونشر البنية التحتية للنطاق العريض؛

5 إلى تيسير التوصيلية بشبكات النطاق العريض اللاسلكية باعتبارها عنصراً هاماً لتمكين النفاذ إلى خدمات النطاق العريض وتطبيقاته؛

6 إلى المساهمة بنشاط في دراسات الاتحاد وتقاسم أفضل الممارسات التي تنهض بجودة شبكات النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها وتطويرها ونشرها، بما في ذلك للمجتمعات المحلية المحرومة من الخدمات أو التي تعاني من نقص في الخدمات.

**الأسباب**: إن النفاذ على النطاق العريض يمكّن الأسر والناس والمجتمعات والأعمال؛ ويؤدي دوراً أساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للمجتمع ككل. ولكن هناك أجزاء كثيرة من العالم التي لا يتاح فيها النطاق العريض. ومع ذلك لا تزال هناك فجوة رقمية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية.

والنطاق العريض أولوية قصوى أيضاً لإدارات لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات. وبالفعل، فإن مبادرة "نشر البنية التحتية للنطاق العريض، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق المهملة، وتعزيز النفاذ العريض النطاق إلى الخدمات والتطبيقات" تعد إحدى المبادرات الإقليمية للأمريكتين التي اعتمدها المؤتمر WRC‑17؛ وبما يستق مع الخطة الاستراتيجية 2019-2016 للات‍حاد، فإن سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع يمثلان غاية استراتيجية مهمة لعمل الاتحاد.

وتقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات إجراء تعديلات من أجل:

• تحديث الإحالات المرجعية إلى القرار 77 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) لمؤتمر WTDC‑17؛

• الاعتراف بأن العديد من البلدان وضعت بالفعل خططاً للنطاق العريض، وإضافة تأكيد جديد على بناء القدرات التي تمكّن هذه البلدان من تنفيذ خططها وزيادة توصيلية النطاق العريض.

• إبراز أهمية البيئة التنظيمية والسياساتية التمكينية لتحفيز الاستثمار في نشر النطاق العريض.

• إضافة تأكيد جديد لتشجيع الأعضاء على استعراض الأطر التنظيمية الحالية بهدف تبسيط وتقليل أي حواجز تنظيمية تحول دون تطوير توصيلية النطاق العريض ونشرها.

وستساعد هذه المراجعات في تشكيل العمل المهم الذي يضطلع به الاتحاد في مجال النطاق العريض للسنوات الأربع القادمة وتشجع الدول الأعضاء على اتخاذ خطواتها الخاصة للنهوض بتوصيلية النطاق العريض وسد الفجوة الرقمية.

ADD IAP/63A1/14

مشـروع مقـرر جديـد [IAP-3]

رفض الاتحاد الدولي للاتصالات القيام بدور السلطة الإشرافية على نظام التسجيل الدولي لأصول الفضاء بموجب البروتوكول المتعلق بالفضاء

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* المادة 1 من دستور الاتحاد التي تحدد أهداف الاتحاد؛

*ب)* أن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ("UNIDROIT") قد اعتمد في مؤتمره لعام 2012 الذي عقد في برلين البروتوكول ال‍ملحق بالاتفاقية المتعلقة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة بشأن المسائل التي تخصّ أصول الفضاء ("البروتوكول المتعلق بالفضاء")؛

*ج)* أن البروتوكول المتعلق بالفضاء لن يدخل حيز النفاذ قبل أن يصدق عليه أو يقبله أو يوافق عليه أو ينضم إليه ما لا يقل عن عشر دول أعضاء وأن تؤكد السلطة الإشرافية أن السجل أصبح يعمل،

وإذ يلاحظ

*أ )* المناقشات المكثفة وغير القاطعة حول الدور المحتمل للات‍حاد كسلطة إشرافية في دورات ال‍مجلس للأعوام 2012 و2013 و2014 و2015 و2016 ومؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014؛

*ب)* أن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 قرر اتخاذ القرار النهائي بشأن ما إذا كان الاتحاد سيصبح السلطة الإشرافية سيُتخذ في مؤتمر المندوبين المفوضين التالي في عام 2018،

وإذ يلاحظ أيضاً

*أ )* أن أربعة بلدان فقط وقعت على البروتوكول المتعلق بالفضاء عند وضعه ولم يودع أي منها صك تصديقه أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه وبالتالي فإن البروتوكول لم يدخل حيز النفاذ قانوناً؛

*ب)* أنه على الرغم من عدم وجود البروتوكول المتعلق بالفضاء، فإن قطاع السواتل العالمية يزدهر عبر الاقتصادات الناشئة في جميع قارات العالم،

وإذ يساوره القلق

*أ )* من استمرار الإنفاق من موارد الاتحاد على موضوع يبدو أن الاهتمام العالمي به ضعيف جداً؛

*ب)* من أن هذا النشاط يمثل ابتعاداً عن المسؤوليات الأساسية لقطاع الاتصالات الراديوية؛

*ج )* من الطريقة التي سيسترد بها الاتحاد التكاليف، ولا سيما في المستقبل القريب، إذا كان هناك عدد غير كاف من التسجيلات التي تتيح تغطية جميع النفقات،

يقرر

أن يرفض الاتحاد دور السلطة الإشرافية بموجب البروتوكول المتعلق بالفضاء.

**الأسباب:** قدم الأمين العام في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 تقريراً ([PP-14 INF/1](https://www.itu.int/md/S14-PP-INF-0001/en)) كمتابعة للأسئلة والتعليقات التي طرحتها مختلف الإدارات خلال دورات ال‍مجلس للأعوام 2012 و2013 و2014 بشأن الدور المحتمل للات‍حاد الدولي للاتصالات (ITU) كسلطة إشرافية لدى نظام التسجيل الدولي لأصول الفضاء ، المحدد في البروتوكول المتعلق بالفضاء للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ("UNIDROIT"). وخضع الموضوع لمزيد من المناقشة في دورتي ال‍مجلس لعامي 2015 و2016، مع ملاحظة أن القرار النهائي بشأن مسألة ما إذا كان الاتحاد سيصبح السلطة الإشرافية سيُتخذ في أقرب وقت ممكن، في مؤتمر المندوبين المفوضين التالي.

ومن خلال التشاور مع مشغلي السواتل ومصنعي المركبات الفضائية، أثير عدد من القضايا الهامة بشأن الأحكام الممكنة للبروتوكول وأثرها على الصناعة وعلى الدور المحتمل للات‍حاد باعتباره السلطة الإشرافية على البروتوكول المتعلق بأصول الفضاء لمعهد UNIDROIT. وأعربت الصناعات عن شواغلها إزاء البروتوكول المتعلق بأصول الفضاء لعام 2009 لمعهد UNIDROIT ومعارضتها له، مشيرة على وجه الخصوص إلى أن البروتوكول هو حل يبحث عن مشكلة غير موجودة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات أن دور الاتحاد بصفته سلطة إشرافية سيقع خارج اختصاص الاتحاد وفقاً للمادة 1 من الدستور والاتفاقية. وتشكر لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات الأمين العام على مشاركته في السنوات السابقة لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 في أعمال اللجنة التحضيرية وأفرقة العمل التابعة لها.

وتقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات، من خلال المقرر، أن يرفض الاتحاد دور السلطة الإشرافية بموجب البروتوكول المتعلق بالفضاء.

SUP IAP/63A1/15

القـرار 89 (مينيابوليس، 1998)

مواجهة انخفاض استعمال خدمة التلكس الدوليـة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

**الأسباب:** قرار مؤتمر المندوبين المفوضين 89 - اعتُمد القرار "مواجهة انخفاض استعمال خدمة التلكس الدوليـة" في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1998 ولم يطرأ أي تغيير على القرار منذ ذلك الحين.

بالنظر إلى:

1 أن خدمة التلكس لم تعد تستعمل حتى هذا اليوم باستثناء لبعض التطبيقات البحرية؛

2 أن فقرات المنطوق الواردة في *يقرر* أنجزت، ولا توجد أنشطة ابلغ عنها مدير مكتب تقييس الاتصالات منذ مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2002؛

3 وبما يتماشى مع أفضل الممارسات المتمثلة في إلغاء القرارات التي تصف العمل المنجز عندما لم تعد هناك أي حاجة إليها.

يُقترح إلغاء القرار 89.

NOC IAP/63A1/16

القـرار 119 (المراجَع في أنطاليا، 2006)

أساليب زيادة كفاءة لجنة لوائح الراديو وفعاليتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

**الأسباب:** تمت كتابة هذا القرار بصيغة عامة في عام 2006 اجتازت اختبار الزمن. فقد تحققت تحسينات في الكفاءة والفعالية، على النحو الذي ينعكس في الاختلافات العديدة بين نسختي عامي 2005 و2017 من الجزء C من القواعد الإجرائية التي وافقت عليهما لجنة لوائح الراديو. ويتناول الجزء C بالتحديد الترتيبات الداخلية وأساليب العمل للجنة لوائح الراديو. ويمكن مواصلة السعي على تحقيق تحسينات في الكفاءة والفعالية بدون الحاجة إلى تعديل هذا القرار.

MOD IAP/63A1/17

القـرار 136 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث من أجل الإنذار المبكر بها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة في حال وقوعها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 36 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية؛

*ب)* بالقرار 182 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة؛

*ج)* بالقرار 34 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث والإنذار المبكر بحدوثها وفي عمليات الإنقاذ والإغاثة في حال وقوعها والتخفيف من آثارها؛

*د )* بالقرار 66 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ؛

*ه‍ )* بالقرار 48 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية للاتصالات؛

*ﻭ )* بالقرار 646 (WRC‑12) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن الحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث؛

*ﺯ )* بالقـرار 647 (Rev.WRC-15) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية بشأن جوانب الاتصالات الراديوية، بما في ذلك مبادئ توجيهية بشأن إدارة الطيف لأغراض الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث واستشعارها والتخفيف من آثارها وعمليات الإغاثة ذات الصلة بحالات الطوارئ والكوارث؛

*ح)* بالقرار 673 (WRC‑12) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن أهمية تطبيقات الاتصالات الراديوية من أجل رصد الأرض؛

*ط)* بالمادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية، بشأن سلامة الحياة البشرية وأولوية الاتصالات؛

*ﻱ)* بآليات التنسيق الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،

وإذ يأخذ في اعتباره

القرار 60/125 بشأن التعاون الدولي المتعلق بالمساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2006،

وإذ يلاحظ

*أ )* الفقرة 51 من إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقاية من الكوارث؛

*ب)* الفقرة 20 ج) من خطة عمل جنيف بشأن البيئة الإلكترونية التي تدعو إلى إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية[[8]](#footnote-8)1 وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة؛

*ج)* الفقرة 30 من التزام تونس الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشأن تخفيف آثار الكوارث؛

*د )* الفقرة 91 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشأن تخفيف آثار الكوارث؛

*ﻫ )* أعمال التنسيق الفعّال لفريق تنسيق الشراكات بشأن الاتصالات من أجل الإغاثة في حالات الطوارئ والتخفيف من حدتها بقيادة قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T)؛

*و )* أعمال لجان دراسات قطاعي الاتصالات الراديوية (ITU-R) وتقييس الاتصالات للات‍حاد (ITU-T)، لدى اعتمادها التوصيات التي توفر المعلومات التقنية بشأن أنظمة الاتصالات الراديوية الساتلية والأرضية والشبكات السلكية ودورها في إدارة التصدي للكوارث، بما فيها التوصيات الهامة المتصلة باستخدام الشبكات الساتلية وقت الكوارث؛

*ز )* أعمال لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات للات‍حاد (ITU‑T) بشأن وضع واعتماد التوصيات المتعلقة بأولوية/أفضلية اتصالات الطوارئ وخدمات اتصالات الطوارئ (ETS)، بما في ذلك النظر في استعمال أنظمة الاتصالات الأرضية واللاسلكية وقت الطوارئ وبالإضافة، الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات في مسألتها 5/2 بشأن استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛

*ح)* هدفا التنمية المستدامة 9 "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار" و11 "جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" اللذان اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* الدمار الذي تؤدي إليه الكوارث بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التسونامي والزلازل والعواصف في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية التي قد تتضرر بشكل مفرط من جراء النقص في البنية التحتية وبالتالي فهي المستفيد الأكبر من المعلومات بشأن موضوع الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وجهود الإغاثة؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تؤدي دوراً مهماً في الإنذار المبكر بالكوارث وتسهل الوقاية منها والتخفيف من آثارها وجهود الإغاثة والتعافي؛

*ج)* التعاون المستمر بين لجان دراسات الات‍حاد ومنظمات وضع المعايير الأخرى التي تتعامل مع أنظمة الاتصالات والإنذار والتحذير في حالات الطوارئ؛

*د )* القرار 59 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، الذي يشير إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*ه‍ )* أن المادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية تنص على أن الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية، مثل اتصالات الاستغاثة، تتمتع بحق مطلق في الإرسال، ويكون لها، حيثما يكون ذلك ممكناً تقنياً، أولوية مطلقة على جميع الاتصالات الأخرى، وفقاً للمواد ذات الصلة من دستور الات‍حاد واتفاقيته ومع المراعاة الواجبة للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات للات‍حاد؛

*و )* ضرورة التخطيط للإتاحة الفورية لخدمات الاتصالات في حالات الطوارئ أو الكوارث في المناطق أو الأماكن المتضررة من خلال أنظمة الاتصالات الرئيسية أو الاحتياطية، بما في ذلك تلك التي يمكن نقلها أو حملها، وذلك لتقليل التأثيرات وتسهيل عمليات الإغاثة؛

*ز )* أن الخدمات الساتلية إلى جانب خدمات الاتصالات الراديوية الأخرى يمكن أن تشكل منصة موثوقة لسلامة الجمهور، لا سيماعند وقوع الكوارث الطبيعية عندما تتعطل في أغلب الأحيان الشبكات الأرضية القائمة، وهي مفيدة للغاية في تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الوكالات الحكومية والكيانات الإنسانية الأخرى،

وإذ يعترف

*أ )* بالأنشطة الجارية حالياً داخل الات‍حاد والمنظمات الأخرى ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي لوضع أسلوب متفق عليه دولياً لتشغيل أنظمة حماية الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث على أساس موحد ومنسق؛

*ب)* بالتطوير المستمر من جانب الات‍حاد بالتنسيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى لمبادئ توجيهية لتطبيق معيار دولي من حيث المحتوى لإنذار الجمهور بكل الوسائط في جميع حالات الكوارث والطوارئ؛

*ج)* بإسهام القطاع الخاص في الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث والذي أثبت فعاليته؛

*د )* بالحاجة إلى فهم مشترك لمكونات البنية التحتية للشبكة المطلوبة لتوفير قدرات اتصالات متينة وسريعة التركيب وقابلة للتشغيل البيني والعمل البيني وعالية الأداء في مجال المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث؛

*ﻫ )* بأهمية العمل نحو إقامة أنظمة رصد قائمة على المعايير وأنظمة إنذار مبكر على صعيد العالم، تعتمد على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموصولة بالشبكات الوطنية والإقليمية وتيسر من الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث في العالم بأسره، خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً للأخطار؛

*و )* بأهمية المكونات الاحتياطية الإضافية وصمود البنية التحتية وتوفر الطاقة عند التخطيط لحالات الكوارث؛

*ز )* بالدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد من خلال وسائل مثل الندوة العالمية لهيئات تنظيم الاتصالات ولجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات، في جمع ونشر أفضل الممارسات التنظيمية الوطنية الخاصة بمرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها وأعمال الإغاثة الخاصة بها؛

*ح)* بأن الشبكات الخاصة والعامة تضم خصائص متنوعة لسلامة الجمهور والاتصالات الجماعية التي يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في التأهب للطوارئ والكوارث والوقاية منها والتخفيف من آثارها وفي حالات الإغاثة،

واقتناعاً منه

*أ )* بأن معياراً دولياً لتبادل معلومات الإنذار والتحذير يمكن أن يساعد في توفير مساعدات إنسانية فعالة ومناسبة وفي التخفيف من عواقب الكوارث، خاصة في البلدان النامية؛

*ب)* بأن هناك حاجة إلى تدريب الوكالات المعنية بالإنقاذ والإغاثة، فضلاً عن عامة الجمهور، على استعمال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لتعزيز التأهب للكوارث والتصدي لها على السواء،

يقرر أن يكلف مديري المكاتب

1 بمواصلة دراساتهم التقنية وتحديد أفضل الممارسات بشأن السياسات العامة والأطر التنظيمية المتعلقة بالاتصالات في حالات الطوارئ على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية من خلال لجان دراسات الات‍حاد ذات الصلة، وبمشورة من الأفرقة الاستشارية، بشأن التنفيذ التقني والتشغيلي، حسب الاقتضاء، كي تلب‍ي الحلول المتقدمة احتياجات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حماية الجمهور، للوقاية من الكوارث والاستعداد لها والتخفيف من آثارها والإغاثة والتعافي منها، آخذين في الاعتبار قدرات الأنظمة القائمة وتطورها وأي متطلبات انتقالية تنتج عنها، لا سيما متطلبات العمليات الوطنية والدولية في الكثير من البلدان النامية؛

2 بتنظيم برامج تدريبية وورش عمل وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك النظر في دور ومشاركة الهيئات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين، للمدربين من المنظمات والكيانات ذات الصلة، لا سيما في البلدان النامية، بشأن الجوانب التقنية والتشغيلية للشبكات واستعمالها، للرصد والإدارة في حالات الطوارئ والكوارث؛

3 بدعم تطوير أنظمة للتنبؤ والاستشعار والإنذار المبكر والتخفيف من آثار حالات الطوارئ والكوارث والإغاثة في حال وقوعها تكون متينة وشاملة، وتأخذ في الاعتبار أيضاً الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمسنين والمشردين وغير الملمين والأميين، وتستوعب جميع المخاطر على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك أنظمة رصد وإدارة تتضمن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل الاستشعار عن بُعد) وذلك بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى بغية دعم التنسيق على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

4 بتشجيع تطبيق معيار دولي لإنذار الجمهور بكل الوسائط من جانب سلطات الإنذار المعنية، بالتآزر مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن الات‍حاد والتي تعدها لجان الدراسات المعنية التابعة للات‍حاد بغية تطبيقها في جميع حالات الكوارث والطوارئ؛

5 بمواصلة التعاون مع المنظمات العاملة في مجال معايير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالطوارئ لتبادل معلومات الإنذار والتحذير، من أجل دراسة الطريقة المناسبة لإدراج هذه المعايير ضمن أعمال الات‍حاد ونشرها، خاصةً في البلدان النامية؛

6 بتحليل العمل الجاري في جميع قطاعات الات‍حاد والكيانات الإقليمية والمنظمات المتخصصة الأخرى، وتشجيع الأنشطة المشتركة لتجنب ازدواج الجهود والموارد في تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامة والخاصة واستعمالها وتشغيلها البيني، بما في ذلك أنظمة الاتصالات الراديوية والأنظمة الساتلية في أوقات الطوارئ وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث استجابةً للكوارث الطبيعية؛

7 بمساعدة الدول الأعضاء في تحسين وتعزيز استعمال جميع أنظمة الاتصالات المتاحة، بما في ذلك الخدمات الساتلية وخدمات راديو الهواة والخدمات الإذاعية، عند انقطاع المصادر التقليدية للإمداد بالطاقة أو تعطل شبكات الاتصالات؛

8 بدعم عمل لجان الدراسات المعنية في إعداد التقارير والتوصيات المتعلقة بالاحتياجات من طيف الترددات الراديوية لإدارة التصدي للكوارث،

يشجع الدول الأعضاء

1 على أن تلب‍ي، في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث، الاحتياجات المؤقتة من طيف الترددات بالإضافة إلى ما تنص عليه عادة الاتفاقات مع الإدارات المعنية مع طلب المساعدة الدولية لتنسيق وإدارة طيف الترددات طبقاً للإطار القانوني المعمول به في كل بلد؛

2 على العمل بتعاون وثيق مع الأمين العام، ومديري المكاتب، والدول الأعضاء الأخرى، ومع آليات التنسيق/المجموعات التابعة للأمم المتحدة المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، من أجل تطوير ونشر الأدوات والإجراءات وأفضل الممارسات الخاصة بفعالية التنسيق والتشغيل للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الكوارث؛

3 على تسهيل استخدام منظمات الطوارئ للتكنولوجيات والأنظمة والتطبيقات القائمة والحديثة (الساتلية منها والأرضية) قدر المستطاع، لتلبية متطلبات قابلية التشغيل البيني وتعزيز أهداف الحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث؛

4 على تطوير ودعم مراكز التميز الوطنية والإقليمية للبحث والتخطيط المسبق والتحديد المسبق لمواقع التجهيزات ونشر موارد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم المساعدة الإنسانية والتنسيق في مجال الإغاثة في حالات الكوارث؛

5 على اعتماد وتشجيع السياسات التي تشجع مشغلي القطاعين العام والخاص على الاستثمار في تطوير وبناء الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أنظمة الاتصالات الراديوية والأنظمة الساتلية، من أجل أنظمة الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ؛

6 على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان قيام جميع المشغلين بإبلاغ المستعملين المحليين ومستعملي خدمات التجوال في الوقت المناسب وبدون تكلفة بالأرقام التي يتعين استعمالها للاتصال بخدمات الطوارئ؛

7 على استكشاف إمكانية إدخال رقم للطوارئ منسق عالمياً يُضاف إلى أرقام الطوارئ المحلية القائمة، مع مراعاة توصيات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة؛

8 وضع خطط بشأن التأهب للكوارث والتعافي بعد وقوعها واستمرارية الأعمال التي بيئات إضافية وقادرة على الصمود لأنظمة المعلومات الحكومية الأساسية،

يدعو الأمين العام

1 إلى إحاطة الأمم المتحدة، خاصةً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية علماً بهذا القرار؛

2 إلى تنسيق الأنشطة التي تقوم بها قطاعات الات‍حاد بما يتماشى مع البند 5 من *"يقرر"*، من أجلضماناتخاذ الات‍حاد للإجراء الممكن الأكثر فعالية في هذا الشأن؛

3 إلى التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، ومكتب الحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، ومع المنظمات الأخرى ذات الصلة، لتعزيز مشاركة الاتحاد في الأنشطة المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر.

**الأسباب**: تقترح البلدان الأمريكية للاتصالات إضافة تركيز على أنشطة الاتحاد المتعلقة بالتأهب وإضافة إحالة مرجعية إلى مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة باعتبارها واحدة من المنظمات الهامة التي يتعاون معها الاتحاد في الأنشطة المتعلقة بالاتصالات في حالات الطوارئ والإنذار المبكر.

يُقترح إجراء عدة مراجعات لهذا القرار ليتواءم مع أحدث أنشطة الاتحاد في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح تكليف مديري المكتب بمواصلة دراساتهم التقنية وتحديد أفضل الممارسات للسياسات والأطر التنظيمية المتعلقة بالاتصالات في حالات الطوارئ المحلية والوطنية والإقليمية من خلال لجان الدراسات التابعة للات‍حاد.

كما نقترح تكليف الأمين العام بالعمل مع مكتب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، ومكتب الحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأغذية العالمي التابعة للأمم المتحدة، ومع المنظمات الأخرى ذات الصلة، تكثيف مشاركة الاتحاد في الأنشطة المتعلقة بالاتصالات في حالات الطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر.

MOD IAP/63A1/18

القرار 196 (المراجَع في دبي، 2018)

حماية مستعملي/مستهلكي خدمات الاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 64 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن حماية ودعم مستعملي/مستهلكي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* بالمادة 4 من لوائح الاتصالات الدولية؛

*ج)* بالقـرار 84 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن دراسات تتعلق بحماية مستعملي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يعترف

*أ )* بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك التي نقحتها واعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 70/186 لعام 2015، الذي يحدد الخصائص الرئيسية التي ينبغي أن تتسم بها قوانين حماية المستهلك، والمؤسسات المسؤولة عن تطبيقها وأنظمة التعويض من اجل أن تكون فعالة؛

*ب)* بالفقرة 13 ﻫ) من خطة عمل جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تنص على أن على الحكومات أن تواصل تحديث قوانينها المحلية الخاصة بحماية المستهلك بحيث تستجيب للمتطلبات الجديدة لمجتمع المعلومات،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن القوانين والسياسات والممارسات المتصلة بالمستهلك تحد من السلوكيات التجارية الاحتيالية والمضللة وغير المنصفة، وأن هذه الحماية أساسية لبناء ثقة المستهلك وإقامة علاقة أكثر إنصافاً بين مقدمي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستهلكين؛

*ب)* أن أحدث التطورات في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تسير إلى جانب تعزيز حقوق المستعملين والمستهلكين، ولتحقيق ذلك هناك حاجة إلى تدابير سياساتية تنظيمية فضلاً عن آليات يمكن أن توفر معلومات أكثر وأفضل عن المنتجات والخدمات وفوائد جديدة وكبيرة للمستهلك، بما في ذلك وسائل الراحة والنفاذ إلى مجموعة واسعة من السلع و/أو الخدمات والقدرة على جمع ومقارنة المعلومات بشأن هذه السلع و/أو الخدمات؛

*ج)* أن ثقة المستهلك في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُعززها التطور المستمر لسياسات ترمي إلى ضمان وحفز تقديم خدمات ذات جودة، فضلاً عن سياسات وآليات تتوخى الشفافية وتوفر معلومات ملموسة ومحدّثة وصادقة وقابلة للمقارنة، على نحو يسمح بسهولة قراءتها وفهمها والنفاذ إليها فيما يتعلق باتخاذ القرار بشأن الخدمات؛

*د )* أنه يجب تشجيع التوعية ونشر المعلومات المتعلقة بالاستهلاك والاستعمال الملائمين لمنتجات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك فيما يتعلق أساساً بمدخلات الاقتصاد الرقمي، وذلك لأن المستهلك يتوقع النفاذ إلى المحتوى القانوني وتطبيقات هذه الخدمات على السواء؛

*ه‍ )* أن يكون النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحاً وميسور التكلفة وشاملاً للجميع وأن يولي اهتماماً خاصاً للأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة والفئات الضعيفة الأخرى؛

*و )* أن أنشطة لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات التي تحدد المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في حماية المستهلك جارية حالياً،

يقرر

1 أن يضع أفضل الممارسات المحدثة والحفاظ عليها فيما يتعلق بحماية مستعملي ومستهلكي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا مثل الجودة والأمن والأسعار والتعريفات وحماية البيانات الشخصية، وكل ذلك لتيسير إعمال حقوق المستهلك؛

2 أن يواصل قطاع تنمية الاتصالات قيادة العمل على هذا الموضوع من خلال لجنا الدراسات التابعة له،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتوجيه عناية صانعي القرار والسلطات التنظيمية على الصعيد الوطني إلى أهمية الاستمرار في إطلاع المستعملين والمستهلكين على الخصائص المذكورة في الفقرة *يقرر* أعلاه؛

2 بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل تحديد المجالات البالغة الأهمية لوضع السياسات أو الأطر التنظيمية لحماية المستهلكين والمستعملين؛

3 بتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية والكيانات الأخرى الضالعة في مجال حماية المستهلك والمستعمل؛

4 بدعم تنظيم المنتديات الدولية والإقليمية المعنية بنشر حقوق مستعمل الاتصالات وتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء؛

5 بتنسيق الأعمال الضرورية مع قطاع تقييس الاتصالات في المسائل التي تندرج في إطار اختصاصه،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى تشجيع استحداث وتطوير سياسات تضمن تزويد المستعملين النهائيين بمعلومات مجانية وشفافة ومحدثة ودقيقة في الوقت المناسب عن خدمات الاتصالات والتعريفات والأسعار، بما في ذلك أسعار التجوال الدولي، فضلاً عن الشروط المطبقة ذات الصلة، في الوقت المناسب؛

2 إلى تقديم مدخلات تسمح بنشر أفضل الممارسات والسياسات التي نُفّذت من أجل زيادة القدرة على وضع السياسات العامة المتصلة بالتدابير القانونية والتنظيمية والتقنية لمعالجة حماية المستهلك والمستعمل بما في ذلك حماية البيانات؛

3 إلى تقاسم أفضل الممارسات والسياسات العامة التي تعمل نتائجها لصالح المستعملين فيما يتعلق باستهلاك خدمات الاتصالات، من أجل تكرار تلك التدابير وتكييفها لخصائص كل بلد؛

4 إلى تشجيع السياسات التي تحبذ توفير خدمات الاتصالات على نحوٍ يوفر جودة مناسبة للمستعمل؛

5 إلى تشجيع المنافسة في توفير خدمات الاتصالات، مما يشجعها على صياغة سياسات تحفز أسعاراً تنافسية؛

6 إلى أن تأخذ في الحسبان أفضل الممارسات والآليات والتوصيات لكي يوفر مقدمو خدمات الاتصالات معلومات كاملة ودقيقة للمستعملين،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين

1 إلى تقديم مساهمات تسمح بنشر أفضل الممارسات والسياسات المتصلة بحماية المستعمل/المستهلك وجودة الخدمة والأسعار وأسعار الخدمة والتثقيف للاستهلاك؛

2 إلى تحفيز الأنشطة التي تعزز ثقة المستعمل والمستهلك في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها؛

3 إلى المشاركة بنشاط في عمل لجان الدراسات المعنية لقطاع تنمية الاتصالات وقطاع تقييس الاتصالات المعني من أجل تعزيز وبناء بيئة مواتية لحماية مستعملي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**الأسباب:** تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات على القرار 196 (بوسان، 2014)وتقدمها للنظر فيها. والهدف الرئيسي من هذه التعديلات هو تجنب الازدواجية في الوظائف المتعلقة بهذا الموضوع بين قطاعي تنمية الاتصالات وتقييس الاتصالات.

وترى اللجنة أن وضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات من اختصاصات قطاع التنمية الاتصالات، دون المساس بالمهام التي ينبغي تنسيقها بشأن الموضوعات التي تتم دراستها في لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات.

وبالتالي، تُقترح تعديلات على النص لتأكيد أهمية توفير معلومات للمستهلك لتوليد الثقة واتخاذ القرارات على أساس معلومات واضحة مقدمة في الوقت المناسب.

MOD IAP/63A1/19

القرار 198 (المراجَع في دبي، 2018)

تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن الشباب دون عمر الخامسة والعشرين يشكلون أكثر السكان نشاطاً من حيث استعمال الإنترنت؛

*ب)* أن الشباب في كثير من البلدان المتقدمة والنامية[[9]](#footnote-9)1 يواجهون الفقر والبطالة بنسب متفاوتة؛

*ج)* أن للشباب حقهم في تحقيق الشمول الاقتصادي والاجتماعي والرقمي الكامل؛

*د )* أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أداة يمكن للشباب من خلالها أن يساهموا في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية ويشاركوا فيها وينهضوا بها بشكل جوهري؛

*ﻫ )* أن الشباب قد نشأوا على التكنولوجيا الرقمية، وهم أفضل مشجعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* أن أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهل الفرص الوظيفية للشباب،

وإذ يذكّر

أ ) *بأن تكنولوجيا* المعلومات والاتصالات تمثل واحداً من مجالات الأولوية الخمسة عشر المحددة في إطار برنامج العمل العالمي للشباب الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار 62/126؛

*ب)* بالقرار 169 (غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاعات الات‍حاد الثلاثة؛

*ج)* بالقرار 76 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشباب من الجنسين من أجل تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً؛

*د )* بأن التزام تونس الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها لعام 2005 يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء بتمكين الشباب باعتبارهم من أهم المساهمين في بناء مجتمع المعلومات الشامل لكي يشارك الشباب بنشاط في برامج التنمية المبتكرة التي تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى توسيع الفرص أمامهم للاندماج في عمليات الاستراتيجيات الإلكترونية؛

*ﻫ )* بإعلان سان خوسيه للقمة العالمية للشباب (BYND2015)، الذي أقرت به رسمياً الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يسلط الضوء على التوظيف وريادة الأعمال والتعليم والمشاركة السياسية والأمن السيبراني والصحة والاستدامة البيئية التي يشعر الشباب بأنها أغلب المجالات تأثراً من خلال النفاذ المتزايد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يقر

*أ )* بأن الات‍حاد أطلق في صيف 2014 مبادرة #PP14Youth التي تهدف إلى البناء على التجارب الناجحة لقمة BYND2015، التي عُقدت في سان خوسيه، كوستاريكا في سبتمبر 2013؛

*ب)* بالمسابقة السنوية لكتابة المقالات الأكاديمية "كاليدوسكوب" التي ينظمها قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU‑T)، التي تستهدف العلماء والباحثين والمهندسين من الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* بمسابقة "المبتكرون الشباب" التي يستضيفها الات‍حاد سنوياً أثناء معرض تليكوم العالمي للات‍حاد منذ 2011؛

*د )* بتنسيق الات‍حاد للحدث السنوي "يوم الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي يشجع المرأة الشابة على السعي للحصول على وظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻫ )* بالتقدم الذي أحرزه الات‍حاد، لا سيما جهود مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، من أجل وضع وتنفيذ مشاريع وأنشطة تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛

*و )* بالعمل الجوهري لمكتب تنمية الاتصالات بشأن الشمول الرقمي المتعلق بالشباب، بما في ذلك البحث والتحليل، وخاصة ما يقوم به مكتب تنمية الاتصالات من رصد إحصائي وإعداد تقارير بشأن البيانات المصنفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للفئة العمرية؛

*ز )* بدعم الات‍حاد الدولي للاتصالات لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، وانخراط الات‍حاد النشط في شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ومساهمته في الخطة العامة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب؛

*ح)* بمبادرة القادة الشباب المعنيين بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أُطلقت في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 والتي توفر للمهنيين من الشباب الفرصة للمشاركة من خلال الوفود الوطنية، في أحداث الات‍حاد ومؤتمراته،

يقـرر

1 أن يواصل الات‍حاد الدولي للاتصالات الانخراط مع جماهير الشباب في التوعية، من خلال الاتصالات وبناء القدرات والبحث، من منظور الشمول الرقمي؛

2 أن يعمد الات‍حاد إلى تشجيع الابتكار وريادة الأعمال وتطوير المهارات، من أجل توفير أدوات للتمكين الذاتي للشباب ومشاركتهم المرضية في الاقتصاد الرقمي وجميع جوانب المجتمع؛

3 أن يعمد الات‍حاد إلى تشجيع الشراكات مع الهيئات الأكاديمية من أجل تنمية الشباب؛

4 إعطاء أولوية عالية لإدماج المهنيين من الشباب ضمن الموارد البشرية للات‍حاد وعملياته؛

5 مواصلة العمل الجاري في الات‍حاد، خاصة في مكتب تنمية الاتصالات، للمساعدة في تمكين الشباب من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتعزيز السياسات التي تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب، لا سيما في البلدان النامية؛

6 إدماج منظور الشباب في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للفترة 2023‑2020 علاوةً على الخطط التشغيلية للمكاتب والأمانة العامة؛

7 الحاجة إلى أن يقوم الات‍حاد بدراسة وتحليل آثار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشباب وزيادة فهمها؛

8 الإبقاء على مسابقة "المبتكرون الشباب" التي تُعقد سنوياً أثناء معرض تليكوم العالمي للات‍حاد؛

9 أن تدخل جميع الأنشطة المقصودة في هذا القرار في إطار الموارد المالية القائمة للات‍حاد؛

10 ضرورة تحديد المجموعات العمرية للشباب على أساس كل حالة على حدة حسب طبيعة أنشطة الات‍حاد،

يكلف المجلس

1 بالبناء على المبادرات التي نفذت على مدى السنوات الأربع الماضية والإسراع بتمكين الشباب في الات‍حاد ككل، وذلك في حدود الموارد الحالية بالميزانية، ضماناً لبناء القدرات وتشجيع الشباب؛

2 بالنظر في إشراك الشباب في الاحتفالات باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات وفقاً للقرار 68 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين وإطلاق جائزة تقدير خاصة للشباب ذوي الإسهامات البارزة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل العمل على ضمان إدراج منظور الشباب في برامج العمل ونُهج الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الات‍حاد وأن يقدم تقريراً سنوياً مكتوباً إلى مجلس الاتحاد بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

2 بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن ما تحقق من نتائج وتقدم في إدخال منظور الشباب في أعمال الات‍حاد وفي تنفيذ هذا القرار؛

3 بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة علماً بهذا القرار في محاولة لزيادة التنسيق والتعاون في مجال السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية التي تربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتشجيع وتمكين الشباب؛

4 بضمان التنسيق بين أنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات لتجنب الازدواجية والتداخل بين قطاعات الات‍حاد الثلاثة، حيثما أمكن؛

5 بتعزيز دور الهيئات الأكاديمية ضمن هياكل الات‍حاد وزيادة قيمة عمل الهيئات الأكاديمية والشباب مع الات‍حاد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة عمل مكتب تنمية الاتصالات في النهوض باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشباب؛

2 بالمحافظة على الرصد المنتظم وإعداد التقارير والبحث بشأن إقبال الشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالهم لها، بما في ذلك توفير البيانات المصنفة وفقاً للفئة العمرية والمعلومات بشأن الجوانب السلوكية التي قد تكون ضارة أو خطيرة،

يكلف مديري المكاتب

بمواصلة استكشاف الطرائق والسبل لمشاركة المهنيين الشباب في أعمال المكاتب،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى تقديم الدعم والمشاركة الفعّالة في عمل الات‍حاد المتعلق بتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛

2 إلى تعزيز أحدث وسائل تدريب الشباب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

3 إلى تشجيع التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل توفير التدريب المتخصص للمبتكرين من الشباب؛

4 إلى مواصلة تطوير الأدوات والمبادئ التوجيهية لإعداد البرامج في مجال تشجيع الشباب من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

5 إلى التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة صاحبة الخبرة في مجال التمكين الاقتصادي للشباب في المشاريع والبرامج،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 على استعراض ومراجعة سياساتها وممارساتها، حسب الاقتضاء، لضمان التعيين والاستخدام والتدريب والترقية للشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 على الترويج للفرص المهنية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يشمل إدارات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات الحكومية والتنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية وفي القطاع الخاص؛

3 على جذب المزيد من الشباب نحو دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)؛

4 على تشجيع الشباب على الاستفادة من الفرص السانحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمضي قدماً في تطورهم وتعزيز مساهماتهم الممكنة في التنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى تبادل أفضل الممارسات بشأن النُهج الوطنية التي تستهدف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشباب؛

2 إلى وضع استراتيجيات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتطوير التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للشباب؛

3 إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الشباب وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

4 إلى دعم أنشطة الات‍حاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشباب؛

5 إلى النظر في اعتماد برنامج خاص بالمندوبين الشباب من أجل ضم مندوبين شباب إلى الوفود الرسمية للبلدان في المؤتمرات الرئيسية للات‍حاد، مع مراعاة التوازن بين الجنسين، من أجل إذكاء الوعي والمعرفة وإثارة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوساط الشباب،

يدعو الهيئات الأكاديمية

1 إلى مواصلة توفير الهياكل الضرورية للانخراط الفعال مع الشباب من خلال النفاذ إلى المعلومات والمنح والقروض وتقدير المشاركة في أنشطة الات‍حاد؛

2 إلى دعم شبكات الشباب حيث يمكنها أن تكون مراكز مجتمعية ومراكز ابتكار للإسهام في العمليات الفكرية للات‍حاد الدولي للاتصالات؛

3 إشراك المحاضرين والباحثين من الشباب إضافة إلى الطلاب في أنشطة الات‍حاد ذات الصلة وتمكين مشاركتهم الفعالة فيها، بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

**الأسباب:** تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات صياغية على القرار 198 بشأن تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

MOD IAP/63A1/20

القـرار 2 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/  
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن بيئة الاتصالات تعرضت لتغيرات كبيرة تحت تأثير مجموعة عوامل منها التقدّم التكنولوجي وعولمة الأسواق وتزايد طلب المستعملين على الخدمات المتكاملة العابرة للحدود التي تلائم احتياجاتهم بشكل أفضل؛

*ب)* أن إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وخصوصاً الفصل بين الوظائف التنظيمية والوظائف التشغيلية وتحرير الخدمات واستمرار ظهور جهات تنظيم فاعلة جديدة، أمر ممكن في معظم الدول الأعضاء في الات‍حاد؛

*ج)* أن هنالك حاجة ملحّة إلى إطار عالمي لتبادل المعلومات عن استراتيجيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياساتها؛

*د )* أنه لا بد من الاعتراف بوجود السياسات والقواعد التنظيمية الوطنية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفهمها، وذلك لإتاحة تطوّر أسواق عالمية تساعد على تناسق تنمية خدمات الاتصالات؛

*ﻫ )* المساهمات الهامة التي قدمتها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في المنتديات العالمية السابقة لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) والنتائج التي حققتها هذه المنتديات،

وإذ يدرك

*أ )* أن أهداف الات‍حاد تشمل، فيما تشمل، الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً يتناول مسائل الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات نظراً لما يتسم به مجتمع واقتصاد المعلومات من طابع عالمي، والسعي إلى وصول منافع تكنولوجيات الاتصالات الجديدة إلى سكان العالم أجمع، وتحقيق تناسق جهود الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في العمل على بلوغ هذه الغايات (انظر نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات)؛

*ب)* أن الات‍حاد لا يزال يتمتع بمكانة فريدة وهو المحفل الوحيد لتنسيق استراتيجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياساتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ولتبادل المعلومات الخاصة بهذه الاستراتيجيات والسياسات ودراستها وتحقيق تناسقها؛

*ج)* أن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أنشأه مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) والذي تكلّل بالنجاح في المرات التي انعقد فيها في 1996 و1998 و2001 و2009 و2013، كان بمثابة إطار تجري فيه مناقشات بين مشاركين رفيعي المستوى بشأن مسائل عالمية أو مسائل مشتركة بين مختلف القطاعات، وهو بذلك قد ساهم في تحقيق تقدم الاتصالات في العالم وكذلك في وضع الإجراءات التي يتعيّن تطبيقها في أعمال هذا المنتدى ذاته؛

*د )* أن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2013 الذي عُقد في جنيف، سويسرا، كان واحداً من المنتديات الناجحة، إذ حضرته 126 دولة عضواً في الات‍حاد وما لا يقل عن 900 مندوب،

وإذ يؤكد

*أ )* أن الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وعياً منها بضرورة إعادة النظر باستمرار في سياساتها وتشريعاتها وبالحاجة إلى التنسيق في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السريعة التغيّر، اعتمدت المنتدى كآلية تتيح لها مناقشة استراتيجياتها وسياساتها العامة؛

*ب)* أن الات‍حاد بصفته منظمة دولية ذات دور رائد فريد في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي له أن يستمر في تنظيم المنتدي لتسهيل تبادل المعلومات فيما بين مشاركين رفيعي المستوى بشأن سياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* أن الهدف من المنتدى هو توفير الإطار اللازم لتبادل الآراء والمعلومات وبالتالي التوصّل إلى رؤية مشتركة بين المسؤولين عن وضع السياسات في العالم أجمع بشأن المسائل المترتبة على ظهور خدمات وتكنولوجيات جديدة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافةً إلى النظر في أي مسائل أخرى تتعلق بالسياسة العامة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويكون تبادل وجهات النظر بشأنها مفيداً على المستوى العالمي إضافة إلى اعتماد آراء تعكس وجهات نظر مشتركة؛

*د )* أنه ينبغي أن يستمر المنتدى في إيلاء اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية[[10]](#footnote-10)1 واحتياجاتها، حيث إن التكنولوجيات والخدمات الحديثة يمكن أن تساهم كثيراً في تطوير البنية التحتية للاتصالات في هذه البلدان؛

*ﻫ )* ضرورة توفير وقت كافٍ للتحضير للمنتدى؛

*و )* أهمية التحضير والتشاور على الصعيد الإقليمي قبل عقد المنتدى؛

*ز )* أن مناقشة المسائل المتعلقة بخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة تستفيد من مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

يقـرر

1 الإبقاء على المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أنشئ تطبيقاً للقرار 2 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوّضين، وذلك بغية مواصلة مناقشة الأمور التي تتعلق بسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسائل التنظيمية، وخصوصاً ما يتعلق بمسائل عالمية أو مسائل مشتركة بين مختلف القطاعات، وتبادل وجهات النظر والمعلومات بهذا الشأن؛

2 ألا ينتج عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيّ قواعد تنظيمية؛ إلا أن المنتدى سيعمل على إعداد التقارير واعتماد الآراء بتوافق الآراء لتنظر فيها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات واجتماعات الات‍حاد المختصة؛

3 أن يكون المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

4 أن يعقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جلسات بشأن الآراء التي وضعها فريق الخبراء التابع للمنتدى تكون مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين؛

5 أن ينعقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب الحاجة للاستجابة سريعاً لمسائل السياسة العامة التي قد تظهر في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيّرة؛

6 أن ينعقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حدود موارد الميزانية المتاحة وبالاقتران، قدر الإمكان، مع أحد اجتماعات أو منتديات الات‍حاد، عملاً على تخفيف الآثار المترتبة عليه في ميزانية الات‍حاد؛

7 أن يستمر ال‍مجلس في اتخاذ ما يلزم من قرار بشأن مدة انعقاد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتاريخه فضلاً عن مكان انعقاده وجدول أعماله والمواضيع التي يتناولها بالبحث؛

8 الاستمرار في تحديد جدول الأعمال والمواضيع التي ستُبحث استناداً إلى تقرير أولي يعدّه الأمين العام ويقدم إلى فريق خبراء ينشئه المجلس؛

9 أن يستعرض فريق الخبراء المواضيع ويقدم المزيد من المعلومات عنها استناداً إلى مدخلات من أي مؤتمر أو جمعية أو اجتماع للاتحاد، والمساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

10 أن تركز المداولات التي تجري في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقرير فريق الخبراء ومساهمات والآراء التي تُعرب عنها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية وسائر أصحاب المصلحة وفقاً لإجراء يعتمده المجلس، وذلك حتى تكون المناقشات موجهة على النحو المناسب؛

11 ألا ينظر المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشاريع أي آراء جديدة لم تُعرض خلال الفترة التحضيرية للمنتدى؛

12 تيسير المشاركة الواسعة في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق الفعالية التشغيلية اللازمة خلال انعقاده،

يكلّف الأمين العام

1 باتخاذ الترتيبات التحضيرية للدعوة إلى عقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمراعاة ما ورد تحت "*يقـرر*" أعلاه؛

2 بتقديم تقرير إلى المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يستمر في اتخاذ ما يلزم من قرار بشأن مدة انعقاد كل منتدى مقبل من المنتديات العالمية لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتاريخه ومكان انعقاده وجدول أعماله والمواضيع التي يبحث فيها؛

2 بإنشاء فريق خبراء (فريق خبراء تابع للمنتدى)، مفتوح لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وإجراء مشاورات عامة عبر الإنترنت مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة المهتمين، بالاختصاصات وأساليب العمل التي يضعها المجلس، للتحضير للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد التقرير ومشاريع الآراء؛

3 بأن يدرس تقرير فريق الخبراء التابع للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم التقرير إلى المنتدى للنظر فيه،

يكلف ال‍مجلس كذلك

بأن يعرض على مؤتمر المندوبين المفوّضين القادم تقريراً عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاتخاذ ما يلزمبشأنه.

**الأسباب:** تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات التعديلات التالية على القرار 2 لمؤتمر المندوبين المفوضين.

MOD IAP/63A1/21

القـرار 154 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

استعمال اللغات الرسمية الست في الات‍حاد على قدم المساواة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 67/292 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التعددية اللغوية؛

*ب)* بالقرار 154 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ج)* بالقرار 115 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*د )* بالقرار 104 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ه‍ )* بالقرار 66 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*و )* بالقرار 165 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ز )* بالقرار 168 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ﺡ)* بالقرار ITU−R 36-4 لجمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد بشأن تنسيق المفردات؛

*ﻁ)* بالقـرار 67 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن استعمال لغات الاتحاد على قدم المساواة في قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ﻱ)* بالقرار 86 (المراجَع في الحمامات، 2018) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن استعمال لغات الاتحاد على قدم المساواة في قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد

المبدأ الأساسي للمساواة في معاملة اللغات الرسمية الست المجسد في القرارين 115 (مراكش، 2002) و154 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010)، بشأن استعمال اللغات الست على قدم المساواة،

وإذ يلاحظ بارتياح وتقدير

*أ )* الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتنفيذ القرار 115 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين اعتباراً من 1 يناير 2005 والقرار 154 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)؛

*ب)* التقدم المحرز في النجاح في تنفيذ القرار 104 (مينيابوليس، 1998) وما نجم عنه من تحسن في الكفاءات والوفورات؛

*ج)* التقدم المحرز في تنفيذ القرار 154 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) فيما يتعلق بتنسيق أساليب العمل وتحقيق الحد الأمثل في مستويات التوظيف في اللغات الست والتوحيد اللغوي لقواعد البيانات اللغوية الخاصة بالتعاريف والمصطلحات وتحقيق مركزية وظائف التحرير؛

*د )* مشاركة الات‍حاد في الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات (IAMLADP)؛

*ه )* العمل الذي أنجزته لجنة تنسيق المصطلحات في الاتحاد (ITU CCT) ولجنة تنسيق المفردات في قطاع الاتصالات الراديوية (CCV) ولجنة تقييس المفردات في قطاع تقييس الاتصالات (SCV) بشأن اعتماد المصطلحات والتعاريف في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتفاق عليها باللغات الرسمية الست للاتحاد جميعها،

وإذ يدرك

*أ )* أن الترجمة التحريرية تمثل عنصراً أساسياً في عمل الات‍حاد وهي تتيح فهماً مشتركاً بين جميع الأعضاء في الات‍حاد بشأن المواضيع الهامة قيد المناقشة؛

*ب)* أهمية الحفاظ على تعدد اللغات في الخدمات وتحسينه، الأمر الذي يقتضيه الطابع العالمي للمنظمات التي تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة، كما نادى به تقرير وحدة التفتيش المشتركة لدى الأمم المتحدة عن *تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة* (الوثيقة JIU/REP/2002/11)؛

*ج)* أنه مهما كان النجاح في تنفيذ القرار 115 (مراكش، 2002)، فإن التحول إلى ست لغات لا يمكن، لأسباب شتى، أن يتحقق بين عشية وضحاها، وأن لا مناص من "فترة انتقالية" تمهيداً للتنفيذ الكامل؛

*د )* ما أنجزه فريق العمل التابع لمجلس الات‍حاد والمعني باللغات من أعمال، وكذلك العمل الذي حققته الأمانة نحو تنفيذ توصيات فريق العمل التي وافق عليها ال‍مجلس في دورته لعام 2009، وخصوصاً ما يتعلق بتوحيد قواعد البيانات اللغوية الخاصة بالتعاريف والمصطلحات ومركزية وظائف التحرير، وتكامل قواعد بيانات المصطلحات في اللغات العربية والصينية والروسية وكذلك توحيد إجراءات العمل في أقسام اللغات الست،

وإذ يدرك كذلك

*أ )* ما يواجهه الات‍حاد من القيود المفروضة على الميزانية، وأهمية ضمان النظر في عمل الاتحاد بشأن استخدام لغات الاتحاد على قدم المساواة بالتزامن مع الميزانية من أجل تحقيق توزيع فعال للنفقات؛

*ب)* المقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، بما في ذلك:

- الفقرة 2.1 من *يقرر* والتي تنص على ألاّ تتجاوز نفقات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية ومعالجة النصوص المتعلقة باللغات الرسمية في الاتحاد مبلغ 85 مليون فرنك سويسري للأعوام 2023-2020؛

- الفقرة 3 من *يكلف الأمين العام* والتي تنص على بذل جميع الجهود لتحقيق توازن ميزانية السنتين وبإحاطة الأعضاء علماً بأي قرارات صادرة عنه قد تكون لها آثار مالية يرجح أن تؤثر على تحقيق هذا التوازن، وذلك من خلال فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية؛

- الملحـق 2 بشأن تدابير من أجل تخفيض النفقات، والتي تشير إلى تخفيض عدد أفرقة العمل التابعة للمجلس كتدبير للحد من النفقات؛

*ج)* المقرر 11 (المراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر بشأن إنشاء وإدارة أفرقة العمل التابعة للمجلس، والذي يقرر دمج، قدر الإمكان، أفرقة العمل الحالية التابعة للمجلس بهدف تقليل عددها وعدد ومدة اجتماعاتها بغية تفادي ازدواجية الجهود وتقليل التبعات الواقعة على الميزانية؛

*د )* القرار 1386 (2017) للمجلس بشأن لجنة تنسيق المصطلحات في الاتحاد (ITU CCT)،

يقـرر

1 مواصلة اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان استعمال اللغات الرسمية الست في الات‍حاد على قدم المساواة وتوفير الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية لوثائق الات‍حاد، على الرغم من أن بعض الأعمال في الات‍حاد (مثل أعمال فرق العمل والمؤتمرات الإقليمية) قد لا تستدعي استعمال اللغات الست كلها؛

2 دمج أنشطة فريق العمل التابع للمجلس المعني باللغات وفريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية في فريق مخصص،

يكلف الأمين العام بالتعاون الوثيق مع مديري المكاتب

1 بأن يقدِّم تقريراً سنوياً إلى ال‍مجلس وإلى فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) ، يتضمن:

- تطور ميزانية نفقات الترجمة التحريرية للوثائق إلى اللغات الرسمية الست في الات‍حاد منذ عام 2010 مع مراعاة التباينات في حجم خدمات الترجمة التحريرية كل عام؛

- الإجراءات التي اعتمدتها المنظمات الدولية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها والدراسات المرجعية عن تكاليف الترجمة التحريرية فيها؛

- المبادرات التي طبقتها الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة لزيادة الكفاءة وتقليص التكاليف تنفيذاً لهذا القرار ومقارنتها بتطور الميزانية منذ عام 2010؛

- الإجراءات البديلة التي يمكن أن يعتمدها الات‍حاد فيما يخص الترجمة التحريرية، ومزاياها وعيوبها؛

- التقدم في تنفيذ التدابير والمبادئ التي اعتمدها ال‍مجلس في دورته لعام 2014 فيما يخص الترجمة التحريرية والشفوية؛

2 بنشر جميع المساهمات المقدمة إلى أمانة الاتحاد على الفور لأي حدث من أحداث الاتحاد بلغته الأصلية في موقع الحدث السليم على الإنترنت حتى قبل ترجمته إلى اللغات الرسمية الأخرى للاتحاد،

يكلّف ال‍مجلس

1 بتحليل تطبيق الات‍حاد لإجراءات بديلة فيما يخص الترجمة التحريرية، مع مراعاة ما يترتب عليها من آثار مالية والاستفادة بشكل كامل من منافع التكنولوجيات الجديدة بغية تقليص نفقات الترجمة التحريرية والنَسخ في ميزانية الات‍حاد، والحفاظ في الآن ذاته على مستوى جودة الترجمة الحالي والاستخدام الصحيح للمصطلحات التقنية للاتصالات أو تحسينهما؛

2 بتحليل تطبيق المبادئ والتدابير المحدّثة لخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية التي اعتمدها ال‍مجلس في دورته لعام 2014، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المناسبة، آخذاً في الحسبان القيود المالية، واضعاً في اعتباره الهدف النهائي للتنفيذ الكامل لمعاملة اللغات الرسمية الست على قدم المساواة؛

3 باتخاذ التدابير التشغيلية الملائمة ومتابعتها، ومنها مثلاً:

- مواصلة استعراض خدمات الوثائق والمنشورات في الات‍حاد بغية إزالة أي ازدواج وتحقيق التآزر؛

- تسهيل تقديم خدمات لغوية تتسم بالجودة العالية والكفاءة (الترجمة الشفوية والوثائق والمنشورات ومواد إعلام الجمهور) في الوقت المناسب باللغات الست في آن واحد، وذلك دعماً للغايات الاستراتيجية للات‍حاد؛

- دعم المستويات المثلى من الموظفين، بمن فيهم الموظفون الدائمون والمؤقتون والتعاقد الخارجي، وفي الوقت نفسه ضمان نوعية عالية في الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية؛

- مواصلة تنفيذ أفضل وأكفأ استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الأنشطة المتعلقة باللغات والمنشورات، آخذاً في الاعتبار التجربة التي اكتسبتها منظمات دولية أخرى وأفضل الممارسات؛

- مواصلة استكشاف وتنفيذ جميع التدابير الممكنة الكفيلة بتخفيض طول الوثائق وحجمها (تحديد عدد الصفحات، ملخصات تنفيذية، مواد ترفق في ملحقات أو يمكن النفاذ إليها عبر وصلات إلكترونية) وتحقيق اجتماعات مراعية للبيئة، حيثما يكون مبرراً، دون النيل من نوعية ومحتوى الوثائق الواجب ترجمتها أو نشرها، ودون أن يغرب عن البال بأي حال ضرورة الامتثال لهدف التعددية اللغوية لمنظومة الأمم المتحدة؛

- القيام كأمر ذي أولوية باتخاذ التدابير الضرورية، قدر المستطاع عملياً، لاستعمال اللغات الست على قدم المساواة في الموقع الإلكتروني للات‍حاد من حيث تعدد لغات المحتوى وسهولة استعمال الموقع؛

4 برصد الأعمال التي تقوم بها أمانة الات‍حاد بشأن:

- استكمال مشاريع المصطلحات باللغة العربية التي أقرها ال‍مجلس، باستخدام الاعتمادات التي خصصت بالفعل لهذا الغرض؛

- دمج كل قواعد البيانات القائمة والتي تتضمن التعاريف والمصطلحات في نظام مركزي، واتخاذ التدابير الملائمة للحفاظ على هذا النظام وتوسيعه وتحديثه؛

- استكمال قاعدة بيانات الات‍حاد الخاصة بمصطلحات وتعاريف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشديد بوجه خاص على كل لغة وعلى جميع اللغات، لا سيما العربية، التي يستمر النقص في مصطلحاتها؛

- تزويد أقسام اللغات الست بما يلزمها من الموظفين المؤهلين والأدوات الضرورية للوفاء بمتطلباتها في كل لغة؛

- تعزيز صورة الات‍حاد وفعالية أعماله في إعلام الجمهور، باستعمال لغات الات‍حاد الست جميعها، بسبل شتى منها نشر مجلة أخبار الات‍حاد واستحداث مواقع للات‍حاد على شبكة الويب وتنظيم البث على الإنترنت وأرشفة التسجيلات وإصدار وثائق تستهدف إعلام الجمهور، بما في ذلك الإعلان عن أحداث تليكوم الات‍حاد والنشرات الإعلامية الإلكترونية، وما شابه ذلك؛

5 باستعراض أنواع المواد المقرر إدراجها في الوثائق الصادرة والمترجمة، بالتعاون مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات؛

6 بمواصلة النظر في تدابير تخفيض تكاليف وحجم الوثائق، دون المساس بالجودة، كبند قائم، لا سيما للمؤتمرات والجمعيات؛

7 برفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل عن تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى الحرص على أن تستخدم المجتمعات اللغوية النسخ اللغوية المختلفة المقابلة من الوثائق والمنشورات وتقوم بتن‍زيلها وشرائها، بغية تعظيم استفادتها منها وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة؛

2 إلى أن تتقدم بمساهماتها ومدخلاتها قبل بدء المؤتمرات والجمعيات بوقت كافٍ وأن تحد من حجمها وكميتها إلى أقصى حدٍ ممكن.

MOD IAP/63A1/22

القـرار 72 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

أن التقدم المحرز في تحقيق غايات الات‍حاد وأهدافه من الممكن قياسه وتحسينه كثيراً عن طريق عملية التنسيق والربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية التي تحدد الأنشطة المخطط لها خلال الفترة التي تغطيها هذه الخطط،

وإذ يقـر

*أ )* بأن الخطط التشغيلية والمالية للات‍حاد ينبغي أن تعرض أنشطة الات‍حاد وأهداف تلك الأنشطة والموارد ذات الصلة، وأنها يمكن أن تستخدم بفعالية من أجل ما يلي في *جملة أمور*:

- رصد التقدم في تنفيذ برامج الات‍حاد؛

- تحسين قدرة الأعضاء على تقييم التقدم في إنجاز الأنشطة البرنام‍جية، باستخدام مؤشرات الأداء؛

- تحسين فعالية هذه الأنشطة؛

- ضمان الشفافية، خصوصاً في تطبيق استرداد التكاليف؛

- تشجيع التكامل بين أنشطة الات‍حاد وأنشطة منظمات الاتصالات الدولية والإقليمية الأخرى؛

*ﺏ)* بأن التنفيذ الجاري للتخطيط التشغيلي بالتنسيق على نحو فعّال مع التخطيط الاستراتيجي والمالي قد يستدعي إدخال تغييرات في اللوائح المالية من أجل تحديد العلاقات بين الوثائق المناظرة وتنسيق عرض المعلومات التي تحتويها؛

*ج)* بأن الحاجة تقوم إلى إنشاء آليات مراقبة فعّالة ومخصصة لتمكين م‍جلس الات‍حاد من إجراء ما يلزم من فحص للتقدم في تنسيق الوظائف الاستراتيجية والتشغيلية والمالية وتقييم تنفيذ الخطط التشغيلية؛

*د )* بأنه لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد مقترحات للمؤتمرات، تُدعى الأمانة إلى إعداد مبادئ توجيهية لتحديد المعايير الواجب تطبيقها عند تقييم الآثار المالية وأن تقوم بتوزيع المبادئ التوجيهية في شكل رسائل معممة مرسلة من الأمين العام أو مديري المكاتب؛

*ﻫ )* بأنه ينبغي للدول الأعضاء، قدر الإمكان عملياً وبمراعاة المبادئ التوجيهية التي تعدها الأمانة، أن تلحق بمقترحاتها المعلومات المناسبة للسماح للأمين العام/لمديري المكاتب بتحديد الآثار المالية المحتملة التي قد تترتب على هذه المقترحات،

يقرر تكليف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بتعيين تدابير وعناصر محددة، ينبغي اعتبارها إرشادية وليست حصرية، لإدراجها في الخطط التشغيلية للقطاعات والأمانة العامة ضماناً للاتساق فيما بينها، لتساعد الات‍حاد في تنفيذ الخطتين الاستراتيجية والمالية وتمكن ال‍مجلس من استعراض تنفيذهما؛

2 باستعراض اللوائح المالية للات‍حاد مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء وآراء الأفرقة الاستشارية للقطاعات، وتقديم مقترحات ملائمة إلى ال‍مجلس في ضوء ما ورد في الفقرتين *ب)* و*ج)* تحت " *وإذ يقر*" أعلاه؛

3 بأن يُعدّ كل منهم خططاً تشغيلية موحدة ومنسقة تُظهر روابطها بالخطط الاستراتيجية والمالية للاتحاد على النحو المنصوص عليه على التوالي في القرار 71 والمقرر 5 لهذا المؤتمر كي تنظر فيها الأفرقة الاستشارية للقطاعات ويعتمدها ال‍مجلس سنوياً؛

4 بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في إعداد تقديرات تكاليف مقترحاتها المقدمة إلى جميع مؤتمرات الات‍حاد وجمعياته، إن طُلب منهم ذلك؛

5 بالإسهام في تحقيق الشفافية في الات‍حاد من خلال نشر تفاصيل جميع التكاليف المتكبدة في الاستفادة من الموارد البشرية الخارجية أو الاستعانة بها للوفاء بالمتطلبات التي اتفق بشأنها أعضاء الات‍حاد؛

6 بتزويد المؤتمرات والجمعيات بالمعلومات اللازمة المستمدة من المجموعة الكاملة للآليات المالية والتخطيطية الجديدة المتاحة، وذلك للسماح بإجراء تقدير معقول للآثار المالية المترتبة على القرارات التي ستتخذها، بما في ذلك، قدر المستطاع عملياً، تقدير تكاليف أي مقترحات تقدم إلى جميع مؤتمرات الات‍حاد وجمعياته، مع مراعاة أحكام المادة 34 من اتفاقية الات‍حاد،

يكلف ال‍مجلس

1 بتقييم التقدم في تنسيق الوظائف الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وفي تنفيذ التخطيط التشغيلي واتخاذ تدابير ملائمة من أجل تحقيق أهداف هذا القرار؛

2 باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان إعداد الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية المقبلة على نحو يتماشى مع هذا القرار؛

3 بإعداد تقرير يحتوي على توصيات مناسبة بهذا الخصوص كي ينظر فيه مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022،

ويحث الدول الأعضاء

على الاتصال بالأمانة في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المقترحات التي تترتب عليها آثار مالية، وذلك للتمكن من تحديد خطة العمل والمتطلبات ذات الصلة من الموارد اللازمة وإدراجها قدر المستطاع عملياً في هذه المقترحات.

ADD IAP/63A1/23

مشـروع مقـرر جديـد [IAP-2]

وضع إجراءات لجلسات الاستماع للمرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين ومبادئ توجيهية بشأن الأخلاقيات في الاتحاد المتعلقة بأنشطة الحملات قبل انعقاد مؤتمرات المندوبين المفوضين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* التعديلات على المادة 178 من "القواعـد العامـة لمؤتمـرات الاتحـاد وجمعياته واجتماعاته" التي اعتمدها هذا المؤتمر والتي تحدد أحكام جلسات الاستماع للمرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين

وإذ يقر

*أ )* بتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2009 بشأن "اختيار الرؤساء التنفيذيين في منظمات منظومة الأمم المتحدة وشروط خدمتهم" الذي يوصي الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بوضع عملية لجلسات الاستماع للمرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين؛

*ب)* بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة والعديد من وكالات الأمم المتحدة اعتمدت رسمياً عمليات لجلسات الاستماع التي يقدم فيها المرشحون آرائهم ويجيبون عن أسئلة الجمهور،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن عملية جلسات الاستماع تعمل على إبلاغ الدول الأعضاء عن الرؤية للوظيفة ومؤهلات كل مرشح، وبالتالي ينبغي أن تتم في أقرب وقت ممكن؛

*ب)* أنه في انتخابات الاتحاد كان هناك عدد غير مسبوق من المرشحين من موظفي الاتحاد، الذين لم يقدموا ترشيحاتهم الرسمية إلا قبل 28 يوماً من انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين، وفقاً للقاعدة 170 من النظام الأساسي لموظفي الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

المبادئ التوجيهية بشأن "الجوانب الأخلاقية لبعض أنشطة الحملات الانتخابية قبل مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018" التي عُرضت على دورة مجلس الاتحاد لعام 2018 واعتمدها الدورة،

يقرر

1 اعتماد "الجوانب الأخلاقية لبعض أنشطة الحملات الانتخابية قبل مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018" باعتبارها مبادئ توجيهية قياسية لمؤتمرات المندوبين المفوضين في الاتحاد؛

2 وضع إجراءات لجلسات الاستماع للمرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين، وفقاً للقاعدة 178، مع ملاحظة العناصر التالية:

• ينبغي أن تعقد جلسات الاستماع قبل دورة مجلس الاتحاد في نفس عام انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين، وقبل ستة أشهر على الأقل من المؤتمر المعني؛

• ينبغي بث جلسات الاستماع عبر الإنترنت وإتاحة المشاركة عن بعد،

يكلف الأمين العام

بتقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية للأخلاقيات في الاتحاد،

يكلف ال‍مجلس

1 بوضع مبادئ توجيهية بشأن الأخلاقيات في الاتحاد على النحو الوارد وصفه في الفقرة 1 من *يقرر*؛

2 بوضع الإجراءات الوارد وصفها في الفقرة 2 من *يقرر*، على أن تعتمدها دورة مجلس الاتحاد لعام 2020؛

3 بتحسين الإجراءات المرتبطة بعملية جلسات الاستماع بشكل مستمر،

يكلف ال‍مجلس كذلك

بتعديل النظام الأساسي لموظفي الاتحاد، ولا سيما الحكم 2.12، لإلغاء الحاجة إلى أن يقوم موظفو الاتحاد المعينون بإجازة خاصة بدون أجر عند ترشيحهم لمناصب المسؤولين المنتخبين،

يشجع الدول الأعضاء

1 على حفز عملية جلسات الاستماع والمشاركة فيها بنشاط؛

2 على العمل في وقت مبكر على الحملة الخاصة بمرشحيهم لتمكينهم من المشاركة والمساهمة في جلسات الاستماع،

يحث المرشحين المحتملين

على أن يقدموا أوراق ترشيحهم رسمياً إلى الأمين العام وفقاً للقاعة 170، في أقرب وقت ممكن.

**الأسباب:** تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات على "القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته" ومشروع مقرر جديد يشمل ثلاثة أهداف رئيسية\*:

(1 وضع عملية لجلسات الاستماع للمرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين؛

(2 تعديل الحكم 2.12 من النظام الأساسي لموظفي الاتحاد لتطبيق المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن الأخلاقيات في الاتحاد وتحقيق التوازن بين شروط الترشيح للمرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين في الاتحاد وموظفي الاتحاد؛

(3 وضع إجراءات محددة لجلسات الاستماع.

\* ترد مناقشة كاملة في وثيقة مجلس الاتحاد [C18/95: مساهمة من جمهورية البرازيل الاتحادية - تنفيذ جلسات الاستماع للمرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين](https://www.itu.int/md/S18-CL-C-0095/en).

MOD IAP/63A1/24

القـرار 77 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تحديد مواعيد وفترات مؤتمرات الات‍حاد ومنتدياته وجمعياته  
ودورات مجلسه (2023‑2019)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالرقم 47 من المادة 8 من دستور الات‍حاد التي تنص على أن يدعى مؤتمر المندوبين المفوضين إلى الانعقاد مرة كل أربع سنوات؛

*ب)* بالرقمين 90 و91 من المادة 13 من الدستور التي تنص على أن تدعى المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية (WRC) وجمعيات الاتصالات الراديوية (RA) عادةً إلى الانعقاد مرة كل ثلاثة أعوام أو أربعة أعوام ويجوز أن تقترن زماناً ومكاناً؛

*ج)* بالرقم 114 من المادة 18 من الدستور التي تنص على أن تدعى الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) إلى الانعقاد مرة كل أربع سنوات؛

*د )* بالرقم 141 من المادة 22 من الدستور التي تنص على أن يُعقد مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين؛

*ﻫ )* بالرقم 51 من المادة 4 من اتفاقية الات‍حاد التي تنص على أن يجتمع م‍جلس الات‍حاد مرة واحدة كل سنة في دورة عادية في مقر الات‍حاد؛

*و)* بالقرار 111 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)،

وإذ يقر

*أ )* بالقرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، بشأن الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 والأولويات المحددة فيها؛

*ب)* بأنه لدى النظر في مشروع الخطة المالية للات‍حاد للفترة 2023‑2020، كانت التحديات الخاصة بزيادة الإيرادات لتلبية الطلبات المتزايدة على البرامج تحديات جمة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أهمية الاحترام المتبادل للمتطلبات الدينية والروحية للوفود التي تحضر مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس؛

*ب)* أهمية إشراك جميع الوفود في الأعمال الحيوية التي تضطلع بها مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس وعدم استبعاد أي منها من المشاركة فيها؛

*ج )* عملية تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس والدعوة إليها كما جاءت في اتفاقية الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* ضرورة مراعاة الموارد المالية للات‍حاد عند تحديد مواعيد المؤتمرات والجمعيات والمنتديات، ولا سيما ضرورة كفالة فعّالية عمليات الات‍حاد في نطاق الموارد المحدودة؛

*ب)* الحاجة إلى مراعاة توافر حيز كاف في الاجتماعات لاستيعاب الأنشطة الأساسية لقطاعات الاتحاد؛

*ج)* الزيادة في العدد الإجمالي للأحداث التي ينظمها الاتحاد طوال العام، والتي أسفرت في بعض الأحيان عن نقص الحيز الكافي لاستيعاب الأنشطة الأساسية لقطاعات الاتحاد؛

*ﺩ )* أن عقد المؤتمرات والجمعيات والمنتديات في نفس العام الذي يُعقد فيه مؤتمر المندوبين المفوضين، يثقل الأعباء على أعضاء الات‍حاد وموظفيه،

وقد نظر في

*أ )* الوثيقة PP‑18/XX التي قدمها الأمين العام بشأن المؤتمرات والجمعيات المخطط لها؛

*ب)* المقترحات التي تقدم بها عدد من الدول الأعضاء،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* الأحكام المختلفة للدستور والاتفاقية التي تنشئ قطاعات الاتحاد الثلاثة والعناصر المكونة لها، بما في ذلك المؤتمرات والجمعيات ولجان الدراسات والأفرقة الاستشارية؛

*ب)* الطلبات المتزايدة والأعمال التحضيرية الضرورية التي يتعين أن تقوم بها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والأمانة العامة وقطاعات الات‍حاد قبل كل مؤتمر وجمعية ومنتدى للات‍حاد؛

*ﺝ)* أن تحديد موعد انعقاد ال‍مجلس في وقت أبكر من السنة التقويمية يحسِّن الربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والميزانية والأنشطة الأخرى التي يضطلع بها ال‍مجلس،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن القرار 1380 (دورة المجلس لعام 2016 الذي جرى تحديثه آخر مرة في دورة المجلس لعام 2017) حدد موعد انعقاد جمعية الاتصالات الراديوية (RA) لعام 2019 ليكون من 21 إلى 25 أكتوبر 2019، والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) لعام 2019 ليكون من 28 أكتوبر إلى 22 نوفمبر 2019؛

*ب)* أن تقارير مراجع الحسابات الخارجي بخصوص مالية الات‍حاد ينبغي أن تكون متاحة للمجلس في وقت مناسب قبل دوراته،

يقـرر

1 أن يبذل الاتحاد والدول الأعضاء فيه كل جهد ممكن لكي لا تصادف الفترة المخطط لها لأي مؤتمر أو جمعية للاتحاد أي فترة تعتبرها أي دولة من الدول الأعضاء فترة دينية هامة؛

2 أن يبذل الاتحاد والدول الأعضاء في المجلس كل جهد ممكن لكي لا تصادف الفترة المخطط لها لأي دورة للمجلس أي فترة تعتبرها أي دولة من الدول الأعضاء في المجلس فترة دينية هامة؛

3 أن تقع على الحكومة الداعية لأي مؤتمر أو جمعية للاتحاد مسؤولية الاتصال بالدول الأعضاء للتحقق من أن الفترة المقترحة لذلك من المؤتمر أو الجمعية لا تصادف فترة دينية هامة، وأن يكون الأمين العام مسؤولاً عن ذلك في حال عدم وجود حكومة داعية.

4 أن تُعقد مؤتمرات وجمعيات الات‍حاد مبدئياً في الربع الأخير من العام وألا تعقد في عام واحد[[11]](#footnote-11)1 باستثناء ما ورد في الفقرة *ب)* من "*وإذ يذكّر*"أعلاه؛

5 أن تقتصر مدة انعقاد أي مؤتمر للمندوبين المفوضين على فترة ثلاثة أسابيع، إلا إذا استدعت الضرورة الملحة خلاف ذلك؛

6 أن تحدد مواعيد معارض الات‍حاد، ومنتدياته، وأحداثه الرفيعة المستوى، والندوات التي لها صبغة عالمية ضمن الموارد المعتمدة في الخطة المالية وميزانية فترة السنتين والتي اعتمدها المجلس، ووفقاً للجدول الزمني للأنشطة الرئيسية لقطاعات الاتحاد والأحداث الإلزامية الأخرى للاتحاد مثل المؤتمرات والجمعيات ودورات المجلس ومتطلبات حيز الاجتماعات لهذه الأنشطة؛

7 أن يكون برنامج المؤتمرات والجمعيات ودورات ال‍مجلس المقبلة للأعوام 2024‑2019 على النحو التالي:

1.7 يعقد ال‍مجلس مبدئياً دورته العادية في الفترة يونيو-يوليو من السنة التقويمية أو قريباً منها؛

2.7 يُعقد المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2019 في شرم الشيخ (مصر) من 28 أكتوبر إلى 22 نوفمبر 2019، وتسبقه جمعية الاتصالات الراديوية من 21 إلى 25 أكتوبر 2019؛

3.7 تُعقد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في الربع الأخير من عام 2020؛

4.7 يُعقد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) في الربع الأخير من عام 2021؛

5.7 يُعقد مؤتمر المندوبين المفوضين في في الربع الأخير من عام 2022؛

6.7 تُعقد جمعية الاتصالات الراديوية والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية في عام في الربع الأخير من عام 2023؛

8 أن توضع جداول أعمال المؤتمرات العالمية والإقليمية طبقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، وأن توضع جداول أعمال الجمعيات، حسب الاقتضاء، بمراعاة قرارات وتوصيات المؤتمرات والجمعيات ذات الصلة؛

9 أن تُعقد المؤتمرات والجمعيات المشار إليها في *يقرر*1 *في*الفترات المبينة على أن يحدد ال‍مجلس مواعيد وأماكن انعقادها بالضبط، وذلك بعد التشاور مع الدول الأعضاء، وترك فترات زمنية كافية بين مختلف المؤتمرات، وأن يحدد ال‍مجلس مدتها بالضبط بعد وضع جداولأعمالها،

يكلف الأمين العام

1 بأن يتخذ التدابير المناسبة لتيسير تحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الوقت والموارد أثناء هذه المؤتمرات؛

2 بإعطاء الأولوية للأنشطة الأساسية لقطاع الاتحاد عند تحديد مواعيد معارض الاتحاد ومنتدياته وأحداثه رفيعة المستوى وندواته التي لها صبغة عالمية؛

3 بأن يقدم تقريراً إلى ال‍مجلس عن تنفيذ هذا القرار، وأن يقترح المزيد من التحسينات، حسب الاقتضاء،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يحدد، في كل دورة عادية من دوراته الجدول الزمني لمواعيد دوراته العادية الثلاث التالية في يونيو-يوليو واستعراضه على أساس متجدد؛

2 بأن يتخذ التدابير المناسبة لتيسير تنفيذ هذا القرار وأن يرفع تقريراً إلى المؤتمرات اللاحقة للمندوبين المفوضين بشأن أي تحسينات ممكنة في تنفيذه.

**الأسباب:** تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات التعديلات التالية على القرار 77 بشأن "تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد ومنتدياته وجمعياته ودورات مجلسه (2019-2015)":

• التحديثات الصياغية؛

• الدمج الكامل بدون تغييرات في القرار 111 بشأن "مراعاة الفترات الدينية الهامة في تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات ال‍مجلس" في القرار 77 نظراً إلى أمهما يتناولان نفس الموضوع؛

• إلغاء القرار 111.

SUP IAP/63A1/25

القـرار 111 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)

مراعاة الفترات الدينية الهامة في تحديد مواعيد مؤتمرات الات‍حاد   
وجمعياته ودورات المجلس

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** يتناول القراران 77 و111 مسألة تحديد الجدول الزمني لمؤتمرات الاتحاد ومنتدياته وجمعياته ودورات المجلس. وفي محاولة لتبسيط وتوحيد قرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين المماثلة، يستوعب القرار 77 المعدل بالكامل جميع الأحكام الواردة في القرار 111 دون تغيير، وبالتالي يمكن إلغاء القرار 111.

NOC IAP/63A1/26

القـرار 152 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)

تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات  
والمنتسبين في تحمل نفقات الات‍حاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** تمت مراجعة القرار 152 بشأن تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات والمنتسبين في تحمل نفقات الاتحاد، في مؤتمر المندوبين المفوضين المنعقد في بوسان لمنح الأمين العام مرونة أكبر في تنفيذ الفقرة 6 من يقرر في القرار المتعلق بالتفاوض على خطط السداد مع أعضاء القطاعات والمنتسبين للحد من استبعاد الكيانات التي تأخرت في سداد رسومها من أجل تسهيل استرداد الديون السابقة، والاحتفاظ بأعضاء القطاعات/المنتسبين الحاليين وجذب أعضاء/منتسبين جدد محتملين.

وأكد المجلس في دورته لعام 2018 استمرار نجاح هذا الإجراء المراجَع، مشيراً إلى أن المرونة الممنوحة للأمين العام أسفرت عن نتائج إيجابية بشأن مدفوعات المساهمة بتحسن معدل التحصيل وانخفاض ديون أعضاء القطاعات والمنتسبين، واسترداد المتأخرات، التي كانت من الصعب الحصول عليها في العادة. ولذلك، ينبغي الاحتفاظ بالقرار 152. ويحقق القرار بصيغته المنقحة في مؤتمر المندوبين المفوضين المنعقد في بوسان نتائج جيدة، كما لاحظ المجلس، وينبغي الإبقاء عليه.

ADD IAP/63A1/27

مشـروع قـرار جديـد [IAP-1]

مجلة الاتحاد: اكتشافات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

بأن القرار 169 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين أنشأ فئة جديدة لمشاركة الهيئات الأكاديمية في أعمال الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن الهيئات الأكاديمية تؤدي دوراً هاماً في البحث والتطوير في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* أن المساهمات الفكرية والعلمية للهيئات الأكاديمية تعود بفائدة على أعمال الاتحاد، ولا سيما أنشطة لجان الدراسات التابعة للات‍حاد وكذلك الأفرقة المتخصصة؛

*ج)* أن الهيئات الأكاديمية تسهم إسهاماً كبيراً في إبراز صورة الاتحاد وأنشطته في المجتمعات الدولية للبحوث ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبين الشباب،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن حدث كاليدوسكوب الذي عُقد سنوياً منذ عام 2008، أدى إلى زيادة الحوار بين الهيئات الأكاديمية وخبراء التقييس في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وحدد، من خلال ورقات أصلية خضعت لاستعراض الأقران، مجالات تحتاج إلى مقاييس دولية للمساعدة في تطوير مجتمع المعلومات؛

*ب)* أن مجلة الاتحاد أُطلقت رسمياً في سبتمبر 2017 أثناء مؤتمر تليكوم العالمي للات‍حاد، بهدف إظهار نهج متعدد التخصصات يعكس مجال الاهتمام الشامل للات‍حاد ويستكشف التقارب بين الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخصصات الأخرى، وتتضمن كذلك مقالات خضعن للاستعراض، ومواد تدريبية على أفضل ممارسات التنفيذ ودراسات حالة،

يقرر

1 أن يدعم مواصلة تطوير مجلة الاتحاد الأكاديمية والمهنية والخاضعة لاستعراض النظراء والرقمية والشبكية؛

2 أن بنشر البحوث العلمية الأصلية بشأن التطورات التقنية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعادها السياساتية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بهدف إجراء مناقشات تطلعية حول الاتجاهات الناشئة ذات الصلة بعمل الاتحاد؛

3 أن يقيم جهود تعاونية مع المجتمع الدولي للبحوث ويزيد الوعي بالمجلة في جميع أنحاء العالم بهدف إقامة موقع لها ضمن المجلات العلمية،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

بمواصلة قيادة العمليات الشاملة لمجلة الاتحاد، بما في ذلك عملية التحرير،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بالمساهمة في تطوير مجلة الاتحاد، وتقديم المشورة بشأن المسائل الموضوعية، بما في ذلك سياسة المجلة ونطاقها؛

2 بتحديد مواضيع جديدة تتناولها المجلة وترشيح أكاديميين ومهنيين بارزين كمرشحين لمجلس تحرير المجلة؛

3 بالترويج لمجلة الاتحاد ونشر دعواتها إلى تقديم ورقات على أوسع نطاق ممكن بين أعضاء الاتحاد والجامعات ومعاهد البحوث والمجتمعات الأخرى ذات الصلة، بهدف طلب ورقات علمية أصلية،

يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد

1 إلى إبلاغ مجتمعاتها الأكاديمية والبحثية بهذا القرار وتشجيع ودعم هذه المجتمعات في المساهمة في تطوير المجلة؛

2 إلى تحديد مواضيع جديدة أيضاً لتتناولها المجلة وترشيح الأكاديميين والمهنيين البارزين لديها كمرشحين لمجلس تحرير المجلة.

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات مشروع قرار جديداً لدعم مواصلة تطوير الأكاديمية والمهنية والخاضعة لاستعراض النظراء والرقمية والشبكية.

اقتناعاً من اللجنة بأن الهيئات الأكاديمية تسهم في إبراز صورة الاتحاد وأنشطته في المجتمعات الدولية للبحوث ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأن الهيئات الأكاديمية رحبت بإنشاء مجلة الاتحاد كمنتج من منتجات الاتحاد التي تساعد أيضاً في تعزيز العمل الأكاديمي.

ولهذا السبب، يُقترح دعم هذه المنشورة التي تبين أعمال الاتحاد، وقطاعاته الثلاثة، وتعزيز أهمية الهيئات الأكاديمية التي تعمل في الاتحاد.

MOD IAP/63A1/28

القـرار 175 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة  
إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالمادة 12 من لوائح الاتصالات الدولية (ITR) التي اعتمدها المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (دبي، 2012) (WCIT)، والتي تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الاتصالات الدولية، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T)؛

*ب)* بالوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 23 سبتمبر لعام 2013 بشأن الإعاقة والتنمية (HLMDD)، والذي جاء تحت عنوان "فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى المعوقين - إطار شامل للتنمية"، والذي أكد على أن التنمية لا بد أن تشمل الجميع حيث يكون الأشخاص ذوي الإعاقة فاعلين ومستفيدين على حدٍ سواء؛

*ج)* بهدف التنمية المستدامة 10 الذي يؤكد على أن يكون للناس، بمن فيهم ذوو الإعاقة، إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على قدم المساواة؛

*د )* بالفريق المتخصص التابع لقطاع تقييس الاتصالات المعني بإمكانية النفاذ للوسائط السمعية المرئية (FG-AVA)، الذي يعمل في مجال الإذاعة وتلفزيون الإنترنت من أجل إضافة الوصف الصوتي لذوي الإعاقة البصرية والعرض النصي/عناوين جانبية للصم والذين يعانون من ضعف السمع، علاوةً على إتاحة المشاركة عن بُعد عبر الإنترنت؛

*ﻫ )* بإعلان فوكيت بشأن تأهب الأشخاص ذوي الإعاقة للتسونامي (فوكيت، 2007)، الذي يؤكد على الحاجة إلى نظم إدارة شاملة للإنذار بالطوارئ وللكوارث باستخدام مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستندة إلى معايير مفتوحة وغير تملكية وعالمية؛

*و )* بالقرار 67 (2015) لجمعية الاتصالات الراديوية في الاتحاد بشأن إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ز )* بالقـرار 70 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ح)* بالقرار 58 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يقر

*أ )* بالعمل الجاري في قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R) وقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* بالورقات التقنية التي تتناول حالات الاستعمال لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستعملون التطبيقات المتنقلة؛ وبالمبادئ التوجيهية بشأن الاجتماعات التي يمكن النفاذ إليها، والمبادئ التوجيهية لدعم المشاركة عن بعد في الاجتماعات للجميع؛ والقائمة المرجعية الخاصة بالنفاذ إلى الاتصالات؛

*ﺝ)* بأن الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019-2016 التي وافق عليها هذا المؤتمر تتضمن الهدف 5.1: "تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والنتائج والنواتج ذات الصلة؛

*ﺩ )* بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) التي دعت إلى إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة ؛

*ﻫ )* بأنه خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أُقر بضرورة إيلاء اهتمام خاص لحل القضايا المحددة التي تشكلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة؛

*ﻭ )* بالفقرة 13 من إعلان مبادئ جنيف والفقرة 18 من التزام تونس اللتين تعيدان تأكيد الالتزام بتوفير نفاذ منصف وميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصةً للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات المحددة؛

*ﺯ )* بمختلف الجهود الإقليمية والوطنية لإعداد أو مراجعة المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بنفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﺡ)* بسياسة الات‍حاد المتعلقة بنفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة والتي اعتمدها م‍جلس الات‍حاد لعام 2013؛

*ﻁ)* بأن البث الشبكي عن طريق الصفحات الشبكية والوثائق، وكذلك استعمال العرض النصي والوصف السمعي في المحتوى السمعي والبصري، واستعمال لغة الإشارة لتوفير ترجمة فورية تشمل أدوات بالغة الأهمية، يستفيد منهما الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص ذوو الاحتياجات المحددة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن هناك مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم بدرجات متفاوتة من الإعاقة الجسدية والحسية أو الإدراكية، وهو ما يعني %15 من سكان العالم، ويعيش %80 منهم في البلدان النامية[[12]](#footnote-12)1؛

*ب)* أن من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تهيئ فرصاً وفوائد للنساء والفتيات ذوات الإعاقة كي يتغلبن على الإقصاء المستند إلى جنسهن وإعاقاتهن؛

*ج)* أن المادة 9 بشأن إمكانية النفاذ، من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي دخلت حيز النفاذ في 3 مايو 2008، تقضي بأن تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة بما في ذلك:

’1‘ 9 (2 ز) " *تشجيع إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت*"؛

’2‘ 9 (2 ح) " *تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأنظمتها التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، في مرحلة مبكرة، كي تكون هذه التكنولوجيات والنظم في المتناول بأقل تكلفة*"؛

*د )* أن م‍جلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنشأ منصب المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة للسماح بتحديد الحواجز والعقبات التي لا  يزال على الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة التغلب عليها من أجل تحقيق مشاركتهم الكاملة الفعّالة في المجتمع وداخل الاتحاد، وأن ولاية المقرر الجديد ستنطوي على العمل بتنسيق وثيق مع جميع الآليات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية والمجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة وتلك العاملة من أجلهم، وستتضمن منظور المساواة بين الجنسين والتعاون الدولي وبناء القدرات في جميع أنشطتها، وفقاً لمبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

*ﻫ )* أهمية التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات العامة والخاصة ذات الصلة من أجل توفير إمكانيات النفاذ بتكلفة ميسورة؛

*و )* أن الضرورة تقتضي من الحكومات وأصحاب المصلحة المتعددين الانتباه إلى النتائج الواردة في التقرير الذي اشتركت في إعداده المبادرة العالمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (G3ict) والهيئة الدولية للمعوقين (DPI)، حيث إن إمكانية النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات، التي تعتبر مجالاً أساسياً في إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتؤثر تأثيراً هائلاً على أكبر عدد من المستخدمين، لا تظهر إلا تقدماً محدوداً بالمقارنة مع ما تنشده الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالامتثال العام للبلدان التي صادقت عليها،

وإذ يدرك

أن نشاط التنسيق المشترك بشأن إمكانية النفاذ والعوامل البشرية لأغراض زيادة الوعي وتقديم المشورة والمساعدة والتعاون والتنسيق والتواصل والأسبقية التاريخية يعترف بالولاية المشتركة للنشاط التي تتمثل في التنسيق والتواصل مع جميع القطاعات بشأن العمل المتعلق بإمكانية النفاذ لتفادي ازدواجية العمل،

يقـرر

1 إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة فيما يقوم به الات‍حاد الدولي للاتصالات من عمل، واضعاً في الاعتبار تجاربهم وخبراتهم وآرائهم، كي يمكنهم التعاون من أجل اعتماد خطة عمل شاملة تتيح توسيع نطاق النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع الكيانات والهيئات الخارجية المعنية بهذا الموضوع؛

2 تشجيع الحوار والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة (عن طريق الترجمة الفورية إذا لزم الأمر) بين الجهات القائمة على إعداد سياسات عامة وإحصاءات عن مستعملي الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذوي الإعاقة والاحتياجات المحددة، من أجل الحصول على أفضل المعلومات والمعارف بشأن البيانات التي يتعين جمعها وتحليلها على المستوى الوطني باستخدام المعايير والأساليب الدولية؛

3 تعزز التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية التي تتعامل مع إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة، من أجل إدراج النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جداول أعمالها ومراعاة الجوانب المشتركة لهذا الموضوع مع المواضيع الأخرى؛

4 استخدام مرافق البث عبر الإنترنت والعرض النصي التي يمكن النفاذ إليها (بما في ذلك نصوص العرض النصي) إلى أقصى حد، وإن أمكن بلغة الإشارة، وبمراعاة القيود المالية والتقنية للات‍حاد، تقديمها بجميع اللغات الرسمية الست للات‍حاد أثناء انعقاد أي جلسة وبعد اختتامها على حد سواء لدى إقامة مؤتمرات الات‍حاد وجمعياته واجتماعاته على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 المعنونة، إنشاء اللجان، من الفصل الثاني من القواعد العامة لمؤتمرات الات‍حاد وجمعياته واجتماعاته،

يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مديري المكاتب

1 بتنسيق الأنشطة المتصلة بإمكانية النفاذ بين قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات في الات‍حاد، بالاستعانة بنشاط التنسيق المشترك بشأن إمكانية النفاذ والعوامل البشرية وبالتعاون مع المنظمات والكيانات الوثيقة الصلة الأخرى، من أجل تجنب الازدواجية وضمان مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة؛

2 بالنظر في الآثار المالية التي قد يتحملها الات‍حاد ليوفر في نطاق الموارد المتاحة معلومات بأنساق يمكن الوصول إليها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك النفاذ إلى مرافق الات‍حاد وخدماته وبرامجه للمشاركين ذوي الإعاقات البصرية أو السمعية أو الحركية والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، وأساساً من خلال توفير العرض النصي والترجمة بلغة الإشارة والنفاذ إلى المعلومات من خلال موقع الاتحاد على الويب في أنساق مطبوعة ومعدلة والوصول الفعلي إلى مباني الات‍حاد ومرافق الاجتماعات فضلاً عن تيسير اعتماد ممارسات للات‍حاد في مجالي التعيين والتوظيف تكون مفتوحة أمامهم؛

3 بالنظر، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 61/106، في المعايير والمبادئ التوجيهية لإمكانية النفاذ كلما أجريت تجديدات أو غُيِّر استخدام المساحة في أحد المرافق، بحيث تُحفظ ميزات إمكانية النفاذ ولا تقام حواجز إضافية عن غير قصد؛

4 بتشجيع وتعزيز التمثيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة من أجل كفالة مراعاة خبراتهم ووجهات نظرهم عند تطوير أعمال الات‍حاد والارتقاء بها؛

5 بالنظر في توسيع نطاق برنامج المنح لتمكين المندوبين ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة، من المشاركة في أعمال الات‍حاد، وذلك في حدود القيود الحالية للميزانية؛

6 بتحديد وتوثيق ونشر نماذج أفضل الممارسات بشأن إمكانية النفاذ في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين الدول الأعضاء في الات‍حاد وأعضاء القطاعات؛

7 بالعمل بشكل تآزري بشأن الأنشطة المتصلة بإمكانية النفاذ مع قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، بالاستعانة بنشاط التنسيق المشترك بشأن إمكانية النفاذ والعوامل البشرية ولا سيما بخصوص الوعي بمعايير إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضمينها في صلب الاهتمامات، وفي استحداث برامج تمكن البلدان النامية من إدخال خدمات تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بالانتفاع من استخدام الاتصالات بفعالية؛

8 بالعمل بشكل تآزري وتعاوني مع المنظمات والكيانات الإقليمية والعالمية الوثيقة الصلة الأخرى، وخصوصاً بما يحقق ضمان مراعاة الأعمال الجارية في ميدان إمكانية النفاذ؛

9 بالعمل بشكل تآزري وتعاوني مع منظمات الإعاقة في جميع المناطق لكفالة مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة؛

10 بتوجيه المكاتب الإقليمية، في ضوء الإمكانات المالية المتاحة لها، لتنظيم مسابقات إقليمية لتطوير التكنولوجيات المساعدة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة والتي تأخذ في اعتبارها الظروف المحيطة مثل اللغة والثقافة، على أن يراعى وجود مطورين من ذوي الإعاقة؛

11 بالاستفادة من معلومات تتعلق بالسبل التي يمكن بها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الأشخاص ذوي جميع أنواع الإعاقات والاحتياجات المحددة وتقاسم تلك المعلومات، ومنها على سبيل المثال المبادئ التوجيهية والأدوات ومصادر المعلومات التي أعدها الات‍حاد وغيره من المنظمات ذات الصلة مثل المبادرة العالمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (G3ict) مما يفيد أعمال الات‍حاد وأعضائه؛

12 بتشجيع المكاتب الإقليمية على التعاون، في حدود مواردها المتاحة، مع أصحاب المصلحة المعنيين على تعزيز تطوير تكنولوجيات جديدة تمكِّن الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة؛

13 بتقديم تقرير إلى المجلس سنوياً وإلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار؛

14 بتشجيع جمع وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالإعاقة وإمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تنظر فيها الدول الأعضاء عند إعداد وتصميم سياساتها العامة لتعزيز إمكانية النفاذ،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى استحداث مبادئ توجيهية أو آليات أخرى، في حدود أطرها القانونية الوطنية، لتعزيز إمكانية النفاذ إلى خدمات ومنتجات ومطاريف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوافقها واستعمالها، وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية ذات الصلة بهذا الموضوع؛

2 إلى النظر في إدخال خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة والتشجيع على تطوير تطبيقات لأجهزة ومنتجات الاتصالات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة من الانتفاع، على قدم المساواة مع الآخرين، باستخدام خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد؛

3 إلى تعزيز توفير فرص تعلم من أجل تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم، بما في ذلك عن طريق مناهج تدريب المدربين والتعلم عن بُعد؛

4 إلى المشاركة بنشاط في الدراسات/الأنشطة المتعلقة بإمكانية النفاذ في قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات في الات‍حاد، ونشاط التنسيق المشترك بشأن إمكانية النفاذ والعوامل البشرية بما في ذلك المشاركة بنشاط في أعمال لجان الدراسات المعنية، وتضمين وتعزيز التمثيل للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة من أجل ضمان مراعاة خبراتهم ووجهات نظرهم وآرائهم؛

5 إلى تشجيع التنسيق وتوافق الآراء بشأن ضمان نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

6 إلى تقاسم أفضل الممارسات المنفذة من أجل إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

7 إلى أن تأخذ في الحسبان الفقرتين *ج)* ’2‘ وه*‍ )* من " *إذ يضع في اعتباره"* أعلاه وفوائد التكلفة الميسورة بالنسبة للمعدات والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة بما في ذلك التصميم العام؛

8 إلى تشجيع المجتمع الدولي على تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الات‍حاد لدعم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار.

MOD IAP/63A1/29

القـرار 151 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تحسين الإدارة على أساس النتائج في الات‍حاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* المقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) الذي يشير إلى القيود في الموارد بالنسبة للفترة 2023‑2020 ويحدد غايات وأهداف بشأن تحسين كفاءة أنشطة الاتحاد؛

*ﺏ)* القرار 48 (المراجَع في دبي، 2018) الذي ينص على أنه ينبغي لعملية إدارة الموارد البشرية في الاتحاد وتنميتها أن تستمر في التوافق مع غايات الاتحاد وأنشطته ومع النظام الموحد للأمم المتحدة؛

*ج)* القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) الذي يحدد الغايات والأهداف الاستراتيجية للاتحاد وقطاعاته في إطار الإدارة على أساس النتائج؛

*ﺩ )* القرار 72 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر الذي يسلط الضوء على أنه من الممكن قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الات‍حاد وتحسينه كثيراً عن طريق عملية التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية التي تحدد الأنشطة المخطط الاضطلاع بها خلال فترة هذه الخطط؛

*ﻫ )* القرار 151 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي يكلف الأمين العام كذلك بمواصلة تحسين المنهجيات المتعلقة بالتنفيذ الكامل للميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM)، بما في ذلك عرض ميزانيات السنتين،

وإذ يعترف

*أ )* بأن استمرار تنفيذ عملية الميزنة على أساس النتائج والإدارة على أساس النتائج في الات‍حاد يترتب عليه تغيير ثقافي ومشاركة الموظفين على جميع المستويات لإدراج مفاهيم ومصطلحات الإدارة على أساس النتائج في تخطيط البرامج وإدارتها والإبلاغ عنها؛

*ب)* بأن وحدة التفتيش المشتركة (JIU) لدى الأمم المتحدة قد ذكرت في تقرير لها صدر في عام 2004 بعنوان "تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في منظمات الأمم المتحدة" أن إحدى الخطوات الجوهرية لتحقيق الإدارة على أساس النتائج هي صياغة استراتيجية شاملة تهدف إلى تغيير طريقة عمل الوكالات ويتمثل توجهها المركزي في تحسين الأداء (تحقيق النتائج)؛

*ج)* بأن وحدة التفتيش المشتركة حددت عملية التخطيط والبرمجة والميزنة والمتابعة والتقييم وتفويض السلطات وتحقيق المساءلة؛ وكذلك أداء الموظفين وإدارة العقود، كدعائم رئيسية لتطوير نظام متين للإدارة على أساس النتائج؛

*د )* بأن الحاجة إلى تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة  الواردة في "JIU/REP/2016/1: استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)" مع مراعاة اعتماد الإدارة على أساس النتائج في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشدد على

أن الغرض من الإدارة على أساس النتائج والميزنة على أساس النتائج هو ضمان توفير الموارد الكافية للأنشطة التي تتمتع بأولوية عالية من أجل تحقيق النتائج المخطط لها على نحو فعال،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بمواصلة تحسين العمليات والمنهجيات المتصلة بالتنفيذ الكامل للإدارة على أساس النتائج (RBM) والميزنة على أساس النتائج (RBB) على مستويي التجهيز والتنفيذ، بما في ذلك تحسينات في عرض ميزانيات السنتين على أساس مستمر؛

2 بمواصلة وضع إطار شامل لنتائج الات‍حاد من أجل دعم تنفيذ رصد التقدم في الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية؛

3 باستحداث إطار شامل لرصد وتقييم الأداء لدعم إطار نتائج الات‍حاد؛

4 بزيادة إدماج إطار إدارة المخاطر على مستوى الات‍حاد في سياق الإدارة على أساس النتائج لضمان استخدام مساهمات من الدول الأعضاء ومصادر أخرى أفضل استخدام؛

5 بإحراز تقدم مطرد في زيادة قدرات الموظفين ومساهمتهم في إطار النتائج الخاص بالاتحاد؛

6 بالاستمرار في تحسين كفاءة جميع الأنشطة بإزالة الازدواجية، والعمل من خلال الآليات القائمة لمعالجة التنسيق والتداخل بين القطاعات مع مراعاة التكامل بين أنشطة الاتحاد وأنشطة منظمات الاتصالات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى، فضلاً عن ولاية كل قطاع في الاتحاد؛

7 بضمان الاتساق وتجنب الازدواجية بين الخطط التشغيلية وميزانيات فترة السنتين، كجزء من الأنشطة الدائمة للجنة التنسيق، لكي يستعرضها المجلس، مع تحديد التدابير والعناصر الخاصة التي ينبغي تضمينها؛

8 بضمان شفافية التقارير السنوية من خلال توفير المعلومات التفصيلية بشأن تخصيص الموارد؛

9 برصد تنفيذ قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين على أساس سنوي وإعداد تقرير يرفع إلى مجلس الاتحاد، في إطار التقرير السنوي بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد وأنشطته (التقرير المرحلي السنوي للاتحاد)،

يكلف م‍جلس الات‍حاد

1 بمواصلة اتخاذ الإجراءات الملائمة لكفالة مواصلة التطوير والتنفيذ الملائم للإدارة على أساس النتائج (RBM) والميزنة على أساس النتائج (RBB) في الات‍حاد؛

2 بمتابعة تنفيذ هذا القرار في كل دورة من دوراته اللاحقة وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي.

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات على القرار 151 (المراجَع في بوسان، 2014) بشأن "تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الاتحاد الدولي للاتصالات".

MOD IAP/63A1/30

ال‍مقـرر 5 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

إيرادات الات‍حاد ونفقاته للفترة 2023‑2020

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) بشأن الخطط الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019-2016 والأولويات المحددة فيها؛

*ﺏ)* القرار 72 (المراجَع في دبي، 2018) بشأن الروابط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد؛

*ﺝ)* القرار 91 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن المبادئ العامة لاسترداد التكاليف،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أنه لدى النظر في مشروع الخطة المالية للات‍حاد للفترة 2023‑2020، كانت التحديات الخاصة باستعمال الموارد المالية والبشرية بفعالية وكفاءة لتحقيق غايات وأهداف الخطة الاستراتيجية تحديات جمة،

وإذ يلاحظ

أن القرار 151 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)، بشأن تحسين الإدارة على أساس النتائج في الات‍حاد، والتي يتعلق عنصر هام فيها بالتخطيط والبرمجة والميزنة والمراقبة والتقييم، والتي تؤدي بفعالية على جملة أمور منها زيادة تعزيز نظام الإدارة في الات‍حاد، بما في ذلك الإدارة المالية،

وإذ يلاحظ كذلك

أن القرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) يؤكد أهمية تنمية وإدارة الموارد البشرية في الات‍حاد من أجل الوفاء بغاياته وأهدافه،

يقـرر

1 تخويل المجلس إعداد ميزانيتي فترتي السنتين للات‍حاد بحيث يكون مجموع نفقات الأمانة العامة وقطاعات الات‍حاد الثلاثة متوازناً مع الإيرادات المتوقعة، على أساس الملحق 1 بهذا المقرر، مع مراعاة ما يلي:

1.1 أن تبلغ قيمة وحدة المساهمة للدول الأعضاء مبلغ 318 000 فرنك سويسري للأعوام 2023‑2020؛

2.1 ألاّ تتجاوز نفقات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية ومعالجة النصوص المتعلقة باللغات الرسمية في الات‍حاد مبلغ 85 مليون فرنك سويسري للأعوام 2023‑2020؛

3.1 أنه يجوز للمجلس، لدى اعتماده ميزانيات فترات السنتين للات‍حاد، أن يقرر أن يسمح للأمين العام، بغية تلبية الطلبات غير المتوقعة، بإمكانية زيادة ميزانية المنتجات أو الخدمات التي تخضع لاسترداد التكاليف، في حدود إيرادات استرداد التكاليف المتعلقة بذلك النشاط؛

4.1 أن يستعرض ال‍مجلس في كل عام إيرادات ونفقات الميزانية وكذلك الأنشطة المختلفة والنفقات المرتبطة بها وكذلك المؤشرات المالية الرئيسية ذات الصلة للاتحاد؛

2 في حالة عدم انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين في عام 2022، يضع ال‍مجلس ميزانيتي فترتي السنتين للات‍حاد 2025‑2024 و2027‑2026 وما بعدهما، بعد أن يحصل أولاً على موافقة أغلبية الدول الأعضاء في الات‍حاد على القيم السنوية لوحدة المساهمة المحددة في الميزانية؛

3 أنه يجوز للمجلس أن يسمح بنفقات تتجاوز الميزانيات المقررة للمؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية، إذا كان بالإمكان تعويض هذا التجاوز من وفورات أعوام سابقة أو محملة على العام التالي؛

4 أن يضطلع ال‍مجلس، في كل فترة ميزانية، بتقييم التغيرات التي طرأت والتغيرات المحتمل أن تطرأ أثناء فترة الميزانية الجارية والفترات المقبلة بالنسبة للبنود التالية:

1.4 جداول المرتبات واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات، بما في ذلك بدلات مقر العمل، التي تتقرر في النظام الموحد للأمم المتحدة وتنطبق على الموظفين العاملين في الات‍حاد؛

2.4 سعر الصرف بين الفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة فيما يتعلق بتأثيراته على التكاليف الخاصة بالموظفين الخاضعين لجداول مرتبات الأمم المتحدة؛

3.4 القوة الشرائية للفرنك السويسري فيما يتعلق ببنود الإنفاق غير المتصلة بالموظفين؛

5 أن يضطلع ال‍مجلس بمهمة تحقيق أقصى درجة من الوفورات الممكنة، مع مراعاة التدابير المتاحة لتخفيض النفقات الواردة في الملحق 2 بهذا المقرر، وأن يقوم تحقيقاً لهذا الغرض بتحديد أدنى مستوى ممكن يسمح به للإنفاق بما يتفق مع احتياجات الات‍حاد، في الحدود المبينة في الفقرة 1 من "*يقـرر*" أعلاه؛

6 أنه ينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية التالية على الأقل، فيما يتعلق بأي تخفيضات في النفقات:

أ ) مواصلة الحفاظ على مستوى قوي وفعال لوظيفة المراجعة الداخلية لحسابات الات‍حاد؛

ب) عدم إجراء تخفيضات في النفقات تؤثر على إيرادات استرداد التكاليف؛

ج) ألا يتم تخفيض التكاليف الثابتة المتعلقة بسداد القروض؛

د ) الإبقاء على التكاليف الثابتة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) على مستوى يتسق مع القرارات التي تتخذها المنظمات الأخرى في النظام الموحد للمرتبات والاستحقاقات في الأمم المتحدة؛

ﻫ ) عدم إجراء تخفيضات في النفقات المتعلقة بتكاليف الصيانة العادية لمباني الات‍حاد لضمان أمن الموظفين وصحتهم؛

*ﻭ* ) المحافظة على مستوى فعال لأداء وظائف خدمات المعلومات في الات‍حاد؛

*ﺯ )* بذل الجهود لخفض على أدنى حد الأنشطة الممولة من خارج الميزانية والنفقات ذات الصلة؛

7 أن يسعى ال‍مجلس إلى بقاء مستوى حساب الاحتياطي في الظروف العادية أعلى من نسبة 6 في المائة من مجموع النفقات السنوية،

يكلف الأمين العام بالقيام، بمساعدة لجنة التنسيق، بما يلي

1 إعداد مشروعي ميزانيتي فترتي السنتين 2021‑2020 و2023‑2022 على أساس المبادئ التوجيهية ذات الصلة الواردة في الفقرة "*يقـرر*" أعلاه، والملحقين بهذا المقرر وجميع الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين؛

2 ضمان توازن الإيرادات والنفقات في كل ميزانية لفترة سنتين؛

3 إعداد وتنفيذ برنامج يحقق الفعالية من حيث التكاليف والكفاءة من حيث الموارد في جميع أنشطة الات‍حاد لضمان توازن الميزانية،

يكلف الأمين العام

1 بأن يقدم إلى ال‍مجلس، قبل دورتيه العاديتين لعامي 2019 و2021 بسبعة أسابيع على الأقل، البيانات الكاملة والدقيقة التي تلزمه لإعداد ميزانية فترة السنتين ودراستها وإقرارها؛

2 بتنفيذ ورصد وإدخال تحسينات على سياسة إدارة المخاطر الواردة في القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018)، والتي تشمل جميع عناصر إطار منهجي وشامل لإدارة المخاطر وتقديم تقرير سنوي عن ذلك إلى المجلس؛

3 ببذل جميع الجهود لتحقيق توازن ميزانية السنتين وبإحاطة الأعضاء علماً بأي قرارات صادرة عنه قد تكون لها آثار مالية يرجح أن تؤثر على تحقيق هذا التوازن، وذلك من خلال فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 بتقديم تقرير إلى ال‍مجلس على أساس سنوي يتناول تحليل النفقات المتعلقة بكل بند من البنود الواردة في الملحق 2 بهذا المقرر، واقتراح التدابير المناسبة التي يتعين اتخاذها لتخفيض النفقات في الاتحاد؛

2 ببذل كل جهد لازم لتحقيق تخفيضات عبر ثقافة الكفاءة والتوفير، وإدراج الوفورات المحققة فعلاً ضمن الميزانيات المعتمدة الإجمالية في التقرير المذكور أعلاه المرفوع إلى ال‍مجلس؛

3 بتقديم تقرير إلى المجلس، على أساس سنوي، بشأن تنفيذ ميزانية الاتحاد للعام السابق والتنفيذ المقرر لميزانية الاتحاد للسنة الجارية،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يأذن للأمين العام، وفقاً للمادة 27 من اللوائح المالية والقواعد المالية، بأن يخصص [مليون فرنك سويسري على الأقل] لصندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) من الوفورات المحققة خلال تنفيذ الميزانية؛

2 باستعراض ميزانيتي فترتي السنتين المتوازنة 2020‑2021 و2023‑2022 والموافقة عليهما، مع المراعاة الواجبة للمبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة "*يقـرر*" أعلاه والملحقين بهذا المقرر وجميع الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين؛

3 بالإذن للأمين العام بتخصيص ما يصل إلى مليوني فرنك سويسري، حسب الضرورة، لصندوق مشروع المبنى الجديد من الوفورات المحققة أثناء تنفيذ الميزانية؛

4 ببحث توفير اعتمادات إضافية في حالة تعيين مصادر إيرادات إضافية أو تحقيق وفورات؛

5 بدراسة برنامج تحقيق فعالية التكاليف وخفض التكاليف الذي يعده الأمين العام؛

6 بمراعاة تأثير أي برنامج لخفض التكاليف على موظفي الات‍حاد، بما في ذلك تنفيذ نظام للإنهاء الطوعي للخدمة والتقاعد المبكر، حيثما كان بالإمكان تمويله من وفورات الميزانية؛

7 بأن يأخذ في الاعتبار، عند النظر في التدابير التي يمكن اعتمادها لتعزيز الرقابة المالية في الات‍حاد، الآثار المالية لقضايا مثل تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وصيانة مباني ومنشآت الات‍حاد و/أو الاستعاضة عنها على المديين المتوسط والطويل؛

8 بدعوة المراجع الخارجي للحسابات، واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، وفريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية، إلى وضع توصيات لضمان رقابة مالية أكبر في الات‍حاد، مع مراعاة، *ضمن عدة أمور*، القضايا المحددة في الفقرة 8 من "*يكلف ال‍مجلس*" أعلاه؛

9 بالنظر في تقرير الأمين العام المتصل بالأمور المشار إليها في الفقرة 2 من "*يكلف الأمين العام*" أعلاه، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي حسب الاقتضاء،

يدعو ال‍مجلس

إلى أن يحدد، قدر الإمكان عملياً، القيمة المبدئية لمبلغ وحدة المساهمة للفترة 2027‑2024، في دورته العادية لعام 2021،

يدعو الدول الأعضاء

إلى أن تعلن، قبل نهاية السنة التقويمية 2021، عن فئة مساهمتها المؤقتة للفترة 2027‑2024،

ال‍ملحـق 1 للمقرر 5 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

ال‍خطة ال‍مالية للات‍حاد للفترة 2023‑2020: الإيرادات والنفقات

[مشروع الخطة المالية للفترة 2023-2020 غير متاح حتى الآن.]



ال‍ملحـق 2 للمقـرر 5 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تدابير من أجل تخفيض النفقات

(1 تحديد حالات الازدواج وتداخل الوظائف والأنشطة وورش العمل والحلقات الدراسية وإزالتها، وتحقيق مركزية المهام المالية والإدارية لتجنب أوجه القصور وللاستفادة من القوى العاملة المتخصصة.

(2 قيام فريق المهام المشترك بين القطاعات بتنسيق ومواءمة جميع الحلقات الدراسية وورش العمل لتجنب ازدواج المواضيع ولتحقيق الاستفادة المثلى من الإدارة والخدمات اللوجستية والتنسيق ودعم الأمانة والاستفادة من تآزر الجهود بين القطاعات ومن مقاربة شمولية للمواضيع المطروقة.

(3 العمل على ضمان دور الحضور الإقليمي في تحقيق "توحيد الأداء في الاتحاد" من خلال المشاركة الكاملة للمكاتب الإقليمية في تخطيط وتنظيم الحلقات الدراسية/ورش العمل/الاجتماعات/المؤتمرات، بما في ذلك اجتماعاتها التحضيرية خارج جنيف، باستخدام الخبرات المحلية وشبكات جهات الاتصال المحلية والتوفير في تكاليف السفر.

(4 التنسيق إلى أقصى حد مع المنظمات الإقليمية بغية تنظيم أحداث/اجتماعات/مؤتمرات في موقع مشترك وتقاسم النفقات وتخفيض تكاليف المشاركة إلى الحد الأدنى.

(5 تحقيق وفورات من التناقص الطبيعي للموظفين وإعادة توزيع الموظفين ومراجعة رتب الوظائف الشاغرة وإمكانية تخفيضها، خاصة في الأجزاء غير الحساسة في الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة للوصول إلى المستويات المثلى من الإنتاجية والكفاءة والفعالية.

(6 تحديد أولويات إعادة توزيع الموظفين بغية تنفيذ أنشطة جديدة أو إضافية. وينبغي أن تكون عمليات التوظيف الجديدة الخيار الأخير مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي والمتطلبات من المهارات الجديدة.

(7 عدم استخدام الخبراء الاستشاريين إلا حين يتعذر إيجاد المهارات أو الخبرات المعنية في صفوف الموظفين الحاليين وبعد تأكيد هذه الحاجة خطياً من الإدارة العليا.

(8 الارتقاء بسياسة بناء القدرات لتأهيل الموظفين لإتقان العمل في قطاعات متعددة، بمن فيهم الموظفون في المكاتب الإقليمية، وذلك لتحسين تنقل الموظفين ومرونتهم كي يتسنى الاستفادة منهم في أنشطة جديدة أو إضافية.

(9 ينبغي للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة للات‍حاد تخفيض تكاليف وثائق المؤتمرات والاجتماعات من خلال إقامة أحداث/اجتماعات/مؤتمرات بدون استخدام الورق بتاتاً وتعزيز اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كبدائل أجدى وأكثر استدامة من الورق.

(10 التقليل، إلى أدنى حد ضروري على الإطلاق، من طباعة وتوزيع منشورات الات‍حاد الترويجية/غير المدرة للإيرادات.

(11 تنفيذ مبادرات ترمي إلى جعل الات‍حاد منظمة مستغنية عن الورق تماماً، مثل تقديم تقارير القطاعات عبر الإنترنت حصراً، واعتماد التوقيعات الرقمية والوسائط الرقمية، والإعلان والترويج الرقمي، وتشجيع الموظفين على تجنب طباعة رسائل البريد الإلكتروني والوثائق، وأرشفة الوثائق الورقية وغير ذلك.

(12 النظر في إمكانية التوفير في خدمات اللغات (الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية) لاجتماعات لجان الدراسات والمنشورات، دون الإخلال بأهداف القرار 154 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)، بما في ذلك الحد من طول الوثائق.

(13 اعتماد إجراءات الترجمة البديلة التي تقلل من تكاليف الترجمة مع الحفاظ على جودتها الحالية ودقة مصطلحات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تحسينها.

(14 تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة من خلال إعادة توزيع الموظفين المسؤولين عن هذه الأنشطة ضمن الموارد الحالية بما يتسق مع الخطة المالية وميزانية السنتين التب اعتمدها المجلس، ومن خلال استرداد التكاليف والمساهمات الطوعية ومشاركة المكاتب الإقليمية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى حسب الاقتضاء.

(15 استعراض عدد اجتماعات لجان الدراسات ومدتها بغرض خفض تكاليفها وتكاليف الأفرقة الأخرى المعنية.

(16 تقييم الأفرقة الإقليمية التي أنشأتها لجان الدراسات التابعة للات‍حاد وإنهاء أنشطتها إذا لزم الأمر لتفادي الازدواج والتداخل، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية.

(17 الحد من عدد أيام اجتماعات الأفرقة الاستشارية بحيث لا تزيد عن ثلاثة أيام سنوياً كحد أقصى مع توفير الترجمة الشفوية.

(18 تخفيض عدد ومدة الاجتماعات الفعلية لأفرقة العمل التابعة للمجلس لاجتماع واحد في السنة لمدة ثلاثة أيام، عند الإمكان.

(19 تقليل عدد أفرقة العمل التابعة للمجلس إلى الحد الأدنى اللازم على الإطلاق من خلال دمجها لتشكيل عدد أقل من الأفرقة وإنهاء أنشطتها مالم يطرأ مزيد من التطور في نطاق أنشطتها أو إذا كانت هناك ازدواجية وتداخل بين أنشطتها ونطاق أنشطة الأفرقة الأخرى التابعة للاتحاد.

(20 التقييم المنتظم لمستوى إنجاز الغايات الاستراتيجية والأهداف والنواتج بغية زيادة الكفاءة من خلال إعادة تخصيص اعتمادات في الميزانية، عند الضرورة.

(21 عندما يتعلق الأمر بأنشطة جديدة أو أنشطة تتطلب موارد مالية إضافية، ينبغي إجراء تقييم "للقيمة المضافة" وتنفيذ نتائجه لتحسين الكفاءة وتجنب التداخل والازدواج.

(22 إمعان النظر في نطاق المبادرات الإقليمية وموقعها والموارد المخصصة لها والنواتج ذات الصلة والمساعدات المقدمة للأعضاء والحضور الإقليمي سواء في المناطق الإقليمية أو في المقر الرئيسي، وكذلك تلك المترتبة على نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وخطة عمل بوينس أريس والممولة مباشرة كأنشطة تموَّل من ميزانية القطاع.

(23 تخفيض تكاليف السفر في مهمات رسمية من خلال وضع وتنفيذ معايير للحد من تكاليف السفر. وينبغي أن تدرس هذه المعايير وتهدف إلى تقليل السفر في درجة رجال الأعمال قدر المستطاع، عن طريق منح الأولوية لتخصيص موظفين من المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، من خلال الحد من فترات المهمات الرسمية وعن طريق التمثيل المشترك في الاجتماعات، وترشيد عدد الموظفين المرسلين في مهمات رسمية من مختلف دوائر/شعب الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة.

(24 تحسين أساليب العمل الإلكترونية الداخلية ومنحها الأولوية من أجل الحد من السفر بين المكاتب الإقليمية وجنيف.

(25 مع مراعاة الرقم 145 من الاتفاقية يتعين استكشاف مجموعة كاملة من وسائل العمل الإلكترونية لإجراء تخفيض محتمل في التكاليف وفي عدد ومدة اجتماعات لجنة لوائح الراديو في المستقبل، مثل تخفيض عدد الاجتماعات السنوية من 4 إلى 3 اجتماعات.

(26 تنفيذ وسائل مبتكرة شاملة وأساليب عمل لتحسين إنتاجية الات‍حاد.

(27 وقف الاتصالات الحالية بالفاكس والرسائل البريدية التقليدية بين الات‍حاد والدول الأعضاء والاستعاضة عنه بأساليب الاتصالات الإلكترونية الحديثة.

(28 مناشدة الدول الأعضاء التقليل إلى الحد الأدنى الضروري من عدد المسائل المطروحة على المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية للنظر فيها.

29) مناشدة الدول الأعضاء، قدر المستطاع، إلى أن تدرج في مقترحاتها المقدمة إلى مؤتمرات الاتحاد مرفقاً بالمعلومات ذات الصلة من أجل السماح للأمين العام/مديري المكاتب بتحديد الآثار المالية المحتملة لهذه المقترحات.

30) مواصلة الجهود المبذولة لتبسيط ومواءمة (أو إلغاء) العمليات الإدارية الداخلية، حسب الاقتضاء، ثم رقمنتها وأتمتتها.

(31 النظر في زيادة تقاسم بعض الخدمات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتنفيذها حيثما كان ذلك مفيداً.

(32 أي تدابير إضافية يعتمدها ال‍مجلس.

MOD IAP/63A1/31

القرار 189 (المراجَع في دبي، 2018)

مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن التأثير الإيجابي للاتصالات المتنقلة والتقدم التكنولوجي والتغطية الكبيرة والتطور الذي أحدثته جميع الخدمات ذات الصلة، قد مكنت من انتشار الأجهزة المتنقلة، بما في ذلك الهواتف الذكية نظراً لما توفره من فوائد متعددة؛

*ب)* أن الاستعمال واسع الانتشار للاتصالات المتنقلة على مستوى العالم، رافقه أيضاً تفاقم مشكلة سرقة الأجهزة المتنقلة؛

*ج)* أن ممارسة سرقة الأجهزة المتنقلة يمكن أن يكون لها أحياناً أثر سلبي على صحة وسلامة مواطنينا وعلى شعورهم بالأمن؛

*د )* أن المشاكل التي تحدث في إطار الجرائم المتعلقة بسرقة الأجهزة المتنقلة أصبحت مشكلة عالمية حيث غالباً ما يعاد بيع هذه الأجهزة بسهولة في الأسواق الدولية؛

*ه‍ )* أن الاتجار في الأجهزة المتنقلة المسروقة يشكل خطراً على المستهلكين وفقدان دوائر الصناعة للإيرادات؛

*و )* أن بعض الحكومات ودوائر الصناعة أدخلت لوائح وإجراءات وسياسات لإنفاذ القانون ووظائف تكنولوجية لمنع سرقة الأجهزة المتنقلة ومكافحتها؛

*ز )* أن بمقدور الات‍حاد أن يساعد جميع الأعضاء على الاستفادة من توصيات الات‍حاد وأن يؤدي دوراً إيجابياً من خلال توفير منصة لجميع الأطراف المعنية من أجل تشجيع المناقشات وتبادل أفضل الممارسات والتعاون بين دوائر الصناعة لتحديد المبادئ التوجيهية التقنية ونشر المعلومات المتعلقة بمكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة؛

*ح)* أن بعض مصنعي ومشغلي الأجهزة المتنقلة يقدمون حلولاً للمستهلكين مثل التطبيقات المجانية لمكافحة السرقة، بهدف تخفيض معدل سرقة الأجهزة المتنقلة،

وإذ يعترف

*أ )* بأن التلاعب (التغيير غير المرخص به) بالمعرّفات الفريدة لأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنقلة أو تكرارها أصبح وسيلة من وسائل الاستعمال غير المشروع للأجهزة المتنقلة المسروقة في بعض المناطق؛

*ب)* بالتلاعب في المعرّفات الفريدة يؤثر تأثيراً سلبياً على أصحاب الأجهزة الأصلية عند تكرار المعرّف الفريد لجهازهم في أجهزة أخرى، ونتيجة لذلك يتم وقف استعمال هذه الأجهزة الأصلية في شبكات الخدمات المتنقلة؛

*ج)* بأنه من الضروري اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية لمكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة؛

*د )* بأن العديد من الدول الأعضاء اعتمدت لوائح تهدف إلى قيام مقدمي الخدمات المتنقلة بتوليد معلومات عن قواعد بيانات الأجهزة المتنقلة المسروقة وتبادلها على المستويين الوطني والدولي، فضلاً عن تنفيذها كأداة لوقف إعادة استعمال تلك الأجهزة؛

*ه‍ )* بأنه أصبح من الضروري مواصلة البحث عن حلول مبتكرة من أجل ردع سرقة الأجهزة،

وإذ يساوره القلق

من أن معدل سرقة الأجهزة المتنقلة في العديد من المناطق في العالم ما يزال مرتفعاً، رغم الجهود المبذولة خلال الأعوام الأخيرة،

وإذ يدرك

أن المصنعين والمشغلين ورابطات الصناعة يطورون حلولاً تكنولوجية مختلفة وأن الحكومات تضع سياسات و/أو لوائح لمعالجة هذه المشكلة العالمية،

يقرر

استكشاف جميع السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات، بما يلي

1 جمع المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات التي تطورها دوائر الصناعة أو الحكومات في مجال مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة، بما في ذلك إحصاءات عن فعاليتها؛

2 التشاور مع لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات ومصنعي الأجهزة المتنقلة ومصنعي مكونات شبكات الاتصالات والمشغلين والمنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير في مجال الاتصالات والمتعلقة بهذه المسائل مثل رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) ومشروع شبكة الجيل الثالث (3GPP)، لتحديد التدابير التكنولوجية القائمة والمستقبلية، والبرمجيات والأجهزة على السواء، للتخفيف من استخدام الأجهزة المتنقلة المسروقة؛

3 تقديم المساعدة، في إطار خبرة الات‍حاد، وفي إطار الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، بالتعاون من المنظمات ذات الصلة، إلى الدول الأعضاء، إذا طلب من الات‍حاد ذلك، من أجل الحد من سرقة الأجهزة المتنقلة واستخدام الأجهزة المتنقلة المسروقة في بلدانهم؛

4 تقاسم معلومات وخبرات عن التدابير المتعلقة بالتلاعب في معرّفات أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنعها،

يكلف الأمين العام

برفع تقرير سنوي إلى م‍جلس الات‍حاد بشأن التقدم المحرز في العمل،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المساهمة في الدراسات والخبرات القائمة في هذا المجال؛

2 إلى تنفيذ مبادرات التثقيف من أجل الحد من استعمال الأجهزة المتنقلة المسروقة؛

3 إلى اعتماد تدابير لتبادل المعلومات بشأن معرّفات الأجهزة المبلغ عن أنها مسروقة أو مفقودة في بلدان أو أقاليم أخرى، وقف استعمال هذه الأجهزة على شبكاتها الخاصة بالخدمة المتنقلة؛

4 إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التلاعب في معرّفات أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنقلة وتكرارها واكتشاف هذه الحالات ومراقبتها، ومنع الأجهزة التي تم التلاعب بمعرّفاتها أو تكراره من النفاذ إلى شبكاتها الخاصة بالخدمة المتنقلة وإيجاد حلول للحالات التي يتأثر فيها مستعملو الأجهزة الأصلية تأثيراً سلبياً نتيجة استعمال ووقف نفاذ المعرّفات المكررة؛

5 إلى حث الصناعة ومصنعي الأجهزة المتنقلة على اعتماد تدابير لمنع التلاعب في معرّفات أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنقلة.

**الأسباب:** تكتسي قضية سرقة الأجهزة المتنقلة والتلاعب فيها أهمية واهتمام كبير في إقليمنا. وانعكس هذا في العمل الذي قامت به لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات. ولهذا السبب، من الضروري إدخال بعض التحسينات على القرار 189 (بوسان، 2014).

أولاً، تُقترح تغييرات على القرار المرجعي من أجل إظهار أهمية التنسيق الإقليمي والعالمي المطلوب لمكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة.

كما أنه من الضروري إنشاء مبادرات تثقيفية للمستهلكين من أجل تزويدهم بمعلومات عن العواقب الخطيرة للأجهزة المسروقة والمتلاعب فيها، وإضافة أداة أخرى إلى الحلول التقنية التي يمكن أن تنفذها الصناعة وعلى مستوى الدول الأعضاء.

وأخيراً، من المهم توفير حوافز للصناعة وللدول الأعضاء حتى تواصل البحث عن الحلول التي يمكن أن تقلل أو هذه الممارسة غير المشروعة وتقضي عليها.

MOD IAP/63A1/32

القـرار 177 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

المطابقة وقابلية التشغيل البيني

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يقـر

*أ )* بالقرار 76 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

*ب)* بالقرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

*ج)* بالقرار 62 (جنيف، 2015) لجمعية الاتصالات الراديوية؛

*ﺩ )* بالتقارير المرحلية التي قدمها مديرو قطاعات الاتحاد إلى ال‍مجلس وإلى هذا المؤتمر،

وإذ يشير إلى

*أ )* العمل الذي قامت به المسألة 4/2 للجنة الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات (تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ برامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني (C&I) ومكافحة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وسرقة الأجهزة المتنقلة)؛

*ب)* العمل الذي قامت به لجنة الدراسات 11 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات بشأن برامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتقييم المطابقة، وبشأن مكافحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة؛

*ج)* أن العديد من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU‑T) بدأت بالفعل في مشروعات إرشادية بشأن المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

*د )* أن قطاع تقييس الاتصالات أطلق قاعدة بيانات إعلامية وطوعية لمطابقة المنتجات وأنه مستمر في تزويدها بتفاصيل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي خضعت للاختبار فيما يتعلق بمطابقتها لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

*ه )* أنه تم إنشاء موقع إلكتروني لبوابة المطابقة وقابلية التشغيل البيني الخاصة بالاتحاد وأنه يخضع للتحديث باستمرار،

وإذ يقر كذلك

*أ )* بأن إجراءات المطابقة وقابلية التشغيل البيني تُستعمل لحماية المستهلكين والشبكات ولمنع التداخل في المعدات الراديوية؛

*ب)* بأن ال‍مطابقة وقابلية التشغيل البيني على نطاق واسع لتجهيزات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من خلال تنفيذ البرامج والسياسات والقرارات ذات الصلة، ي‍مكن أن تؤدي إلى زيادة الفرص ال‍متاحة في السوق وال‍موثوقية وتشجيع التكامل العال‍مي والتجارة العال‍مية؛

*ﺝ)* بأن التدريب التقني وبناء القدرات المؤسسية بشأن الاختبار والمطابقة أدوات ضرورية للعديد من أعضاء الاتحاد لتنمية قدراتها الذاتية والنهوض بالتوصيلية العالمية؛

*ﺩ )* بأن العديد من أعضاء الات‍حاد يمكنهم أيضاً الاستفادة من استعمال عمليات تقييم المطابقة التي توفرها بالفعل الكثير من هيئات المعايير الإقليمية والوطنية من أجل تقييم المطابقة، وذلك من خلال آليات للتعاون مع هذه المنظمات؛

*ﻫ )* بأن من غير المناسب أن يدخل الاتحاد الدولي للاتصالات بالذات في مجال إصدار الشهادات واختبارات التجهيزات والخدمات وأن العديد من الهيئات الإقليمية والوطنية لوضع المعايير تقدم أيضاً اختبارات المطابقة؛

*ﻭ )* بأن النُهُج الدولية القائمة في تقييم المطابقة توفر بنية تحتية متينة تؤدي مهامها جيداً وتستعملها أيضاً البلدان النامية؛

*ز )* بأن اختبار المطابقة لا يضمن التشغيل البيني للأجهزة أو الكشف عن الأجهزة الزائفة، ولكنه يوفر ضماناً على أن تنفيذ معيار ما يتوافق مع المعايير المحددة؛

*ﺡ)* بأن اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني يمكن أن ييسر التشغيل البيني لتكنولوجيات ناشئة معينة مثل إنترنت الأشياء والجيل الخامس/الاتصالات المتنقلة الدولية-2020؛

*ﻁ)* بأنه سيتم تأجيل اتخاذ قرار بشأن تنفيذ علامة الات‍حاد "ITU" إلى أن تصل الدعامة 1 (تقييم المطابقة) من خطة العمل إلى مرحلة أكثر نضجاً (ال‍مجلس 2012)،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* خطة عمل برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني بصيغتها المحدثة في دورة مجلس الاتحاد لعام 2013 التي تتمثل ركائزها في (1 تقييم المطابقة، (2 فعاليات قابلية التشغيل البيني، (3 بناء القدرات، (4 إقامة مراكز اختبار وأنظمة المطابقة وقابلية التشغيل البيني في البلدان النامية؛

*ب)* أن بعض البلدان، وخاصة البلدان النامية، لم تكتسب بعد قدرة اختبار التجهيزات وتوفير الضمانات للمستهلكين لديها؛

*ﺝ)* أن زيادة الثقة في مطابقة تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقواعد والمعايير السارية سيؤدي إلى زيادة فرص قابلية التشغيل البيني بين التجهيزات التي ينتجها مختلف الصانعين والحد من التداخلات بين أنظمة الاتصالات وستساعد البلدان النامية على اختيار منتجات تتسم بجودة عالية؛

*ﺩ )* أهمية المطابقة وقابلية التشغيل البيني للأعمال التجارية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وشباب المطورين عند تصميم وتطوير وتسويق معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻫ )* أن الاختبار عن بُعد للمعدات والخدمات باستخدام المختبرات الافتراضية سيمكن جميع البلدان، خاصة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، من إجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، مع تسهيل، في نفس الوقت، تبادل الخبرات بين الخبراء التقنيين، مع مراعاة النتائج الإيجابية التي تحققت في تنفيذ المشروع التجريبي للاتحاد بخصوص استحداث هذه المختبرات؛

*ﻭ )* أن تقييم المطابقة يمكن أن يساعد في مكافحة أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة، ولا سيما في البلدان النامية،

يقـرر

1 تأييد أهداف القرار 76 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، والقرار 62 (جنيف، 2015) لجمعية الاتصالات الراديوية والقرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وخطة العمل المتعلقة ببرنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني التي استعرضها ال‍مجلس في دورته لعام 2014 (الوثيقة C14/24(Rev.1))؛

2 مواصلة تنفيذ برنامج العمل هذا، بما فيه قاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة وتطويرها كي تكون قاعدة بيانات وظيفية كاملة؛ وذلك بالتشاور مع كل منطقة والأخذ بعين الاعتبار: أ ) النتائج والآثار التي قد تنجم عن قاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة (مثل منظمات وضع المعايير (SDO) الأخرى)؛ ب) أثر قاعدة البيانات في سدّ الفجوة التقييسية فيما يتصل بكل منطقة؛ ج) مسائل المسؤولية المحتملة للات‍حاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة؛ وذلك بمراعاة نتائج المشاورات الإقليمية التي أجراها الات‍حاد بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

3 مساعدة البلدان النامية في إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية للمطابقة وقابلية التشغيل البيني، ملائمة لإجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني حسب الاقتضاء وحسب احتياجاتها وتشجيع التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والإقليمية والهيئات الدولية المعنية بتقييم المطابقة،

يكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بمواصلة التشاور وإجراء دراسات التقييم في جميع المناطق آخذاً في الاعتبار احتياجات كل منطقة، بشأن تنفيذ خطة العمل التي وافق عليها ال‍مجلس، بما فيها التوصيات بشأن بناء القدُرات البشرية والمساعدة في إنشاء مرافق اختبار في البلدان النامية بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)؛

2 بمواصلة تنفيذ مشروعات إرشادية بشأن المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات لزيادة قابلية التشغيل البيني وفقاً لخطة العمل؛

3 بتحسين وتعزيز عمليات وضع المعايير بهدف تعزيز قابلية التشغيل البيني من خلال المطابقة؛

4 بأن يحدِّث باستمرار خطة العمل لتنفيذ هذا القرار على الأمد الطويل؛

5 بتقديم تقارير مرحلية إلى ال‍مجلس عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك نتائج الدراسات؛

6 بأن يقوم، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات واستناداً إلى المشاورات المذكورة في الفقرة 1 من *يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات* أعلاه، بتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها ال‍مجلس في دورته لعام 2012 وراجعها في دورته لعام 2013،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بما يلي، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات

1 المضي قدماً في تنفيذ القرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) والأجزاء ذات الصلة من خطة العمل وتقديم تقرير إلى ال‍مجلس بهذا الصدد؛

2 مساعدة الدول الأعضاء في معالجة شواغلها الخاصة بالتجهيزات غير المطابقة؛

3 مواصلة القيام بأنشطة عملية لبناء القدرات بالتعاون مع المؤسسات المعتمدة والاستفادة من النظام الإيكولوجي لأكاديمية الات‍حاد، بما في ذلك ما يتعلق بمنع تداخلات الاتصالات الراديوية التي تتسبب فيها أو تعاني منها تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

4 في إطار الركيزتين 3 و4 من برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني:

أ ) برفع الوعي بإمكانية تطبيق برامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني على بعض تطبيقات إنترنت الأشياء؛

ب) بتوفير بناء القدرات بشأن اللوائح التقنية واختبار الامتثال لدعم المطورين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب، عند تصميم معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتمكن من النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية،

يدعو ال‍مجلس

1 إلى النظر في التقارير التي يقدمها مديرو المكاتب الثلاثة واتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار؛

2 إلى تقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن التقدم المحرز بشأن هذا القرار؛

3 إلى النظر في احتمال إدخال علامة الات‍حاد، بعد أن تصل الدعامة 1 من خطة العمل إلى مرحلة أكثر نضجاً، مع مراعاة التبعات التقنية والمالية والقانونية،

يدعو الأعضاء

1 إلى تزويد قاعدة البيانات الاسترشادية للمطابقة بتفاصيل عن المنتجات التي خضعت لاختبارات التوصيات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات في المختبرات المعتمدة (الطرف الأول والثاني والثالث) أو في الهيئات المعتمدة لإصدار الشهادات أو بموجب الإجراءات المعتمدة في منظمات أو محافل مؤهلة لوضع المعايير وفقاً للتوصية ITU-T A.5؛

2 إلى المشاركة في أحداث قابلية التشغيل البيني التي يتولى الات‍حاد تيسير عقدها وفي أعمال لجان دراسات الات‍حاد المتعلقة بقضايا المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

3 إلى الاضطلاع بدور نشط في بناء قدرات البلدان النامية في مجال اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك التدريب العملي، وخاصة في إطار أي عقد توريد لتجهيزات وخدمات وأنظمة الاتصالات إلى هذه البلدان؛

4 إلى دعم إنشاء مرافق إقليمية لاختبار المطابقة أو تيسير استعمال البنى التحتية المختبرية القائمة، خاصة في البلدان النامية؛

5 إلى المشاركة في دراسات التقييم التي يجريها الات‍حاد للنهوض بوضع أُطر منسقة للمطابقة وقابلية التشغيل البيني في المناطق،

يدعو المنظمات المؤهلة وفقاً للتوصية ITU-T A.5

1 إلى المشاركة في أنشطة قاعدة البيانات الاسترشادية للمطابقة الخاصة بالاتحاد وتقاسم الروابط على أساس متبادل لإثراء محتواها بحيث يشير إلى المزيد من التوصيات والمعايير الخاصة بمنتج ما، وإتاحة المزيد من عرض منتجات الموردين وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للمستعملين؛

2 إلى المشاركة في برامج وأنشطة بناء قدرات البلدان النامية التي ييسّرها كل من مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات، لا سيما ما يهيئ منها فرصاً أمام خبراء البلدان النامية - خصوصاً من شركات التشغيل - لاكتساب الخبرة العملية،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المساهمة في تنفيذ هذا القرار؛

2 إلى تشجيع كيانات الاختبار الوطنية والإقليمية على مساعدة الات‍حاد في تنفيذ هذا القرار؛

3 إلى اعتماد نظم وإجراءات لتقييم المطابقة استناداً إلى توصيات قطاع تقييس الاتصالات للتوصل إلى درجة أعلى من جودة الخدمة/جودة التجربة، وإلى مستوى أعلى من احتمالات قابلية التشغيل البيني للتجهيزات والخدمات والأنظمة؛

4 إلى العمل معاً لمكافحة التجهيزات الزائفة ﺑﺎستعمال أنظمة تقييم المطابقة المنشأة على الصعيد الوطني و/أو الإقليمي.

**الأسباب:** تعرض هذه الوثيقة مقترحاً لتعديل القرار 177 لمؤتمر المندوبين المفوضين. ويتواءم معظم النص مع القرار 76 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 بشأن "الدراسات المتعلقة باختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني ومساعدة البلدان النامية والبرنامج المستقبلي المحتمل الخاص بعلامة الات‍حاد". وعلى وجه الخصوص، تشجع هذه المساهمة التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والإقليمية والهيئات الدولية المعنية بالاعتماد وإصدار الشهادات. كما تشير إلى أنه من غير الملائم أن يدخل الات‍حاد ذاته في مجال إصدار شهادات المعدات والخدمات واختبارها والتي تقوم بها العديد من الهيئات الإقليمية والوطنية المعنية بوضع المعايير.

MOD IAP/63A1/33

القـرار 102 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

دور الات‍حاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية  
المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك  
إدارة أسماء الميادين والعناوين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ﺏ)* بنتائج المنتديات العالمية لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالقرارات 101 و102 و133 لهذا المؤتمر؛

*ج)* بالقرارات 47 و48 و49 و50 و52 و64 و69 و75 (المراجَعة في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)،

وإذ يقر

*أ )* بجميع قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة بهذا القرار؛

*ب)* بجميع نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) ذات الصلة بهذا القرار؛

*ج)* بأنشطة الات‍حاد ذات الصلة بالإنترنت التي يضطلع بها في حدود ولايته بالنسبة إلى تنفيذ هذا القرار وغيره من قرارات الات‍حاد ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن مقاصد الات‍حاد تشمل جملة أمور من بينها الترويج على المستوى الدولي لاعتماد نهج شامل إزاء المسائل الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في ظل اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات العالميين، وتوسيع انتشار المزايا التي تقدمها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة لكي تشمل جميع سكان العالم، والتوفيق بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الأهداف؛

*ب)* الحاجة إلى صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترنت من أجل مجتمع للمعلومات جامع وشامل للجميع؛

*ج)* أن التقدم في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات، لا سيما تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) وتنمية شبكة الإنترنت له أهمية حاسمة، بصفته محركاً هاماً لنمو الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛

*د )* أن تنمية الإنترنت تجري أساساً بناءً على توجهات السوق مدفوعةً بالمبادرات الخاصة والحكومية؛

*ﻫ )* أن القطاع الخاص مستمر في أداء دور هام جداً في توسيع الإنترنت وتنميتها، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات مثلاً؛

*و )* أن القطاع العام، وكذلك المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمبادرات الإقليمية، مستمرة أيضاً في أداء دور بالغ الأهمية في توسع الإنترنت وتنميتها، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات مثلاً؛

*ز )* أن إدارة تسجيل وتوزيع أسماء الميادين والعناوين في الإنترنت، يجب أن تعكس تماماً الطبيعة الجغرافية لشبكة الإنترنت، مع مراعاة التوازن المنصف لمصالح جميع أصحاب المصلحة؛

*ح)* الدور الذي قام به الات‍حاد الدولي للاتصالات في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها وأن إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف، المعتمدين في 2003، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، المعتمدين في 2005، قد أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ط)* أن إدارة شبكة الإنترنت تحظى باهتمام دولي له ما يبرره ويجب أن تجرى على أساس تعاون دولي تام وبين جميع أصحاب المصلحة وعلى أساس نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها؛

*ي)* أنه ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور متساو ومسؤولية متساوية، على النحو المعلن في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في الإدارة الدولية لشبكة الإنترنت الحالية وما سيطرأ عليها من تطورات مستقبلية وفي الإنترنت المستقبلية وفي ضمان استقرار شبكة الإنترنت وأمنها واستمراريتها، مع الاعتراف أيضاً بضرورة وضع الحكومات لسياسات عامة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، وفقاً للفقرة 68 من برنامج عمل تونس؛

*ك)* الأعمال التي تضطلع بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD) ذات الصلة بهذا القرار،

وإذ يقر كذلك

*أ )* بأن مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR)، وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، وجمعية الإنترنت (ISOC)، واتحاد الشبكة العالمية (W3C) وكيانات ومنظمات أخرى تتعامل مع القضايا التقنية والسياساتية المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت بما في ذلك الإنترنت القائم وتطوره؛

*ب)* بأن الات‍حاد الدولي للاتصالات يعالج المسائل التقنية ومسائل السياسة العامة المتصلة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت بما في ذلك شبكة الإنترنت الحالية وتطور شبكات الجيل التالي فضلاً عن إجراء دراسات بشأن الإنترنت المستقبلية؛

*ﺝ)* بأن الات‍حاد يقوم بمهمة التنسيق العالمي لعدد من أنظمة توزيع الموارد المتصلة بالاتصالات الراديوية والاتصالات وأنه يمثل محفلاً لمناقشة السياسات في هذه المجالات؛

*ﺩ )* بأن الات‍حاد بذل جهوداً ملموسة بشأن قضايا نظام الترقيم الإلكتروني (ENUM) وإدارة الميدان ".int" وأسماء الميادين الدولية (IDN) وأسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) من خلال ورش عمل وأنشطة تقييس؛

*ﻫ )* بأن الات‍حاد نشر كتيباً شاملاً ومفيداً بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والمواضيع والمسائل ذات الصلة؛

*ﻭ )* بالفقرتين 71 و78 أ ) من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات فيما يخص عملية التعاونية المعززة بشأن إدارة الإنترنت وإنشاء منتدى إدارة الإنترنت كعمليتين منفصلتين تماماً؛

*ﺯ )* بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة في الفقرات من 29 إلى 82 بشأن إدارة الإنترنت في برنامج عمل تونس؛

*ﺡ)* بأنه ينبغي تشجيع الات‍حاد على تيسير التعاون مع جميع أصحاب المصلحة على النحو المشار إليه في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

*ﻁ)* بأن الدول الأعضاء تمثل مصالح سكان البلد أو الأراضي التي فوضت لها أسماء ميادين قطرية ذات مستوى أعلى؛

*ﻱ)* بأنه ينبغي ألا تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بأسماء الميادين ذات المستوى الأعلى لبلد آخر،

وإذ يؤكد

*أ )* أن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامة وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة وفقاً للفقرات من 35 أ ) إلى 35 ﻫ ) من برنامج عمل تونس؛

*ب)* أن دور الحكومات يشمل توفير إطار قانوني واضح ومتماسك ويمكن التنبؤ به لتشجيع وجود بيئة مؤاتية للاستثمار والتنمية تكون فيها شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية قابلة للتشغيل البيني مع شبكات الإنترنت ولنفاذ جميع المواطنين إليها على نطاق واسع ودون أي تمييز، وضمان الحماية الملائمة للمصالح العامة في إدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين؛

*ج)* أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أدركت الحاجة إلى تعاونية معززة في المستقبل، لتمكين الحكومات من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها على قدم المساواة، في مجال مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وليس في مجال المسائل اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية؛

*د )* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات بدأ من جانبه العملية الإجرائية للتعاونية المعززة باعتباره إحدى المنظمات المختصة المذكورة في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، وينبغي لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) أن يواصل عمله في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت؛

*ه‍ )* أن الات‍حاد يستطيع القيام بدور إيجابي من خلال إتاحته لجميع الأطراف المهتمة محفلاً للمناقشات والمشاورات وتقاسم خبراتها ونشر المعلومات عن الأنشطة المضطلع بها في نطاق اختصاصات الات‍حاد؛

*ﻭ )* أن توسيع المشاركة في الاجتماعات لتشمل أعضاء القطاعات في الاتحاد والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين في مداولات فريق العمل التابع للمجلس المعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت من شأنه أن يزيد قيمة لعمله؛

وإذ يلاحظ

*أ )* أن فريق العمل المعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت كان له دور في دعم تنفيذ أهداف القرار 75 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت؛

*ب)* القرارات 1305 و1336 و1344 التي اعتمدها م‍جلس الات‍حاد؛

*ج)* أن على فريق العمل CWG-Internet أن يأخذ بعين الاعتبار في عمله جميع قرارات هذا المؤتمر وأي قرارات أخرى ذات صلة بأعمال هذا الفريق كما وردت في القرار 1305 للمجلس وملحقه؛

*د )* الأهمية المستمرة للانفتاح والشفافية في صياغة قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بما يتسق مع الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

*ه‍ )* ضرورة وضع الحكومات للسياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة؛

*و )* الأنشطة الجارية في لجان الدراسات ذات الصلة لقطاعي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات فيما يتعلق بهذا القرار،

وإذ يلاحظ كذلك

أن العديد من الأحكام والمبادرات عبر الاتحاد تيسر لأصحاب المصلحة غير الحكوميين أن يصبحوا أعضاء نشطين في الاتحاد، بما في ذلك تخفيض الرسوم للهيئات الأكاديمية وأعضاء القطاعات من البلدان النامية على النحو الوارد وصفه في القرار 169 (المراجَع في بوسان، 2014) والقرار 170 (المراجَع في بوسان، 2014)، والمشروع التجريبي الجديد للشركات الصغيرة والمتوسطة، ضمن غيرها،

يقـرر

1 أن يطبق القواعد الإجرائية للمجلس على فريق العمل التابع للمجلس المعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)؛

2 أن يكون فريق العمل (CWG-Internet) مفتوحاً للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في الاتحاد؛

3 أن يوجه فريق العمل (CWG-Internet) بإجراء مشاورات على الإنترنت وحضورية مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين؛

4 أن يتخذ فريق العمل CWG-Internet القرارات الخاصة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت المطروحة للتشاور المفتوح، مع وضع في الاعتبار التقارير المقدمة من أصحاب المصلحة إلى المشاورات الجارية عبر الإنترنت والحضورية مستنداً إلى القرار 1305 للمجلس؛

5 أنه إذا لم يستطع فريق العمل (CWG-Internet) التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا المشاورات، يتخذ المجلس في دورته العادية التالية قرارات بشأن القضايا مستنداً إلى القرار 1305 للمجلس؛

6 أن يستكشف سبل لكي يستكمل الات‍حاد عمل المنظمات الأخرى المختصة[[13]](#footnote-15)1 المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية من خلال تعاون حسب الاقتضاء، لزيادة وعي أعضاء الات‍حاد بإدارة الإنترنت ومشاركتهم فيها بهدف تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي؛

7 أنه يجب احترام المصالح السيادية والمشروعة للبلدان، كما يعبّر عنها ويحددها البلد المعني بوسائل متنوعة، بشأن القرارات المؤثرة على أسماء الميادين ذات المستوى الأعلى الخاصة بها وضمانها وصيانتها وتناولها، وذلك من خلال أطر وآليات محسّنة ومرنة؛

8 أن يستمر في الاضطلاع بأنشطة حول قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت ضمن حدود ولاية الات‍حاد، بما في ذلك ضمن فريق العمل CWG-Internet، في إطار من التعاون والعمل المشترك مع المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، مع توجيه عناية خاصة إلى احتياجات البلدان النامية[[14]](#footnote-16)2؛

9 أن يواصل أنشطة فريق العمل CWG-Internet على النحو الوارد في قرارات ال‍مجلس ذات الصلة؛

10 أن يدعو المجلس إلى النظر في مراجعة ولاية وأنشطة فريق العمل (CWG-Internet) في المستقبل وفقاً لنتائجه والمقرر 11 (المرجَع في بوسان، 2014)،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل أداء دور رئيسي في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت وموارد الإنترنت الأخرى ضمن اختصاصات الات‍حاد، آخذاً في الاعتبار تطورات الإنترنت في المستقبل وأهداف الات‍حاد ومصالح أعضائه كما تظهر في صكوك الات‍حاد وقراراته ومقرراته؛

2 بأن يتخذ الخطوات اللازمة لمواصلة الات‍حاد الدولي للاتصالات دوره لتسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وفقاً للفقرة 35 د ) من برنامج عمل تونس، وأن يعمل بالتعاون عند الضرورة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في هذه المجالات؛

3 بأن يواصل الإسهام حسب الاقتضاء في أعمال منتدى إدارة الإنترنت وفقاً للفقرة 78 أ ) من برنامج عمل تونس؛

4 بأن يستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الات‍حاد بدور نشط وبنّاء في العملية الرامية إلى عملية التعاونية المعززة المشار إليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس؛

5 بالاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الات‍حاد، في إطار عملياته الداخلية المؤدية إلى عملية التعاونية المعززة بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت المشار إليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، بإشراك جميع أصحاب المصلحة حسب دور كل منهم ومسؤولياته؛

6 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى ال‍مجلس بشأن الأنشطة المنفذة بشأن هذه المواضيع وأن يقدم مقترحات حسب الاقتضاء، وبتقديم هذا التقرير، بعد إقرار الدول الأعضاء له من خلال إجراءات التشاور السارية، إلى أمين عام الأمم المتحدة؛

7 بأن يستمر في تعميم تقارير هذا الفريق، حسب الاقتضاء، على جميع المنظمات الدولية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الذين يشاركون بنشاط في هذه القضايا لأخذها بعين الاعتبار عند وضع سياساتهم،

يكلف مديري المكاتب

1 بتقديم مساهمات للفريق حول أنشطة مكاتبهم المتعلقة بعمل فريق العمل CWG-Internet؛

2 بتقديم المساعدة، في إطار الخبرة المتوفرة في الات‍حاد وفي حدود الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، إلى الدول الأعضاء، إذا طلبت ذلك، لكي تتمكن من تحقيق أهدافها المعلنة في السياسات العامة فيما يخص إدارة أسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت والتوصيلية الدولية بالإنترنت، في حدود اختصاص الات‍حاد، مثل بناء القدرات والتيسر والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية وقضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت كما وردت في ملحق القرار 1305 للمجلس الذي حدد دور فريق العمل CWG-Internet، وذلك في نطاق اختصاصاتهم؛

3 بالاتصال والتعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية عملاً بهذا القرار،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بأن يضمن قيام قطاع تقييس الاتصالات بدوره فيما يتعلق بالقضايا التقنية وبمواصلة إسهام القطاع بخبرته وبالاتصال والتعاون مع الكيانات المختصة بشأن القضايا المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت، وغيرها من موارد الإنترنت في نطاق اختصاصات الات‍حاد مثل الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)، ونظام الترقيم الإلكتروني (ENUM) وأسماء الميادين الدولية (IDN) وكذلك التطورات والقضايا التكنولوجية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تسهيل إجراء الدراسات الملائمة في إطار لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وغيرها من الأفرقة بشأن هذه القضايا؛

2 بأن يواصل القيام بدوره، وفقاً للوائح الات‍حاد وإجراءاته، وبالتماس المساهمات من أعضاء الات‍حاد، في تسهيل التنسيق والمساعدة بشأن إعداد مسائل السياسات العامة المتصلة بأسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت، ضمن اختصاصات الات‍حاد، وإمكانية تطورها؛

3 بأن يعمل مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات الدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على قضايا أسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) للدول الأعضاء والتجارب ذات الصلة؛

4 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى ال‍مجلس، وتقريراً إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن الأنشطة المنفذة والإنجازات في هذه المواضيع بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن ينظم منتديات دولية وإقليمية والاضطلاع بالأنشطة اللازمة، بالاشتراك مع الكيانات المختصة لمناقشة قضايا السياسة العامة والقضايا التشغيلية والتقنية المتعلقة بالإنترنت بشكل عام وبإدارة أسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت ضمن اختصاصات الات‍حاد بشكل خاص، بما في ذلك ما يتعلق بتعدد اللغات، لصالح الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، آخذاً بعين الاعتبار مضمون القرارات ذات الصلة لمؤتمر المندوبين المفوضين هذا، ومنها هذا القرار، إضافة إلى مضمون القرارات ذات الصلة للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

2 بأن يواصل تشجيع تبادل المعلومات بواسطة برامج قطاع تنمية الاتصالات ولجان دراساته وتعزيز المناقشات وإعداد أفضل الممارسات بشأن قضايا الإنترنت ومواصلة القيام بدور رئيسي في التوعية من خلال الإسهام في بناء القدرات، وتوفير المساعدة التقنية، وتشجيع مشاركة البلدان النامية في قضايا ومنتديات الإنترنت الدولية؛

3 بأن يقدم باستمرار تقريراً سنوياً إلى ال‍مجلس وإلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وكذلك إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عن الأنشطة المنفذة والإنجازات المحققة في هذه المواضيع، بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء؛

4 بأن يتواصل مع مكتب تقييس الاتصالات ويتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة المعنية بتطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ونشرها وبنمو الإنترنت، مستهدفاً تزويد الدول الأعضاء بأفضل الممارسات التي تحظى بقبول واسع النطاق لتصميم نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وتركيبها وتشغيلها،

يكلف فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت

1 بالنظر في الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام ومديرو المكاتب فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار ومناقشتها معهم؛

2 بإعداد مدخلات الات‍حاد فيما يتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه حسب الاقتضاء؛

3 بمواصلة تحديد ودراسة وتطوير المسائل المتعلقة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، مع مراعاة قرارات الات‍حاد ذات الصلة؛

4 بأن يتقاسم التجارب والمنظورات بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت ضمن اختصاصات الاتحاد؛

5 بأن يعكس التقرير النهائي لرئيس فريق العمل CWG-Internet توافق الآراء وفي الحالات التي لم يتيسر فيها الوصول إلى توافق في الآراء، إدراج الآراء المختلفة بشأن مساهمات ومناقشات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يجعل فريق العمل CWG‑Internet مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأن ينقح قراره 1344 بحيث يوجه فريق العمل CWG‑Internetبمواصلة إجراء تشاور مفتوح مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين، وفقاً للمبادئ التوجيهية التالية:

’1‘ يجب لفريق العمل CWG-Internet أن يعقد اجتماعات التشاور المفتوح على الخط 3 أشهر قبل اجتماع فريق العمل CWG-Internet؛

’2‘ يجب لفريق العمل CWG-Internet أن يعقد اجتماعات تشاور مفتوحة حضورية، بتسهيلات البث الشبكي للمشاركة عن بعد وعروض نصية (بما في ذلك صيغة العروض النصية)، قبل يوم واحد من اجتماع فريق العمل CWG-Internet مباشرة؛

’3‘ يجب لفريق العمل CWG-Internet أن يدعو أصحاب المصلحة المهتمين المشاركين في المشاورات المفتوحة إلى إدراج في تقاريرهم المقدمة المواضيع التي ينبغي أن ينظر فريق العمل CWG-Internet في مناقشتها خلال اجتماعه التالي؛ ويجب أن تكون القضايا متسقة مع قرار المجلس 1305 (2009)؛

’4‘ يجب لفريق العمل CWG-Internet أن ييسر مشاركة جميع أصحاب المصلحة المهتمين في المشاورة التي تعقد عبر الإنترنت والمشاورة المفتوحة الحضورية؛

’5‘ ينبغي لأمانة الاتحاد أن تعد مشروع ملخص للمساهمات المقدمة كتابةً إلى اجتماعات التشاور المفتوح على الخط والمناقشات التي جرت أثناء اجتماع التشاور المفتوح الحضوري؛

’6‘ ينبغي لأصحاب المصلحة الذين يحضرون اجتماع التشاور المفتوح الحضوري الموافقة على الملخص؛

’7‘ يجب تقديم الملخص المتفق عليه دون إجراء تعديلات إلى اجتماع فريق العمل CWG-Internet التالي للنظر فيه ومناقشته؛

’8‘ يجب أن يتضمن جدول أعمال فريق العمل CWG-Internet بنداً دائماً بشأن النظر في نتائج اجتماعات التشاور عبر الإنترنت واجتماعات التشاور المفتوحة الحضورية؛

’9‘ يجب إدراج الملخص المتفق عليه اجتماعات التشاور عبر الإنترنت واجتماعات التشاور المفتوحة الحضورية كمرفق لتقرير الرئيس إلى المجلس،

2 بأن يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على المساهمة بشكل فعّال في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بالسياسة العامة على الصعيد الدولي؛

3 بأن ينظر في تقارير فريق العمل CWG-Internet وأن يتخذ الإجراءات اللازمة حسب الاقتضاء؛ ولا يجب تسمية نواتج فريق العمل CWG-Internet على أنها سياسة عامة دولية؛

4 بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022 حول الأنشطة المنفذة والإنجازات المحققة بشأن أهداف هذا القرار، بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء،

يكلف الدورة الاستثنائية للمجلس التي ستعقد بعد هذا المؤتمر مباشرة

بأن تتخذ قراراً بشأن الموضوع الأولي لاجتماع التشاور القادم وتكليف أمانة الاتحاد ببدء اجتماع التشاور التالي لفريق العمل CWG‑Internet، استناداً إلى قرار المجلس 1305،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة في المناقشات الجارية بشأن الإدارة الدولية لموارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت، وفي عملية التعاونية المعززة بشأن إدارة الإنترنت وقضايا السياسة العامة الدولية الخاصة بالإنترنت، وذلك لضمان التمثيل العالمي أثناء هذه المداولات، وتشجيع أصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالمشاركة في المناقشات؛

2 إلى مواصلة المشاركة في المناقشات بنشاط وفي متابعة التطورات المتعلقة بقضايا السياسات العامة المتصلة بموارد الإنترنت، بما في ذلك التوصيلية الدولية بالإنترنت، في حدود اختصاص الات‍حاد، مثل التنمية المستدامة وبناء القدرات والتيسر والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية، وأسماء الميادين والعناوين، وإمكانية تطورها وتأثير الاستعمالات والتطبيقات الجديدة، والتعاون مع المنظمات المختصة وتقديم المساهمات حول المسائل ذات الصلة لفريق العمل CWG‑Internet وللجان الدراسات في الات‍حاد،

3 إلى التماس الوسائل الملائمة للمساهمة في التعاونية المعززة بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وذلك حسب دور كل منهم ومسؤولياته.

MOD IAP/63A1/34

القـرار 180 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تسهيل نشر واعتماد الإصدار السادس (IPv6)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* القرار 64 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت، وتيسير الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) ونشره؛

*ب)* الرأي 3 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

*ج)* الرأي 4 (جنيف، 2013) للمنتدى العال‍مي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم تبني الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت IPv6 والانتقال من الإصدار الرابع منه؛

*د )* القرار 63 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت وتشجيع نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) في البلدان النامية[[15]](#footnote-17)1؛

*ه‍ )* القرار 101 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

*و )* القرار 102 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الات‍حاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين؛

*ز )* نتائج الفريق المعني بالإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) التابع للات‍حاد، التي تمّ إقرارها في دورة م‍جلس الات‍حاد لعام 2012،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ ) أن الإنترنت أصبحت من العوامل الرائدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأداةً حيوية بالنسبة للاتصالات والابتكارات التكنولوجية، مما يجعلها تشكل تحولاً أساسياً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* أن الواقع يجعل من الضروري تغيير مفهوم "الانتقال" إلى "نشر واعتماد" الإصدار IPv6، مع فهم أن الإصدار IPv4 سيستمر في العمل (حتى بعد ما يطلق عليه "نضوب عناوين الإصدار IPv4") بوقت طويل؛

*ﺝ)* أنه في ضوء نضوب عناوين الإصدار IPv4 ولضمان استقرار شبكة الإنترنت ونموها وتطورها، يجب بذل كل الجهود الممكنة من جانب جميع أصحاب المصلحة لتشجيع وتيسير نشر واعتماد الإصدار IPv6؛

*ﺩ )* أن العديد من البلدان النامية تشهد تحديات تقنية وستستفيد من بناء القدرات المتعلقة بنشر واعتماد الإصدار IPv6،

وإذ يذكِّر

بأن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) (جنيف، 2014) قضى في بيانه بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ورؤيته للقمة العالمية لما بعد عام 2015، بأن أحد مجالات الأولوية التي يجب أن يتناولها برنامج التنمية لما بعد 2015 هو "تشجيع النشر الكامل للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) من أجل ضمان استدامة حيز العناوين على الأجل البعيد، وخصوصاً في ضوء التطورات المقبلة لإنترنت الأشياء"،

وإذ يلاحظ

*أ )* التقدم نحو نشر واعتماد الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت الذي تحقق على مدار السنوات القليلة الماضية؛

*ب)* استمرار التنسيق بين الات‍حاد والمنظمات ذات الصلة بشأن بناء القدرات المتعلقة بالإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت من أجل الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع،

وإذ يدرك

*أ )* أن عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) موارد أساسية ذات أهمية جوهرية من أجل تطور شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على بروتوكول الإنترنت ومن أجل اقتصاد العالم وازدهاره؛

*ب)* أن نشر الإصدار IPv6 يتيح فرصة لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن اعتماده مبكراً هو السبيل الأمثل لتفادي ندرة العناوين والتبعات التي قد تنشأ عن نضوب عناوين الإصدار IPv4، بما في ذلك التكاليف الباهظة؛

*ج)* أن الحكومات تلعب دوراً مهماً كجهة حافزة لنشر واعتماد الإصدار IPv6؛

*د )* أن لأصحاب المصلحة الآخرين أدواراً بالغة الأهمية في تيسير نشر واعتماد الإصدار IPv6، بما في ذلك فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) ومؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR) واتحاد الشبكة العالمية (W3C) ومطورو البرمجيات والعتاد؛

*ﻫ )* أن الضرورة تقضي نشر واعتماد بأسرع ما يمكن الإصدار السادس تلبيةً للاحتياجات العالمية بهذا الصدد؛

*ﻭ‍ )* أن إشراك وتعاون أصحاب المصلحة ذو أهمية حاسمة لنجاح نشر واعتماد الإصدار السادس (IPv6)؛

*ﺯ )* أن الخبراء التقنيين يقدمون مساعدة متخصصة من أجل نشر واعتماد الإصدار السادس وأن تقدماً قد أُحرز في هذا الصدد؛

*ﺡ )* أن هناك بلداناً ما تزال بحاجة إلى مساعدة تقنية متخصصة لاعتماد الإصدار IPv6،

يقـرر

1 استكشاف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الات‍حاد والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية من خلال اتفاقات تعاون حسب الاقتضاء، سعياً لتسريع نشر واعتماد الإصدار IPv6 بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع العالمي؛

2 زيادة تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بنشر واعتماد الإصدار IPv6 مع جميع أصحاب المصلحة بغية توفير فرص للقيام بجهود مشتركة ولضمان وجود مساهمات تعزز جهود دعم نشر واعتماد الإصدار IPv6؛

3 التعاون بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين المُعترف بهم ذوي الصلة بما في ذلك مجتمع الإنترنت (مثل مكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وغيرها)؛ للتشجيع على نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت من خلال إذكاء الوعي وبناء القدرات؛

4 ضرورة دعم الدول الأعضاء التي تطلب مساعدة في نشر واعتماد الإصدار IPv6 وفقاً للقرارات ذات الصلة؛

5 مواصلة الدراسات حول نشر واعتماد الإصدار IPv6، بالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة المعنيين استناداً إلى دور كل منهم،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتنسيق مع مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بالاضطلاع بالأنشطة الواردة في الفقرة "*يقـرر*" أعلاه وتيسيرها من أجل تمكين لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد بمواصلة تعزيز نشر واعتماد الإصدار IPv6؛

بتحديد أي حواجز أو تحديات أساسية تواجه نشر واعتماد الإصدار IPv6 والإشارة إليها، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، وذلك خلال مساعدة الدول الأعضاء التي تطلب دعماً لنشر واعتماد الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت؛

3 بتقديم مقترحات بإدخال تحسينات على السياسات الراهنة إذا ما حدّدتها الدراسات المذكورة آنفاً وذلك بموجب عملية تطوير السياسات الحالية؛

4 بوضع إحصاءات بشأن التقدم المحرز في الانتقال استناداً إلى المعلومات التي يمكن جمعها على المستوى الإقليمي من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية؛

5 بجمع أفضل الممارسات بشأن جهود التنسيق التي تبذلها الحكومات على الصعيد الوطني ونشرها بغية تيسير نشر واعتماد الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى مواصلة النهوض بمبادرات محددة على الصعيد الوطني، تعزز التفاعل مع الهيئات الحكومية والعامة والخاصة والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني بغرض تبادل المعلومات اللازمة لنشر واعتماد الإصدار IPv6، كل في بلده؛

2 إلى أن تشجع، بدعم من المكاتب الإقليمية للات‍حاد ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى، على تنسيق أعمال البحوث والنشر والتدريب بمشاركة من الحكومات ودوائر الصناعة والمجتمع الأكاديمي لتسهيل نشر واعتماد الإصدار IPv6 داخل البلدان وداخل المنطقة وتنسيق المبادرات بين المناطق للنهوض بنشر الإصدار IPv6 في جميع أنحاء العالم؛

3 إلى وضع سياسات وطنية للنهوض بالتحديث التكنولوجي للأنظمة لضمان توافق الخدمات العمومية المقدمة باستخدام بروتوكول الإنترنت والبنى التحتية للاتصالات والتطبيقات ذات الصلة لدى الدول الأعضاء مع نشر واعتماد الإصدار IPv6؛

4 إلى تشجيع المصنعِّين على أن يوردوا إلى السوق معدات منشآت العملاء (CPE) التي تدعم الإصدارين السادس والرابع لبروتوكول الإنترنت؛

5 إلى إذكاء وعي مقدمي خدمات المعلومات بأهمية إتاحة خدماتهم من خلال الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت،

يكلف الأمين العام

بأن يقدم إلى ال‍مجلس تقريراً مرحلياً (تقارير مرحلية) بشأن تنفيذ هذا القرار، وأن يعممه (يعممها) على الدول الأعضاء في الات‍حاد ومجتمع الإنترنت حسب الاقتضاء.

MOD IAP/63A1/35

القـرار 130 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تعزيز دور الات‍حاد في مجال بناء الثقة والأمن  
في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 68/198 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) لأغراض التنمية؛

*ب)* بالقرار 68/167 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي؛

*ج)* بالقرار 68/243 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي؛

*ج)* بالقرار 64/211 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن إرساء ثقافة عالمية تكفل أمن الفضاء الإلكتروني وتقييم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات

*ﻫ )* بالقرار 57/239 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن إنشاء ثقافة أمنية عالمية للفضاء الحاسوبي؛

*ﻭ‍ )* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ﺯ )* بالقرار 174 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بمخاطر الاستعمال غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﺡ)* بالقرار 181 (غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن التعاريف والمصطلحات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻁ)* بالقرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن آليات تعزيز التعاون في م‍جال الأمن السيبراني، ب‍ما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية؛

*ﻱ)* بالقرار 140 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر بشأن دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذها؛

*ﻙ)* بالقرار 69 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن إنشاء أفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية (CIRT)، خاصة في البلدان النامية[[16]](#footnote-19)1، والتعاون فيما بينها؛

*ﻝ)* بأن القرار 1305 الذي اعتمده م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2009 حدّد مسائل الأمن والسلامة والاستدامة والمتانة بالنسبة للإنترنت كمسائل تتعلق بالسياسات العامة التي تندرج في إطار عمل الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

*ﻡ )* بالقرار 58 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تشجيع إنشاء أفرقة وطنية للتصدي للحوادث الحاسوبية لا سيما في البلدان النامية،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* الأهمية البالغة للبنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لزيادة جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتطويرها؛

*ﺏ)* أن تهديدات جديدة من مختلف المصادر تظهر مع تطبيق وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن هذه التهديدات تؤثر على الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم جميع مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب أثرها في الحفاظ على السلام وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الأعضاء، وأن التهديدات ومواطن الضعف التي تعاني منها الشبكات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال تثير تحديات أمنية متزايدة عبر الحدود الوطنية تواجهها جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، ويلاحظ في الوقت نفسه في هذا السياق تعزيز دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الآليات الوطنية والإقليمية والدولية الملائمة الموجودة حالياً (مثل الاتفاقات، وأفضل الممارسات، ومذكرات التفاهم، وما إلى ذلك)؛

*ﺝ)* أنه تمت دعوة الأمين العام للات‍حاد لدعم منتدى أفرقة الأمن والاستجابة للحوادث (FIRST) وغيرها من المشاريع العالمية والإقليمية للأمن السيبراني، حسب الاقتضاء، كما أن جميع البلدان، خاصة البلدان النامية، وجهت إليها الدعوة للمشاركة في أنشطتها؛

*ﺩ‍ )* البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) للات‍حاد الدولي للاتصالات، الذي يشجع التعاون الدولي الهادف إلى اقتراح استراتيجيات لإيجاد حلول من أجل تعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻫ )* أن حماية هذه البنية التحتية والتصدي لهذه التحديات والتهديدات يتطلبان تعاوناً وطنياً وإقليمياً ودولياً من أجل الحماية من أي حادث مرتبط بأمن الحواسيب واكتشافه والاستجابة له والتغلب عليه من جانب السلطات الحكومية على الأصعدة الوطنية (بما في ذلك إنشاء أفرقة وطنية للاستجابة للحوادث الحاسوبية) ودون الوطنية، ومن جانب القطاع الخاص والمواطنين والمستعملين، كما يتطلبان التعاون والتنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأن على الات‍حاد الاضطلاع بدور ريادي في هذا المجال من خلال العمل مع المنظمات الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين، في إطار اختصاصاته وكفاءاته؛

*ﻭ )* أن النهج الدينامي والتكراري والقائم على المخاطر للأمن السيبراني يمكّن من تطوير وتطبيق ممارسات الأمن السيبراني بطريقة مطلوبة للتصدي للتهديدات ومواطن الضعف المتغيرة باستمرار، مع مراعاة المخاطر المرتبطة بذلك؛

*ز )* الحاجة إلى إحراز تقدم مستمر في التكنولوجيات الحديثة لدعم القدرة على الاكتشاف المبكر للأحداث أو الحوادث التي تؤثر على أمن الحواسيب والتعاون لمعالجتها في الوقت المناسب، أو الحوادث المتعلقة بأمن الشبكات الحاسوبية والتي من شأنها تقويض توفر البنى التحتية الحرجة وسلامتها وسريتها في الدول الأعضاء في الات‍حاد والحاجة إلى استراتيجيات تتيح الحد من أثر هذه الحوادث وتخفيف المخاطر والتهديدات المتنامية التي تتعرض لها هذه المنصات؛

*ح)* أن عدد التهديدات السيبرانية والهجمات السيبرانية يتزايد، ويزداد أيضاً الاعتماد على الإنترنت وغيرها من الشبكات الأساسية لأغراض النفاذ إلى الخدمات والمعلومات؛

*ط)* أن قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) اعتمد نحو 300 معيار فيما يتعلق ببناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ي)* التقرير النهائي للمسألة 3/2 "تأمين شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات من أجل تطوير ثقافة الأمن السيبراني" لقطاع تنمية الاتصالات؛

*ﻙ)* أن العديد من البلدان النامية تضع أو تنفذ استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني،

وإذ يقرّ

*أ )* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أهمية بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأهمية الكبرى لأعمال التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الدولي، وأنها وضعت خط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وحددت دور الات‍حاد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات ليقوم بمهمة تنسيق/تيسير تنفيذ هذا الخط وأقرت باضطلاع الات‍حاد بهذه المهمة في السنوات الأخيرة، من خلال البرنامج العالمي للأمن السيبراني على سبيل المثال؛

*ﺏ)* بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 قد اعتمد خطة عمل بوينس آيرس والهدف 2 "بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعزيز تنمية البنية التحتية والخدمات بما في ذلك بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، ولا سيما النتيجة 2.2 التي تنص على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على القيام بفعالية بتبادل المعلومات والتوصل إلى حلول والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والقدرات، بما في ذلك بناء القدرات، وتشجيع التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز المشاركة فيما بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة ذات الصلة؛

*ج)* بالفقرة 15 من التزام تونس التي تنص على: "*الاعتراف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع البلدان وبضرورة مراعاة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام نواحي مجتمع المعلومات ذات التوجه التنموي، فإننا نؤكد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة فعالة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتلاحم الاجتماعي والإدارة الرشيدة وحكم القانون، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي ونمو المؤسسات. وندرك أن النهوض بالبنية التحتية وبناء القدرات البشرية وأمن المعلومات وأمن الشبكات كلها أمور حيوية في تحقيق هذه الغايات. ونعترف كذلك بضرورة المواجهة الفعالة للتحديات والتهديدات الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع أهداف حفظ الاستقرار والأمن الدوليين وبأنها يمكن أن تؤثر تأثيراً سيئاً على تكامل البنية التحتية في داخل الدول، مما يؤثر على أمن تلك الدول. لذلك من الضروري أن نعمل على منع إساءة استخدام موارد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وإرهابية، وذلك مع احترام حقوق الإنسان*"، وأن التحديات الناجمة عن سوء استعمال موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استمرت في الازدياد منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ﺩ )* بأن القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة أكد من جديد أهمية بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنفيذ الجاري لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستقتضي مواصلة التزام وعمل جميع أصحاب المصلحة؛

*ﻫ )* بأن الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، قد تحتاج، لدى وضع تدابير قانونية مناسبة وعملية بشأن الحماية من التهديدات السيبرانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إلى مساعدة من الات‍حاد في وضع تدابير تقنية وإجرائية، الهدف منها ضمان أمن البنى التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بناءً على طلب هذه الدول الأعضاء، مع ملاحظة أن هناك عدداً من المبادرات الوطنية والدولية التي قد تدعم هذه البلدان لإعداد مثل هذه التدابير القانونية؛

*ﻭ )* بأن هناك برامج هامة لبناء القدرات تنفذها وتشارك فيها المنظمات الإقليمية مثل منظمة البلدان الأمريكية (OAS) والاتحاد الإفريقي (AUC) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومنتدى آسيان الإقليمي (ARF) وغيرها، وفضلاً عن برامج أخرى تنفذها وتشارك فيها الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي للخبرة السيبرانية (GFCE)؛

*ﺯ )* بالرأي 4 (لشبونة، 2009) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن الاستراتيجيات التعاونية لبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ط)* بالنتائج ذات الصلة للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، وبالأخص:

’1‘ القرار 50 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن الأمن السيبراني؛

’2‘ القرار 52 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها،

وإذ يدرك

*أ )* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات والمنظمات الدولية الأخرى تقوم، من خلال مجموعة منوعة من الأنشطة، بفحص المسائل المتصلة ببناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستقرار وتدابير مكافحة الرسائل الاقتحامية والبرمجيات الضارة وما إلى ذلك، إلى جانب حماية البيانات الشخصية والخصوصية؛

*ب)* أن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات ولجنتي الدراسات 1 و2 لقطاع تنمية الاتصالات ولجان الدراسات الأخرى ذات الصلة في الات‍حاد تواصل العمل في موضوع الوسائل التقنية لتحقيق أمن شبكات المعلومات والاتصالات، وفقاً للقرارين 50 و52 (المراجَعين في الحمامات، 2016)، والقرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) والقرار 69 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017)؛

*ج)* أن لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات مستمرة في إجراء الدراسات المنادى بها في المسألة 3/2 لقطاع تنمية الاتصالات (تأمين شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات من أجل بناء ثقافة الأمن السيبراني)، والتي تم إبرازها في القرار 64/211 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ﺩ )* أن الات‍حاد يساعد أيضاً البلدان النامية في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويدعم إنشاء أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية، بما في ذلك أفرقة استجابة للحوادث الحاسوبية تكون مسؤولة عن التعاون بين الحكومات، وأهمية التنسيق بين جميع المنظمات ذات الصلة؛

*ﻫ )* أن القرار 1336 الذي اعتمده م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2011، أنشأ فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)، واختصاصاته هي تحديد ودراسة وتطوير المسائل ذات الصلة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، بما في ذلك تلك القضايا المحددة في القرار 1305 الذي اعتمده ال‍مجلس في دورته لعام 2009، مثل أمن وسلامة واستمرارية واستدامة ومتانة الإنترنت؛

*ﻭ )* أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 اعتمد القرار 80 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) بشأن وضع أطر إعلامية موثوقة في البلدان النامية وتعزيزها من أجل تسهيل وتشجيع تبادل المعلومات الإلكترونية بين الشركاء الاقتصاديين؛

*ﺯ )* أن المادة 6 بشأن أمن الشبكات وحصانتها والمادة 7 من لوائح الاتصالات الدولية بشأن الاتصالات الإلكترونية غير المرغوبة المرسلة بالجملة اللتين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (دبي، 2012)،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن الات‍حاد، بصفته منظمة دولية حكومية يشارك فيها القطاع الخاص، يحتل مركزاً يسمح له بأن يقوم بدور هام، مشتركاً مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى، في التصدي للتهديدات ومواطن الضعف التي تؤثر على بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* الفقرتين 35 و36 من إعلان مبادئ جنيف والفقرة 39 من برنامج عمل تونس بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* أنه رغم عدم وجود تعاريف متفق عليها عالمياً للرسائل الاقتحامية وغير ذلك من العبارات في هذا المجال، فقد وصفت لجنة الدراسات 2 لقطاع تقييس الاتصالات، في اجتماعها في يونيو 2006، الرسائل الاقتحامية بأنها عبارة تُستعمل عموماً لتصف الرسائل الإلكترونية غير المرغوبة التي تصل بحجم كبير في البريد الإلكتروني أو نظام رسائل الهاتف المحمول SMS)، (MMS، وغايتها تسويق منتجات أو خدمات تجارية؛

*د )* مبادرة الات‍حاد المتعلقة بمنتدى أفرقة الأمن والاستجابة للحوادث (FIRST)،

يقـرر

1 أن يستمر في إيلاء هذا العمل أولوية عالية داخل الات‍حاد طبقاً لاختصاصاته وخبراته، بما في ذلك تعزيز الفهم المشترك بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

2 أن يعطي أولوية عالية للعمل الجاري في الات‍حاد بموجب القرارات 50 و52 و58 (المراجَعة في دبي، 2012)؛ والقرارين 45 و69 (المراجَعين في دبي، 2014)؛ والهدف 2 لخطة عمل بوينس آيرس؛ ومسائل الدراسة ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات بشأن الجوانب التقنية المتعلقة بأمن شبكات المعلومات والاتصالات؛ والمسألة 3/2 لقطاع تنمية الاتصالات، طبقاً لاختصاصاته ومجالات خبراته، وأن يواصل العمل عن كثب، حسب الاقتضاء، مع الهيئات/الوكالات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الولايات المحددة ومجالات الخبرة لمختلف الوكالات مع التنبه إلى الحاجة إلى تفادي ازدواج الأعمال بين المنظمات وبين المكاتب أو الأمانة العامة؛

3 أن يركز الات‍حاد موارده وبرامجه على مجالات الأمن السيبراني التي تندرج ضمن اختصاصاته وخبراته الأساسية، وتحديداً الجوانب التقنية والتنموية، مع استبعاد المجالات المتعلقة بتطبيق الدول الأعضاء لمبادئ قانونية أو سياساتية تتعلق بالدفاع والأمن الوطنيين والمحتوى والجريمة السيبرانية والتي تشملها الحقوق السيادية لهذه الدول، بيد أن ذلك لا يستثني الات‍حاد من الاضطلاع بولايته المتعلقة بوضع توصيات تقنية معدة للحد من أوجه الضعف في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما لا يستثني ذلك الات‍حاد من توفير المساعدة المتفق عليها في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 بما في ذلك الهدف 2 والأنشطة ذات الصلة بالمسألة 3/2؛

4 أن يعزز زيادة وعي الكيانات والمبادرات المشاركة في الجهود المبذولة لتحسين الأمن السيبراني والتعاون معها، بما في ذلك تلك المذكورة في الفقرة *و* من *إذ يدرك*،

يكلّف الأمين العام ومديري المكاتب

1بمواصلة استعراض:

’1‘ العمل المنجز حتى الآن في القطاعات الثلاثة للات‍حاد وفي إطار البرنامج العالمي للأمن السيبراني للات‍حاد والمنظمات الأخرى المعنية ومبادرات التصدي للتهديداﺕ القائمة والمقبلة، من أجل بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مكافحة الرسائل الاقتحامية المتفاقمة والمستشرية؛

’2‘ التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، مع مواصلة الات‍حاد دوره كجهة التنسيق/التيسير الرئيسية لخط العمل جيم5 للقمة العالمية، وذلك بمساعدة الأفرقة الاستشارية وبما يتماشى مع دستور الات‍حاد واتفاقيته؛

2 بتقديم تقرير إلى ال‍مجلس، بما يتفق والقرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014)، بشأن الأنشطة الجارية في الات‍حاد والمنظمات والكيانات الأخرى ذات الصلة لتعزيز التعاون والعمل المشترك، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعزيز بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، مع مراعاة أي معلومات تقدمها الدول الأعضاء، بما في ذلك معلومات عن الحالات التي تقع ضمن ولايتها ويمكن أن تؤثر على هذا التعاون؛

3 بتقديم تقرير عن مذكرات التفاهم (MoU) بين البلدان المعنية، بما يتفق والقرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) علاوةً على أشكال التعاون القائمة، مع تقديم تحليل عن حالتها ونطاقها وتطبيقات آليات التعاون هذه لتعزيز الأمن السيبراني ومكافحة التهديدات السيبرانية، بغية تمكين الدول الأعضاء من تحديد مدى الاحتياج إلى مزيدٍ من المذكرات أو الآليات؛

4بتسهيل النفاذ إلى الأدوات والموارد المطلوبة، في حدود الميزانية المتاحة، لتعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح جميع الدول الأعضاء، وذلك تماشياً مع أحكام القمة العالمية بشأن النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام جميع البلدان؛

5 بمواصلة الحفاظ على بوابة الأمن السيبراني باعتبارها طريقة لتبادل المعلومات عن المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالأمن السيبراني في أنحاء العالم؛

6 بتقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس عن هذه الأنشطة وعرض مقترحات حسب الاقتضاء؛

7 بمواصلة تعزيز التنسيق بين لجان الدراسات والبرامج المعنية،

يكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتكثيف الأعمال في لجان دراسات القطاع القائمة حالياً بغية:

’1‘ التصدي للتهديداﺕ ومواطن الضعف القائمة والمقبلة التي تؤثر على جهود بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال إعداد تقارير أو توصيات حسب الاقتضاء، بهدف تنفيذ قرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، لا سيما القرارات 50 و52 (المراجعَين في الحمامات، 2016) والقرار 58 (المراجَع في دبي، 2012) التي تتيح البدء بالعمل قبل الموافقة على المسألة؛

’2‘ التماس الطرق لتعزيز تبادل المعلومات التقنية في هذه المجالات، وتعزيز اعتماد البروتوكولات والمعايير التي تزيد من تعزيز الأمن وتشجع التعاون الدولي بين الهيئات ذات الصلة؛

’3‘ تسهيل المشاريع المنبثقة عن نتائج الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، لا سيما:

• القرار 50 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن الأمن السيبراني؛

• القرار 52 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن التصدي للرسائل الاقتحامية ومكافحتها؛

2 بمواصلة التعاون مع المنظمات المعنية بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات من خلال آليات مثل ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة وأفرقة أنشطة تنسيق مشتركة ومن خلال مساهمات خطية من المنظمات ذات الصلة بناءً على دعوات توجه إليها، على سبيل المثال،

يكلّف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن يقوم، بما يتفق مع نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 وعملاً بالقرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) والقرارَين 69 و80 (المراجَعين في بوينس آيرس، 2017) والهدف 2 من خطة عمل بوينس آيرس، لدعم المشاريع الإقليمية والعالمية بشأن الأمن السيبراني وتشجيع جميع البلدان على المشاركة في هذه الأنشطة؛

2 بدعم الدول الأعضاء في الات‍حاد، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى بناء القدرات من خلال تسهيل نفاذ الدول الأعضاء إلى الموارد التي طورتها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة التي تعمل في مجال التشريعات الوطنية لمكافحة الجرائم السيبرانية؛ ودعم جهود الدول الأعضاء في الات‍حاد على الصعيدين الوطني والإقليمي لبناء القدرات اللازمة للحماية من التهديدات والجرائم السيبرانية وذلك بالتعاون فيما بينها بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول الأعضاء المشار إليها أعلاه، ومساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، في وضع تدابير قانونية مناسبة وقابلة للتطبيق تتصل بالحماية من التهديدات السيبرانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وإرساء التدابير التقنية والإجرائية التي تهدف إلى تأمين البنى التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأخذ بعين الاعتبار عمل لجان الدراسات ذات الصلة في قطاع تقييس الاتصالات، وعمل المنظمات الأخرى ذات الصلة حسب الاقتضاء؛ وإنشاء الهياكل التنظيمية مثل أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية، لتحديد التهديدات السيبرانية وإدارتها والتعامل معها، ووضع آليات التعاون على المستويين الإقليمي والدولي؛

3 بتقديم الدعم المالي والإداري اللازم لهذه المشاريع في حدود الموارد الحالية، والتماس موارد إضافية (نقدية وعينية) لتنفيذ هذه المشاريع من خلال اتفاقات الشراكة التي اعتمدها مجلس الاتحاد؛

4 بتأمين تنسيق عمل هذه المشاريع في سياق مجمل الأنشطة التي يقوم بها الات‍حاد بناء على دوره كجهة تنسيق/تسهيل في خط العمل جيم5 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، والتخلص من أي ازدواجية في العمل فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام مع أنشطة الأمانة العامة وقطاع تقييس الاتصالات؛

5 بتنسيق عمل هذه المشاريع مع أعمال لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات بشأن هذا الموضوع، ومع أنشطة البرامج ذات الصلة ومع الأمانة العامة؛

6 بمواصلة التعاون مع المنظمات ذات الصلة بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات من خلال ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة على سبيل المثال؛

7 بدعم الدول الأعضاء في الات‍حاد في وضع استراتيجياتها الوطنية و/أو الإقليمية للأمن السيبراني، من أجل بناء القدرات الوطنية لتحسين الأمن السيبراني والتصدي للتهديدات المتطورة ضمن مبادئ التعاون الدولي بما يتفق والهدف 2 لخطة عمل بوينس آيرس؛

8 بتقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس عن هذه الأنشطة وعرض مقترحات حسب الاقتضاء،

يكلف كذلك مدير مكتب تقييس الاتصالات ومدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يقوم كل منهما في نطاق مسؤولياته بما يلي:

1 تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017، بما في ذلك الناتج 2.2 من الهدف 2 من خطة عمل بوينس آيرس، مع التركيز بشكل خاص على الجهود المبذولة لتحسين الأمن السيبراني وبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 تحديد وتعزيز توافر المعلومات بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى وجه التحديد منها ما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات ذات الصلة؛

3 المساهمة في عمل المسألة 2/3؛

4 التعاون مع المنظمات ذات الصلة وسائر الخبراء الدوليين والوطنيين، حسب الاقتضاء، من أجل تحديد أفضل الممارسات في إنشاء أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية؛

5 اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة مسائل جديدة في لجان الدراسات ضمن القطاعات المعنية بإرساء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

6 تحديد وتوثيق الخطوات العملية لتعزيز الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الدولي، استناداً إلى الممارسات والمبادئ التوجيهية والتوصيات المقبولة على نطاق واسع، التي يمكن أن تقرر الدول الأعضاء تطبيقها لتحسين قدرتها على مكافحة التهديدات السيبرانية والهجمات السيبرانية، بما في ذلك نهج دينامي وتكراري قائم على المخاطر ينعكس فيه الطابع المتطور للتهديدات ومواطن الضعف، وتعزيز التعاون الدولي في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع مراعاة البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) وفي حدود الموارد المالية المتاحة؛

7 دعم الاستراتيجية والتنظيم والتوعية والتعاون والتقييم وتنمية المهارات؛

8 تقديم الدعم التقني والمالي اللازم في حدود الموارد المتاحة في الميزانية وفقاً للقرار 58 (ال‍مراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

9 تعبئة الموارد المناسبة من خارج الميزانية العادية للات‍حاد من أجل تنفيذ هذا القرار، لمساعدة البلدان النامية،

يكلف الأمين العام

وفقاً لمبادرته في هذا الشأن:

1 بتقديم تقرير إلى ال‍مجلس، مع مراعاة أنشطة القطاعات الثلاثة عن تنفيذ وفعالية خطة العمل لتعزيز دور الات‍حاد في مساعدة الدول الأعضاء في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك من خلال اعتماد مذكرات التفاهم التي تخضع لموافقة ال‍مجلس في هذا الصدد، وفقاً للقرار 100 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

يطلب من ال‍مجلس

أن يدرج تقرير الأمين العام في الوثائق المرسلة إلى الدول الأعضاء وفقاً للرقم 81 من الاتفاقية،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى النظر في الانضمام إلى المبادرات الدولية والإقليمية المختصة المناسبة التي تعزز الأطر التشريعية الوطنية ذات الصلة بأمن شبكات المعلومات والاتصالات؛

2 إلى التعاون بشكل وثيق على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، مع الأخذ في الاعتبار القرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) بهدف تعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تخفيف المخاطر والتهديدات؛

3 إلى دعم مبادرات الات‍حاد بشأن الأمن السيبراني، بما في ذلك الرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني (GCI)، من أجل تشجيع الاستراتيجيات الحكومية وتبادل المعلومات عن الجهود المبذولة عبر الصناعات والقطاعات؛

4 إلى إبلاغ الأمين العام عن الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بهذا القرار فيما يتعلق بالثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

5 إلى التعاون بشكل وثيق مع المنظمات ذات الصلة، من خلال تبادل أفضل الممارسات لإنشاء وتنفيذ أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين إليها

1 إلى تقديم مساهمات بشأن هذا الموضوع إلى لجان الدراسات ذات الصلة في الات‍حاد والمساهمة في أي أنشطة أخرى يتولى الات‍حاد مسؤوليتها؛

2 إلى المساهمة في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وذلك بالاضطلاع بأنشطة على النحو الموضح في الفقرة 12 من خطة عمل جنيف، والمساهمة في إعداد دراسات في هذه المجالات؛

3 إلى تشجيع تطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتعزيز وعي المستخدم بشأن المخاطر في الفضاء السيبراني؛

4 إلى إدراج نهج دينامي وتكراري قائم على المخاطر للتصدي للتهديدات ومواطن الضعف المتطورة في جهودها الرامية إلى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

5 إلى التعاون حسب الاقتضاء للتغلب على المشاكل التي تضعف الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنعها.

**الأسباب:** تقدم لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات التعديلات التالية على القرار 130 من أجل أن تعكس (أ) تأكيداً على أهمية التركيز على احتياجات البلدان النامية في جهود بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني؛ (ب) أعمال بناء القدرات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية (مثل منظمة البلدان الأمريكية) والدول الأعضاء وغيرها لبناء القدرات في مجال الأمن السيبراني؛ (ج) تعزيز إدراج مفهوم نهج دينامي تكراري وقائم على المخاطر في العمل الذي تضطلع به مكاتب الات‍حاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين في الجهود الرامية إلى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتهدف هذه التعديلات إلى تحسين جهود الات‍حاد في برامجه الحالية.

MOD IAP/63A1/36

القـرار 131 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)  
لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يعـي

*أ )* أن حماية تكامل واتساق وأهمية وظيفة الإحصاءات في الاتحاد ينبغي أن تكون إحدى الأولويات الاستراتيجية العليا للاتحاد؛

*ﺏ)* أن كل دولة عضو تسعى إلى وضع سياسات وأطر تنظيمية خاصة بها بالاستناد إلى البيانات الإحصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تقلص، بأكبر قدر من الفعالية، الفجوة الرقمية؛

*ﺝ)* أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت من خلال القرار A/RES/70/1 "*17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية مرتبطة بها، وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة*"؛

*ﺩ )* أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أبرزت من خلال القرار A/RES/70/125 بشأن نواتج الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نواتج الحدث WSIS+10 "المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". وتدرك "أهمية البيانات والإحصاءات من أجل دعم تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وندعو إلى جمع مزيد من البيانات لدعم اتخاذ القرارات بناء على الأدلة"؛

*ﻫ )* أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أنشأت، من خلال القرار A/RES/71/313، 231 مؤشراً لقياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ، وأن سبعة من هذه المؤشرات تحت رعاية الاتحاد ورصده،

وإذ يذكر

*أ )* بأن القرارات 139 و140 و179 و180 و198 (المراجَعة في دبي، 2018) بشأن دور الاتحاد في وضع إحصاءات شاملة بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) بشأن *الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023‑2020* والقرار 200 (المراجَع في دبي، 2018) بشأن *برنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*، اللذين اعتمدا غايات ومؤشرات لرصد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي، وحددا روابط شاملة بين الغايات الاستراتيجية للاتحاد وغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يعترف

*أ )* بأن أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في إنتاج إحصاءات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل قياس مجتمع المعلومات، قاموا بتوحيد جهودهم لإنشاء "الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"؛

*ب)* بأن الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أدت إلى تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية وإطار منهجي لإصدار بيانات يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على النحو المنشود في الفقرة 115 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تعلن أنه "*ينبغي صياغة ونشر رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين، تبعاً للظروف الوطنية*"؛

*ﺏ)* القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) مع التركيز بالتحديد على تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية من جانب مكتب تنمية الاتصالات من أجل تجنب الازدواج في هذا المجال؛

*ج)* أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات كلف قطاع تنمية الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات من خلال خطة عمل بوينس آيرس إلى توفير الخدمات والمنتجات التالية:

• جمع وتنسيق ونشر البيانات والإحصاءات الرسمية عن مجتمع المعلومات، مصنفة بحسب الجنس والسن وغيرها من المميزات ذات الصلة في السياقات الوطنية، باستخدام مجموعة متنوعة من مصادر البيانات وأدوات النشر، مثل قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTI) والبوابة الإلكترونية لنافذة الاتحاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبوابة الإلكترونية لبيانات الأمم المتحدة وغيرها؛

• تحديد مصادر البيانات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء، والتجارة الإلكترونية واستكشاف جدوى استخدام تلك البيانات من أجل إعداد مؤشرات جديدة أو تحسين المؤشرات الحالية؛

• تحليل اتجاهات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاج التقارير البحثية الإقليمية والعالمية، مثل تقرير قياس مجتمع المعلومات وكذلك إحاطات إحصائية وتحليلية؛

• المقارنة المرجعية لتطورات مجتمع المعلومات وتوضيح أبعاد الفجوة الرقمية (باستخدام أدوات مثل الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة والفجوة الرقمية بين الجنسين؛

• وضع معايير وتعاريف ومنهجيات دولية بشأن إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وخصوصاً أعضاء الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، كي تنظر فيها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة؛

• توفير محفل عالمي لأعضاء الاتحاد والجهات الوطنية والدولية الأخرى صاحبة المصلحة لمناقشة قياسات مجتمع المعلومات، من خلال تنظيم ندوة المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTIS) وأفرقة الخبراء الإحصائية ذات الصلة بها؛

• تشجيع الدول الأعضاء على الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة من أوساط الحكومة والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني في سياق التوعية الوطنية بأهمية إنتاج ونشر بيانات عالية الجودة لأغراض السياسة العامة؛

• المساهمة في رصد الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة وخطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات والأهداف المدرجة في الخطة الاستراتيجية الخاصة بالاتحاد وبرنامج التوصيل لعام 2020، ووضع أطر القياس ذات الصلة بذلك؛

• الحفاظ على الدور الريادي في الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وأفرقة المهام ذات الصلة بها؛

• توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في جمع إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما عن طريق الاستطلاعات الوطنية، من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية وإنتاج الكتيبات والأدلة المنهجية.

*ﺩ )* نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة إلى مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الأخص الفقرات التالية في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات:

- الفقرة 113، التي دعت إلى وضع مؤشرات مناسبة ومعايير قياسية، بما في ذلك مؤشرات التوصيلية المجتمعية، لتوضيح حجم الفجوة الرقمية، بأبعادها المحلية والدولية، وإجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبع التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

- الفقرة 114، التي اعترفت بأهمية وضع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل قياس الفجوة الرقمية ولاحظت إطلاق الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

- الفقرة 115، التي نوهت بإطلاق الرقم القياسي للفرص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي للفرص الرقمية على أساس المؤشرات الرئيسية التي حددتها الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

- الفقرة 116، التي أكدت على أن تراعي القياسات والمؤشرات مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية؛

- الفقرة 117، التي دعت إلى استمرار تطوير هذه المؤشرات بالتعاون مع الشراكة العالمية بهدف تأمين فعّالية التكاليف وعدم ازدواجية العمل في هذا المجال؛

- الفقرة 118، التي دعت المجتمع الدولي إلى دعم القدرات الإحصائية للبلدان النامية[[17]](#footnote-20)1 عن طريق تقديم الدعم المناسب على المستويين الوطني والإقليمي؛

- الفقرة 119، التي يُعبَّر فيها عن الالتزام باستعراض ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية؛

- الفقرة 120، التي تشير إلى أن تبادل المعلومات المتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مسألة مهمة لعملية التقييم،

وإذ يسلِّط الضوء

*أ )* على المسؤوليات التي تعيَّن على قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) الاضطلاع بها نتيجةً لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، ولا سيما الفقرة 112 إلى الفقرة 120 منه؛

*ب)* على بيان رسالة الاتحاد، بصيغته المعتمدة بموجب القرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014) ولا سيما تعزيز وتيسير ودعم النفاذ ميسور التكلفة والشامل للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* على أن إعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017) ينص على أن *"أن قياس مجتمع المعلومات وإعداد المؤشرات/الإحصاءات المناسبة والقابلة للمقارنة والمصنفة بحسب الجنسين، وكذلك تحليل اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمر مهم للدول الأعضاء والقطاع الخاص على السواء بحيث تتمكن الدول الأعضاء من تحديد الفجوات التي* *تحتاج إلى تدخل في السياسات العامة ويتمكن القطاع الخاص من تحديد وإيجاد فرص الاستثمار؛ وينبغي على وجه الخصوص تركيز الاهتمام على الأدوات اللازمة لرصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"*؛

وإذ يعترف كذلك

بأن سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعدان المؤشرين الأهم للفجوة الرقمية،

وإذ يضع نصب عينيه

*أ )* أن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر واحدة من أهم مخرجات الاتحاد بالنسبة إلى الغالبية العظمى من أصحاب المصلحة العالميين المهتمين بمجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركين فيه (مثل الأكاديميين وصناع القرار في مجال الأعمال وصناع السياسات والهيئات التنظيمية)؛

*ب)* أن على مكتب تنمية الاتصالات في الات‍حاد أن يعمل، من أجل توفير المعلومات اللازمة لصانعي السياسات وجميع أصحاب المصلحة، على جمع مختلف إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعبر بشكل ما عن درجة تقدم النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والقدرة على تحمل تكاليفها في مختلف مناطق العالم، وعلى نشرها دورياً،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحدد المؤشرات والنقاط المرجعية الملائمة، بما في ذلك مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والقدرة على تحمل تكاليفها، كعناصر لمتابعة تلك الخطة وتقييمها؛

*ب)* أن دراسات سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) قد طورها قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) ويُنشر سنوياً منذ عام 2009؛

*ج)* أن القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالقيام بالاستعراض والمراجعة ومتابعة المقارنة المرجعية، بما في ذلك من خلال التشاور مع الدول الأعضاء والخبراء ودعوتهم إلى تقديم مساهمات، والعمل على أن تراعي مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI)، وسلّة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التطور الفعلي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية وكذلك اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطبيقاً لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يقـرر

1 أنه ينبغي للات‍حاد، بصفته وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أن يقود مهام جمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وجمع البيانات من أجل تقييم اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومن أجل قياس أثرها في تقليص الفجوة الرقمية، مع الإشارة بالقدر الممكن إلى أثرها في المسائل ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الاجتماعية المختلفة، والإدماج الاجتماعي، نتيجة للنفاذ إليها في مجالات التعليم، والصحة، والحكومة الإلكترونية، إلخ.، بما في ذلك تأثيرها في تطور جميع الأشخاص ونوعية حياتهم، مع تسليط الضوء على مساهمتها في التقدم والتنمية المستدامة؛

2 أنه ينبغي للات‍حاد أن يعزز من تنسيقه مع المنظمات الدولية الأخرى المشاركة في جمع البيانات عن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأن يضع، من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، مجموعة من المؤشرات الموحّدة لتحسين توفر ونوعية البيانات والمؤشرات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يدعم إعداد استراتيجيات وسياسات عامة وطنية وإقليمية ودولية،

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الات‍حاد من الاضطلاع بالمهام المبيّنة في فقرتَي "*يقرر*"1 و2 أعلاه؛

2 بكفالة أن توضع في الاعتبار مؤشرات التوصيلية المجتمعية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والقدرة على تحمّل تكاليفها في الاجتماعات الإقليمية والعالمية المعنية بتقييم متابعة خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/125 بشأن الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وظهور تحديات جديدة أمام الهدف الرامي إلى تهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع في سياق خطة التنمية المستدامة عام 2030 الأوسع نطاقاً؛

3 بضمان أن المشروعات، على الرغم من اختلاف أهدافها ونطاقها، تأخذ في الاعتبار البيانات، والمؤشرات، والأرقام القياسية الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند إجراء تحليل مقارِن لها وقياس نتائجها ،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتشجيع اعتماد الإحصاءات التي يعدها الات‍حاد فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستند بشكل أساسي إلى البيانات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء وأن ينشر هذه الإحصاءات بصفة دورية؛

2 بأن ينشر سنوياً سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التصنيفات والدراسات والرسوم البيانية والمؤشرات المرجعية والتحليل المتعمق لأفضل الممارسات الناجحة، للتعبير عن التقدم أو عدم التقدم في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والقدرة على تحمل تكاليفها، ودعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى المشاركة في مثل هذه العمليات؛

3 بوضع واستكمال أحدث الأدوات وقواعد البيانات المرئية والتحليلية المتعلقة بالإحصاءات والمؤشرات على موقع الاتحاد على شبكة الويب، وإتاحتها لعامة الجمهور، ولا سيما تلك المتعلقة بسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يسمح بإجراء مقارنات مع مرور الوقت، وكذلك سلاسل تاريخية، عبر المناطق والبلدان، وبحسب مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

4 بأن يتواصل مع المنظمات الدولية الأخرى البارزة وإدماج أفضل ممارساتها ومنهجياتها في جمع الإحصاءات والمؤشرات والتقارير والأدوات البيانية وتحليلها واستكمالها وعرضها؛

5 بأن يعزز الأنشطة المطلوبة لتحديد واعتماد مؤشرات جديدة بما في ذلك مؤشرات التطبيقات الإلكترونية بغرض قياس الأثر الحقيقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية البلدان؛

6 بأن يعزز الجهود الرامية إلى تعميم منهجيات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتفق عليها دولياً؛

7 بأن يحتفظ كاملاً، بفريق من الخبراء معني بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كي تقوم الدول الأعضاء بتطوير المؤشرات الحالية ومراجعة منهجياتها وتعاريفها بانتظام والقيام حسب الاقتضاء، بصياغة أي مؤشرات أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تكون مطلوبة؛

8 بعقد الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واجتماعات الخبراء بشكل دوري، وذلك بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والخبراء المعنيين بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرهم من المعنيين بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات؛

9 بأن يتعاون، مع الهيئات الدولية ذات الصلة، وخاصة الأطراف في الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، للعمل على تنفيذ هذا القرار،

يكلف الأمين العام

1 بأن يدرس الوظيفة المتعلقة بإحصاءات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات بهدف جعل الإحصاءات العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أولوية استراتيجية للاتحاد؛

2 بأن يعرض نتائج الدراسة أعلاه على المجلس لاستعراضها؛

3 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

إلى المشاركة بنشاط في تنفيذ هذا القرار بتقديم المعلومات المطلوبة عن النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والقدرة على تحمل تكاليفها إلى قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد من أجل وضع معايير قياسية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات على القرار 131 (المراجَع في بوسان، 2014) في ال‍ملحق I لتحقيق هدفين رئيسيين:

1 رفع أهمية وظيفة الإحصاءات في الات‍حاد ، وجعلها أولوية استراتيجية في الات‍حاد؛

2 الإقرار بأهمية الإحصاءات والمؤشرات والتصنيفات والدراسات والمؤشرات المرجعية وأفضل الممارسات بشأن أسعار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكاليفها وتعزيز أهميتها.

MOD IAP/63A1/37

القـرار 70 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد  
وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة  
من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة من أجل "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"؛

*ب)* بالقرار 55 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات الذي يشجع على تعميم منظور المساواة بين الجنسين في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU‑T)؛

*ج)* بالقرار 55 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

*ﺩ )* بالقرار 1327 الذي اعتمده ال‍مجلس في دورته لعام 2011 بشأن دور الات‍حاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين النساء والفتيات؛

*ﻫ )* باستنتاجات AC 1997-2 وقرار ال‍مجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) رقم 24/2012 بشأن إدماج وتعميم منظور المساواة[[18]](#footnote-22) بين الجنسين في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، والذي رحب بوضع خطة عمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNSWAP)[[19]](#footnote-23)2،

وإذ يلاحظ

*أ )* قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 64/289 بشأن الاتساق على نطاق المنظومة الذي اعتُمد في 21 يوليو 2010، والذي أنشأ هيئة في الأمم المتحدة تعنى بشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعرف باسم "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، وتتمثل ولايتها في ترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

*ب)* أن م‍جلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة أيّد في أبريل 2013 "خطة عمل لقياس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة" التي سيشارك الات‍حاد في إطارها في أنشطة النشر والتنسيق والاتصال والتواصل التي تشكل جزءاً من الاستراتيجية؛

*ج)* الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الخامسة والخمسين للجنة التابعة للأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة التي عُقدت في مارس 2011، فيما يتعلق بوصول النساء والفتيات إلى التعليم والتدريب والتكنولوجيا والعلوم ومشاركتهن في هذه المجالات؛

*ﺩ )* استنتاجات الدورة الحادية والستين للجنة المعنية بوضع المرأة (CSW) المنعقدة في عام 2017 بخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة في مكان عمل متغير[[20]](#footnote-24)3؛

*ﻫ )* استنتاجات الدورة الثانية والستين لهذه اللجنة المنعقدة في 2018 فيما يتعلق بالتحديات والفرص الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والتي وافقت فيها الدول على منع التحرش الجنسي والتحرش السيبراني والمطاردة السيبرانية والقضاء عليها[[21]](#footnote-25)4؛

*ﻭ )* الأهداف الخمسة المتفق عليها خلال قمة سيدات مجموعة العشرين (WOMEN 20/W20)، التي عقدت خلال اجتماع مجموعة العشرين في ألمانيا في عام 2017، لا سيما تلك التي تهدف إلى الإدماج الرقمي للمرأة في المهن القائمة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، بالإضافة إلى لدعم سيدات الأعمال؛

*ز )* قرار م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2013 الذي أقر سياسة الات‍حاد من أجل المساواة بين الجنسين وتعميمها (GEM) بهدف جعل الات‍حاد منظمة يُقتدى بها في قضايا المساواة بين الجنسين وتسخير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والرجال؛

*ﺡ)* أن الات‍حاد يُدرج في خطته الاستراتيجية قضايا المساواة بين الجنسين لإجراء المناقشات وتبادل الأفكار من أجل تحديد خطة عمل ملموسة عبر المنظمة بأكملها مع مواعيد محددة وأهداف،

وإذ يعترف

*أ )* بأن المجتمع ككل، خاصة في سياق مجتمع المعلومات والمعرفة، سيستفيد من مشاركة المرأة والرجل المتساوية في وضع السياسات واتخاذ القرارات وفي الوصول المتساوي إلى خدمات الاتصالات؛

*ﺏ)* بأن التنوع الإثني يمثل أيضاً أحد عوامل التمييز، حتى في مكان العمل ، وكثيراً ما يعرّض النساء اللواتي يكن في هذه الظروف إلى مزيد من الضعف؛

*ﺝ)* بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) أدوات في سبيل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة والفتيات، وجزء لا يتجزأ من عملية إقامة مجتمعات شاملة للجميع يساهم ويشارك فيها كل من الرجل والمرأة بشكل واضح؛

*د )* بأن بيان الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) حول تنفيذ نتائج القمة أعلن الحاجة إلى ضمان أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرار؛

*ﻫ )* بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، تضع كأحد أهدافها للتنمية المستدامة، الهدف 5، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتذكر في أهدافها تحسين استعمال التكنولوجيا الأساسية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص؛

*ﻭ )* بأن من الضروري للنساء في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاتي يتمتعن بسلطة صنع القرار بما في ذلك في الوزارات ذات الصلة والهيئات التنظيمية الوطنية والقطاع الخاص النهوض بأعمال الات‍حاد من أجل تشجيع الفتيات على اختيار مسار وظيفي في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والفتيات؛

*ز )* بوجود حاجة متزايدة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين لتمكين النساء والفتيات، مع اهتمام خاص بالنساء في المناطق الريفية والحضرية والمهمشة اللاتي يخضعن لقيود تقليدية تعزز التمييز؛

*ﺡ)* بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهم في إنشاء مجتمعات شاملة للجميع وقائمة على المساواة دون تمييز قائم على نوع الجنس وتحصل فيها النساء والفتيات على نفس الفرص ويمكنهن التمتع فيها بحياة خالية من العنف،

وإذ يعترف كذلك

*أ )* بالتقدم الذي تم تحقيقه، سواء في الات‍حاد أو بين الدول الأعضاء، في زيادة الوعي بأهمية تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع برامج عمل الات‍حاد وزيادة عدد النساء العاملات من الفئة الفنية في الات‍حاد، خاصة على مستوى الإدارة العليا، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في الوصول إلى الوظائف والأعمال في فئة الخدمات العامة؛

*ب)* بالنجاح الذي شهده "اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي ينظمه الات‍حاد والذي يُعقد سنوياً في الخميس الرابع من شهر أبريل؛

*ج)* بالاهتمام الكبير بأعمال الات‍حاد في مجال المساواة بين الجنسين والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة، ومنها جوائز متساوون في مجال التكنولوجيا (EQUALS) (قبل جوائز (GEM‑TECH)؛

*ﺩ )* بالمبادرة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي (EQUALS)، التي يشارك فيها الاتحاد، والتي تتكون من قادة الشركات والحكومات والمنظمات غير الهادفة للربح والمجتمعات والأفراد، من أجل الحد من الفجوة الرقمية بين الجنسين في العالم؛

*ﻫ )* بأن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصي، في توصيتها العامة رقم 37، بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ، بأن تضمن الدول حصول المرأة على التكنولوجيا لمنع الآثار السلبية للكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتخفيف من حدتها، وبأن تكون المرأة قادرة على استعمال التكنولوجيا والاستفادة منها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة والزراعة المستدامة،

وإذ يلاحظ كذلك

*أ )* الحاجة إلى أن يواصل الات‍حاد دراسة وتقييم تأثير تكنولوجيا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة بين الجنسين، من خلال جمع بيانات وإعداد إحصاءات، مصنفة حسب نوع الجنس والعمر؛

*ب)* الدور الذي ينبغي أن يمارسه الات‍حاد بوضع مؤشرات تتصل بالمساواة بين الجنسين في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها أن تسهم في الحد من التفاوت في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحيازتها وفي تعميم منظور المساواة بين الجنسين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

*ج)* الحاجة إلى مزيد من العمل لكفالة تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع سياسات الات‍حاد وفي برامج العمل وأنشطة نشر المعلومات والمنشورات ولجان الدراسات والمؤتمرات في الات‍حاد من خلال بناء القدرات؛

*د )* تعزيز مشاركة المرأة والفتيات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سن مبكرة لضمان مساهمة مجتمع المعلومات والمعرفة في تمكينهن؛

*ه‍ )* الحاجة إلى أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والفتيات وتسهيل نفاذهن إلى سوق العمل في المجالات غير التقليدية المتعلقة بالتكنولوجيا، فضلاً عن المهن القائمة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

التعديلات التي أدخلت على القرار 48 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن إدارة وتنمية الموارد البشرية، التي تحدد الإجراءات لتسهيل تعيين النساء في الات‍حاد،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 على دراسة سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بمجتمع المعلومات من أجل اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى تعميم منظور المساواة بين الجنسين في القطاعين الخاص والعام والهيئات الأكاديمية وأوساط الصناعة من أجل تشجيع الابتكار في تعلم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدم المساواة لفائدة الرجال والنساء وتعزيز تمكين النساء والفتيات مع تركيز خاص على المناطق الريفية والمناطق النائية؛

2 على استعراض ومراجعة سياساتها وممارساتها، حسب الاقتضاء، لكفالة تكافؤ الفرص بين كل من الرجال والنساء المرشحين للتعيين والاستخدام والتدريب والترقية على أساس من المساواة؛

3 على تيسير بناء القدرات وتوظيف الرجال والنساء على قدم المساواة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الوظائف العليا ذات المسؤولية في إدارات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات الحكومية والتنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية وفي المؤسسات وشركات القطاع الخاص، وخاصة تلك المعنية بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

4 على تعزيز وزيادة اهتمام النساء والفتيات بمهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة الفرص لهن للعمل في هذا المجال، مع التركيز الخاص على النساء والفتيات الريفيات، وذلك أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والتعليم مدى الحياة، وتعزيز السياسات التعليمية والخطط الدراسية في مجال العلوم والتكنولوجيا؛

5 على جذب المزيد من النساء والفتيات للعمل في مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، والاعتراف بإنجازات القيادات النسائية في المجالات ذات الصلة وخاصة في مجالات الابتكار؛

6 على تعزيز الاستثمار والبحوث في التكنولوجيات المستدامة وتشجيع المزيد من النساء للاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء وتطوير أعمالهن، وتعزيز إمكانية المساهمة في النمو الاقتصادي؛

7 على تأمين حق الحوامل والنساء اللاتي لديهن أطفال صغار من الاحتفاظ بوظيفتهن في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يقـرر

1 مواصلة الأعمال التي يقوم بها حالياً الات‍حاد الدولي للاتصالات، ولا سيما مكتب تنمية الاتصالات، للنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة لتعزيز دمج جوانب المساواة بين الجنسين في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التوصية باتخاذ تدابير بشأن اتباع سياسات وتطبيق برامج على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية بقصد تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات، لا سيما في البلدان النامية[[22]](#footnote-26)3؛

2 إعطاء أولوية عليا لإدماج سياسات المساواة بين الجنسين في إدارة الات‍حاد والتوظيف فيه وتسيير أعماله، بحيث يصبح الات‍حاد منظمة رائدة في تنفيذ قيم المساواة بين الجنسين والمبادئ ذات الصلة من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الرجال والنساء على السواء؛

3 إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للات‍حاد للفترة 2023-2020 والخطط اللاحقة علاوةً على الخطط التشغيلية لقطاعات الات‍حاد وأمانته العامة؛

4 أن يقوم الات‍حاد بجمع ومعالجة البيانات الإحصائية المقدمة من البلدان بحسب نوع الجنس والعمر وأن يضع مؤشرات تأخذ في الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين وتسلط الضوء على اتجاهات القطاع، فضلاً عن آثار استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحيازتها، بحسب نوع الجنس، على سد الفجوة الرقمية؛

5 الاضطلاع ببرنامج توجيهي مفتوح لمشاركة الدول الأعضاء والهيئات الأكاديمية، وحيث يمكن للشابات والفتيات أن يبدأن فيه دراستهن في مناهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ويكون لهن مرشد لمرافقتهن ونقل إليهن خبرته ومعرفته طوال فترة عملهن المهني،

يكلف ال‍مجلس

1 بإيلاء أولوية عالية لرصد سياسة الات‍حاد بشأن المساواة بين الجنسين وتعميمها (GEM) بحيث يصبح الات‍حاد منظمة يُقتدى بها من حيث المساواة بين الجنسين وتسخير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والفتيات والرجال والفتيان؛

2 بمواصلة المبادرات التي اتخذت على مدى السنوات الماضية والتوسع فيها والإسراع بعملية تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين، وكذلك التدابير الإيجابية إذا لزم الأمر في الات‍حاد ككل، وذلك في حدود الموارد الحالية بالميزانية، ضماناً لبناء القدرات وتشجيع تعيين المرأة في مناصب عليا، بما فيها مناصب الات‍حاد التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب؛

3 بدراسة إمكانية قيام الات‍حاد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، باتخاذ التدابير المناسبة لتأسيس منصة إقليمية للنساء، مكرسة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل العمل على ضمان إدراج منظور المساواة بين الجنسين في برامج العمل ونهج الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الات‍حاد وأن يقدم تقريراً سنوياً مكتوباً إلى ال‍مجلس بشأن التقدم في تنفيذ سياسة مبادرة EQUALS التي تبين توزيع فئات النساء والرجال داخل الات‍حاد، وكذلك مشاركة النساء والرجال في مؤتمرات الات‍حاد واجتماعاته وذلك من خلال بيانات إحصائية استناداً إلى نوع الجنس والعمر، وتوزيعها على البلدان الأعضاء؛

2 بأن يكفل إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع مساهمات الات‍حاد بشأن المجالات ذات الأولوية التي يتعين معالجتها من أجل تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015؛

3 بأن يولي اهتماماً خاصاً للتكافؤ بين الجنسين في تولي مناصب الفئة الفنية والفئات العليا في الات‍حاد، وخاصةً المناصب العليا؛

4 بأن يعطي الأولوية المناسبة للتكافؤ بين الجنسين المذكور أعلاه عند الاختيار بين مرشحين من النساء والرجال لديهم مؤهلات متساوية مع مراعاة التوزيع الجغرافي (الرقم 154 من دستور الات‍حاد) والمساواة بين النساء والرجال؛

5 بتعديل إجراءات الات‍حاد الخاصة بالتعيين لضمان أن يكون، في كل مرحلة من مراحل التعيين، ثلث المرشحين على الأقل الذين ينتقلون إلى المرحلة التالية من النساء، لتحقيق التكافؤ (50 في المائة) على المدى القصير، باعتبار ذلك هدفاً، إذا سمح عدد المرشحين المؤهلين من النساء والرجال والأكفاء بذلك؛

6 بأن يتأكد من أن كل قائمة من قوائم الاختيار المسبق المقدمة إلى الأمين العام من أجل التعيين، تتضمن امرأة، إلاّ في حال عدم وجود امرأة من المرشحين المؤهلين؛

7 بأن يضمن المساواة بين الجنسين في تشكيل اللجان النظامية التابعة للات‍حاد؛

8 بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن ما تحقق من نتائج وتقدم في إدخال منظور المساواة بين الجنسين في أعمال الاتحاد وفي تنفيذ هذا القرار؛

9 بتنظيم دورة تدريبية لجميع الموظفين بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأشخاص الذين يتولون مناصب قيادية؛

10 بالاستمرار في دعم تعميم المساواة بين الجنسين بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة من خلال مبادرات خاصة مثل مبادرة EQUALS وجائزة التكنولوجيا التي تمنحها مبادرة EQUALS للاعتراف والاحتفاء بمساهمات الأفراد والنماذج القيادية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

11 بمواصلة المشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين وقمة سيدات مجموعة العشرين (W20) من أجل التشجيع على سد الفجوة بين الجنسين واستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتمكين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للنساء والفتيات؛

12 بأن يبذل جهوده لتعبئة المساهمات الطوعية لهذا الغرض من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأي مصادر أخرى؛

13 بأن يشجع الإدارات على إعطاء فرص متكافئة للترشيحات من النساء والرجال لمناصب المسؤولين المنتخبين وأعضاء لجنة لوائح الراديو؛

14 بالتشجيع على إطلاق "الشبكة العالمية لصناع القرار من النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

15 بأن يرفع هذا القرار إلى علم الأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لزيادة التنسيق والتعاون في مجال وضع السياسات والبرامج والمشاريع التي ينفذها الات‍حاد والربط بين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض واستعمالها وامتلاكها من جانب النساء والفتيات، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتنميتهن بصورة متكاملة؛

16 بأن يفي بالتزامات تقديم التقارير على النحو المطلوب في خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

بضمان أن تمنح الأمانة العامة والمكاتب أولوية عالية للغاية للمساواة بين الجنسين عن طريق تقديم منح دراسية لحضور اجتماعات وأنشطة الاتحاد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن يواصل الترويج في أوساط وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في الات‍حاد وأعضاء قطاعاته "باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي يحتفل به سنوياً منذ عام 2011 يوم الخميس الرابع من شهر أبريل والذي تُدعى فيه شركات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات الأخرى التي لديها دوائر تعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسات التدريب في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجامعات ومراكز البحوث والوكالات الحكومية وجميع المؤسسات المتصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تنظيم أنشطة للفتيات والشابات، فضلاً عن التدريب عبر الإنترنت و/أو ورش عمل ومخيمات يومية ومخيمات صيفية من أجل تعزيز وزيادة اهتمام النساء والفتيات وزيادة إتاحة الفرص لهن للعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛

2 بدعوة المنظمات المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم إلى الانضمام إلى الاحتفال باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن توفير التدريب عبر الإنترنت و/أو ورش عمل ومخيمات يومية وغيرها من الأحداث؛

3 بمواصلة نشر على نطاق واسع من خلال موقع الاتحاد على الويب الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الأعضاء حول العالم بمناسبة الاحتفال "باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، فضلاً عن إنجازات هذه الأنشطة؛

4 بمواصلة عمل مكتب تنمية الاتصالات في إطار تشجيع استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات، مما يساعدهن على التصدي لأوجه التفاوت وتيسير اكتساب المهارات اللازمة في الحياة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى تقديم مساهمات طوعية للات‍حاد لتسهيل تنفيذ هذا القرار إلى أقصى حد ممكن؛

2 إلى الاحتفال سنوياً باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوم الخميس الرابع من شهر أبريل والتوعية به، والقيام كلما دعت الحاجة بتبادل الدروس المستفادة من تلك الأنشطة مع مكتب تنمية الاتصالات، ودعوة شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الشركات التي لديها دوائر تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤسسات التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجامعات ومراكز البحوث والوكالات الحكومية وجميع المؤسسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تنظيم يوم مفتوح للفتيات؛

3 إلى تقديم الدعم والمشاركة الفعّالة في أعمال مكتب تنمية الاتصالات في إطار تشجيع استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتيات؛

4 إلى المشاركة الفعّالة في إطلاق "الشبكة العالمية لصناع القرار من النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الرامية إلى تشجيع عمل الات‍حاد في إطار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات بما في ذلك من خلال إقامة شراكات وبناء علاقات تآزر بين الشبكات الحالية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن تعزيز الاستراتيجيات الناجحة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في المناصب العليا في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارات والحكومات والهيئات التنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الات‍حاد، وفي القطاع الخاص؛

5 إلى تسليط الضوء على منظور المساواة بين الجنسين في المسائل قيد الدراسة في إطار لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات وبرامج خطة عمل بيونس آيرس؛

6 إلى مواصلة تطوير الأدوات الداخلية والمبادئ التوجيهية بشأن البرامج في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

7 إلى تعزيز البرامج وإجراءات النشر وآليات الدعم التي تحمي النساء والفتيات من جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والتي تؤثر على تنميتهن في الميدان الاجتماعي والمهني والاقتصادي، بما في ذلك اللاتي يعيشن في المناطق الريفية وفي وضع من الضعف؛

8 إلى التعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين لديهم خبرة كبيرة في مجال تعميم منظور المساواة بين الجنسين في المشاريع والبرامج، بغية توفير تدريب متخصص للنساء على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

9 إلى تقديم الدعم اللازم، عن طريق الانضمام إلى برنامج التوجيه، بحيث يتسنى للنساء والفتيات الوصول إلى الدراسة والعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال إتاحة الفرص وتحبيذ إدماجهن في عمليات التدريس والتعلم و/أو تشجيع تدريبهن المهني؛

10 إلى دعم و/أو تشجيع تمويل الدراسات والمشاريع والمقترحات التي تسهم في التغلب على عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها لتمكين النساء والفتيات؛

11 إلى القيام سنوياً بترشيح من يستحق من المنظمات والأفراد جائزة التكنولوجيا التي تمنحها مبادرة EQUALS؛

12 إلى تأمين إنجاز الهدف 5 من خطة التمية المستدامة لعام 2030.

**الأسباب:** تقترح هذه المساهمة مراجعة نص القرار 70 لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن *"تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"*.

والتغييرات الرئيسية تتعلق بما يلي:

(1 تحديث الإحالات المرجعية إلى قرارات الجمعيات و/أو المؤتمرات العالمية، ومؤتمر المندوبين المفوضين نفسه.

(2 تحديث المبادرات المعنية بمسألة المساواة بين الجنسين.

(3 إدماج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

(4 إدماج تنفيذ برنامج توجيهي للفتيات والشابات.

مع الأخذ في الاعتبار أن الات‍حاد يتكون من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والهيئات الأكاديمية، تنظيم برنامج توجيهي تنقل من خلاله القطاعات، من الحكومات وفضلاً عن القطاع الخاص، خبراتها ومعرفتها إلى الشابات والفتيات خلال فترة دراستهن.

(5 دعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى تعزيز البرامج وإجراءات النشر وآليات الدعم التي تحمي النساء والفتيات من جميع أشكال التمييز، فضلاً عن استراتيجيات لمنع العنف السيبراني والمطاردة السيبرانية ضد النساء والفتيات، والتي تؤثر على تنميتهن في المجالات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية، بما في ذلك اللاتي يعيشن في المناطق الريفية وفي حالة من الضعف؛

MOD IAP/63A1/38

القـرار 101 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يُذكّر

*أ )* بالقرارات 102 و130 و133 و180 (المراجَعة في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ﺝ)* بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، خاصة الفقرة 27 ج)، والفقرة 50 د) لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، فيما يتعلق بالتوصيلية الدولية للإنترنت؛

*د )* بأن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) قضى في بيانه (جنيف، 2014) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ورؤيته للقمة العالمية لما بعد عام 2015، بأن أحد مجالات الأولوية التي يجب أن يتناولها برنامج التنمية لما بعد 2015 هو "(...) تشجيع النشر الكامل للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) من أجل ضمان استدامة حيز العناوين على الأمد البعيد، وخصوصاً في ضوء التطورات المقبلة لإنترنت الأشياء"؛

*ﻫ )* بالرقم 196 من اتفاقية الات‍حاد، الذي يدعو لجان دراسات تقييس الاتصالات بأن تولي ما يجب من الاهتمام لدراسة المسائل وصياغة التوصيات المتعلقة مباشرة بإقامة الاتصالات في البلدان النامية[[23]](#footnote-27)1 وتنميتها وتحسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

*ﻭ )* بأن القرار 23 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي للإنترنت يشير إلى "أن عناصر التكاليف التي تتحملها الجهات التي تتولى التشغيل، سواء أكانت إقليمية أم محلية، تتوقف جزئياً إلى حد كبير على نوع التوصيل (العبور، أو الحركة المتبادلة بين النظراء) وتيسر البنية التحتية للتوصيل الوسيطي ولاتصالات المسافات الطويلة وتكاليفها" فيما يتعلق بالبلدان النامية، أنه قد يحدث أن تُنقل الرسوم الإضافية التي تطبقها دولة عضو، لا سيما من بلدان العبور، على الأطراف العاملة على المستوى الوطني (بما فيها وكالات التشغيل المعترف بها) من خلال التعريفات إلى الأطراف (بما فيها وكالات التشغيل المعترف بها) التي تعمل في الخارج بموجب قواعد دولة عضو أخرى؛

*ﺯ )* بالقرار 69 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن النفاذ إلى موارد الإنترنت واستعمالها على أساس غير تمييزي؛

*ﺡ)* بالقرار 64 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت وتيسير الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت ونشره؛

*ﻁ)* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات والذي يبرز المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويلاحظ أن الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح أيضا في حد ذاته مؤشرا وتطلعا إنمائيا؛

*ﻱ)* بآراء المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن تشجيع تعزيز نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وتوصيلية النطاق العريض ونشر واعتماد الإصدار السادس IPv6 ونهج متعدد الأطراف لإدارة الإنترنت وعملية التعاون المحسنة،

وإذ يدرك

*أ )* أن أحد أهداف الات‍حاد هو السعي إلى إيصال التكنولوجيات الجديدة للاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

*ب)* أن أحد أهداف الاتحاد هو تشجيع وتعزيز مشاركة الكيانات والمنظمات في أنشطة الاتحاد وتعزيز التعاون المثمر والشراكات بين هذه الكيانات والمنظمات والدول الأعضاء؛

*ﺝ)* أن على الات‍حاد، بغية تحقيق أهدافه، أن يضطلع بعدة أمور من بينها تسهيل التقييس العالمي للاتصالات، مع تأمين نوعية خدمة مرضية،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن التطورات في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات بما في ذلك تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) المستعملة لأغراض الإنترنت وما سيطرأ من تطورات حول هذا البروتوكول، لا تزال تمثل قضية ذات أهمية حاسمة بوصفها محركاً مهماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية في القرن الحادي والعشرين؛

*ب)* الحاجة إلى الحفاظ على تعدد اللغات وتعزيزه على شبكة الإنترنت من أجل مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع؛

*ج)* أن الإنترنت تسمح بإدخال تطبيقات إضافية جديدة لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم على تكنولوجيتها؛

*د )* أنه على الرغم من بعض التحديات المتعلقة بجودة الخدمة وارتفاع تكلفة التوصيلية الدولية، تساهم هذه التطبيقات الجديدة في خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمستويات أعلى من الفوائد الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، بتوفير قنوات جديدة بين المواطنين وشركات الأعمال والحكومات لتبادل المعارف وزيادتها، فضلاً عن المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم وعملهم مع تمكين نفاذ أعداد أكبر من الأفراد إلى الخدمات والبيانات التي ربما كانت صعبة المنال وباهظة الثمن قبل ذلك؛

ه‍ ) *أن تطور النطاق العريض والزيادة في الطلب على النفاذ إلى الإنترنت، خاصةً في البلدان النامية، يولدان الحاجة إلى توصيلية دولية للإنترنت ميسورة التكلفة؛*

*ﻭ )* أنه ينبغي مواصلة بحث نتائج الدراسات بشأن تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت، لا سيما فيما يخص البلدان النامية، من أجل تحسين توصيلية الإنترنت ميسورة التكلفة؛

*ﺯ )* القرار 1 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT) بشأن "التدابير الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول ال‍جزرية الصغيرة النامية (SIDS) من أجل النقل والتوصيل بشبكات الألياف البصرية الدولية"؛

*ﺡ)* أن القرار 77 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يعترف بعمل جمعية الإنترنت واتحاد نقاط تبادل الإنترنت والرابطات الإقليمية لنقاط تبادل الإنترنت وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم إنشاء نقاط تبادل الإنترنت في البلدان النامية لزيادة تحسين التوصيلية؛

*ﻁ)* أن القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة رحب بتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانتشارها بشكل ملحوظ، بفضل إسهامات القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريبا، وأوجدت فرصاً جديدة للتواصل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج أعمال جديدة، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في سائر القطاعات، ونشير في الوقت ذاته إلى التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد (ITU‑D) قد أحرز تقدماً كبيراً وقام بدراسات عديدة بشأن تعزيز البنية التحتية واستعمال شبكة الإنترنت في البلدان النامية، من خلال خطة عمل حيدر آباد لعام 2010 وخطة عمل 2014 والآن خطة عمل بيونس آيرس التي أيدت استمرار هذه الدراسات؛

*ب)* أن الدراسات تجري في قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد (ITU‑T) عن مختلف المسائل المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك التشغيل البيني للخدمات مع شبكات الاتصالات الأخرى، والترقيم، ومتطلبات التشوير والجوانب المتعلقة بالبروتوكولات، والأمن وتكاليف عناصر البنية التحتية، والشبكات الحالية والتطور إلى شبكات المستقبل؛

*ج)* أن العمل مستمر في الكيانات والمنظمات الدولية الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN)، ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR)، وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، وجمعية الإنترنت، واتحاد نقاط تبادل الإنترنت، والرابطات الإقليمية لنقاط تبادل الإنترنت للنهوض بقابلية التشغيل البيني والتقييس واستنباط ونشر تطبيقات وخدمات جديدة وتوصيلية دولية ميسورة التكلفة، خاصةً في البلدان النامية؛

*ﺩ )* أن الاتفاق العام للتعاون بين قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد وجمعية الإنترنت (ISOC)/فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، المشار إليه في الإضافة 3 من السلسة A من توصيات قطاع تقييس الاتصالات، لا يزال قائماً،

وإذ يعترف

*أ )* بأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت قد تطورت لتصبح وسطاً يتم النفاذ إليه على نحو واسع لأغراض التجارة والاتصالات في العالم، ولذلك تقوم الحاجة إلى مواصلة تحديد الأنشطة المتصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت فيما يتعلق بما يلي، على سبيل المثال:

’1‘ البنية التحتية والتشغيل البيني والتقييس؛

’2‘ تخصيص الأسماء والعناوين في الإنترنت؛

’3‘ نشر المعلومات المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والآثار والفرص المترتبة على تطورها ونشرها؛

’4‘ الدعم والمشورة المتاحان للدول الأعضاء في الاتحاد، من الاتحاد والكيانات والمنظمات الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، لا سيما البلدان النامية؛

*ب)* بأن أعمالاً هامة بشأن الشبكات المتصلة ببروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت تجري في إطار الات‍حاد الدولي للاتصالات وهيئات دولية أخرى؛

*ج)* بأن نوعية الخدمة في الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ينبغي أن تتسق مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد والمعايير الدولية الأخرى المعترف بها؛

*د )* بأن المصلحة العامة تقتضي أن تكون الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والشبكات الأخرى للاتصالات قادرة على التشغيل البيني وأن تحقق في الوقت نفسه، إمكانية الوصول إليها عالمياً، أخذاً في الاعتبار الفقرة *ج)* أعلاه،

يطلب من قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد

أن يطور ويعزز أنشطته التعاونية بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت مع المنظمات التي تضطلع بمسؤوليات فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، مثل مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد نقاط تبادل الإنترنت والرابطات الإقليمية لنقاط تبادل الإنترنت والمنظمات الأخرى ذات الصلة المعترف بها فيما يتعلق بالتوصيل البيني مع شبكات الاتصالات القائمة والشبكات المستقبلية،

يطلب من القطاعات الثلاثة

1 مواصلة النظر في برامج عملها بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والشبكات المستقبلية وتحديثها، بما في ذلك تعزيز التعاون مع الكيانات والمنظمات الأخرى لصالح الدول الأعضاء؛

2 تعزيز التنسيق بين مسؤولياتها المختلفة فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، ولا سيما تلك المتعلقة بتطبيق نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005) والنظر في إعلان الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 بشأن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي اعتُمد في الحدث الرفيع المستوى الذي نسقه الاتحاد،

يقـرر

1 أن يستكشف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الات‍حاد والمنظمات المختصة المشاركة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية، بما فيها مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN)، وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR)، وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، وجمعية الإنترنت (ISOC)، واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل، بما في ذلك من خلال اتفاقات تعاون حسب الاقتضاء، سعيا لتشجيع زيادة مشاركة وانخراط أعضاء الاتحاد في إدارة الإنترنت وتعزيز توفير توصيلية دولية ميسورة التكلفة بهدف تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي؛

2 أن يستفيد الات‍حاد ويعزز على أكمل وجه من الفرص المتاحة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والناشئة عن نمو الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت، طبقاً لأهداف الات‍حاد ولنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، مع مراعاة أهمية جودة الخدمات وأمنها ومعقولية أسعار التوصيلية الدولية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

3 أن يحدد الات‍حاد بصورة واضحة لجميع أعضائه من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وللجمهور بصورة عامة، جميع المسائل المتصلة بشبكة الإنترنت والتي تقع ضمن المسؤوليات التي يضطلع بها الات‍حاد بموجب نصوصه الأساسية، والأنشطة المذكورة في الوثائق المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي يضطلع الات‍حاد بدور فيها؛

4 أن يساعد الاتحاد الدول الأعضاء في تحديد المشورة والدعم المتاحين من الكيانات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، والحصول عليهما، من أجل النهوض بتنمية الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ونشرها؛

5 أن يستمر الات‍حاد في تعاونه مع المنظمات الأخرى المختصة لضمان أن يؤدي النمو الذي تشهده الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، إلى جانب الشبكات التقليدية ومع أخذ هذه الشبكات بعين الاعتبار، إلى توفير أكبر قدر ممكن من المزايا للمجتمع العالمي، وأن يستمر الات‍حاد حسب الحاجة في المشاركة في أي مبادرات دولية جديدة متصلة بهذه المسألة بشكل مباشر مثل المبادرة المشكلة لهذه الغاية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الشبكات عريضة النطاق في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالنطاق العريض من أجل التنمية الرقمية؛

6 أن يدعو قطاع التقييس في الات‍حاد، ولا سيما لجان الدراسات التابعة له، إلى مواصلة تحليل موارد تعريف الهوية/الترقيم الخاصة بالاتصالات؛

7 أن يدعو قطاع تنمية الاتصالات، وعلى الأخص لجنة الدراسات 1، إلى تيسير حصول الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على معلومات تتناول أفضل التوجيهات العملية المتاحة من قطاع تقييس الاتصالات وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد نقاط تبادل الإنترنت وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين؛

8 أن يواصل وضع استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمي ميسورة التكلفة، على النحو الذي تدعو إليه الفقرة 50 د) من برنامج عمل تونس (2005)، وبالتالي المساهمة في نشر الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت،

يكلف الأمين العام

1 بإعداد تقرير سنوي يعرضه على م‍جلس الات‍حاد، متضمناً المدخلات الملائمة التي تقدمها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والقطاعات الثلاثة والأمانة العامة، يلخص فيه تلخيصاً شاملاً الأنشطة التي يقوم بها الات‍حاد بالفعل فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وأي تغييرات لاحقة فيها، بما في ذلك تطوير ونشر الشبكات المستقبلية، وكذلك أدوار المنظمات الدولية المعنية الأخرى والأنشطة التي تؤديها، ويصف مشاركتها في مسائل الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، على أن يبين التقرير درجة التعاون بين الات‍حاد وتلك المنظمات، مع استخلاص المعلومات اللازمة من المصادر المتوفرة القائمة، كلما أمكن، ومتضمناً مقترحات محددة حول تحسين أنشطة الات‍حاد وهذا التعاون، ويجب أن يوزع هذا التقرير بشكل واسع على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة والأفرقة المعنية الأخرى قبل دورة ال‍مجلس بشهر واحد؛

2 بعرض مشروع للتقرير المشار إليه في الفقرة 1 من *"يكلف الأمين العام"* في اجتماع مفتوح لفريق العمل التابع للمجلس (الإنترنت) للتعليق عليه ومناقشته من جانب أصحاب المصلحة كافة على أن تؤخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار عند إعداد تقريره النهائي إلى المجلس؛

3 بمواصلة تنفيذ أنشطة تعاونية تتصل بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها، مرحلة جنيف لعام 2003 ومرحلة تونس لعام 2005، والنظر في القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتمدته الجمعية العامة بوصفه الوثيقة الختامية لاستعراضها العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

4 بمواصلة إذكاء الوعي بالأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة لتوصيلية ميسورة التكلفة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتوفير إمكانيات بناء القدرات للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، لتوصيل غير الموصولين، بما في ذلك قيام المكاتب الإقليمية للات‍حاد بتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك من خلال التعاون والتنسيق مع الكيانات والمنظمات التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

2 بتنسيق الإجراءات لتوفير التدريب والمساعدة التقنية فيما يتعلق بنماذج التوصيلية،

يدعو ال‍مجلس

إلى النظر في التقرير المشار إليه في الفقرة *يكلف الأمين العام* 4، ومراعاة أي تعليقات، إن وجدت، قد تقدمها الأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة عن طريق مديري مكاتب هذه القطاعات حول تنفيذ هذا القرار، واتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة في الأعمال الحالية التي تجريها قطاعات الات‍حاد ومتابعة التقدم المحرز في هذه الأعمال، والمساهمة، ضمن نطاق مختلف لجان الدراسات، في وضع توصيات للشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت تتبع المعايير التقنية للمنظمات التقنية ذات الصلة؛

2 إلى زيادة التوعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بين جميع الأطراف غير الحكومية المهتمة وإلى تيسير مشاركتها في أنشطة الات‍حاد والمنظمات الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت في هذا المضمار وسائر الأنشطة الأخرى ذات الصلة الناجمة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)؛

3 إلى إذكاء الوعي بالأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة لتوصيلية ميسورة التكلفة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة.

**الأسباب:** تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديلات على القرار 101. ويتمثل الهدف من هذا المقترح إدراج عناصر جديدة تعزز مقترح والمؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT).

MOD IAP/63A1/39

القـرار 179 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* القرار 67 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد الدولي للاتصالات (ITU-D) في حماية الأطفال على الخط؛

*ب)* القرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن شبكة الإنترنت تؤدي دوراً بالغ الأهمية في مجال توفير التعليم للأطفال في العالم، وإثراء المناهج الدراسية وتساعد على تخطي الحواجز اللغوية وغيرها من الحواجز القائمة بين الأطفال في جميع البلدان؛

*ب)* أن شبكة الإنترنت أصبحت منبراً رئيسياً لأنواع كثيرة ومختلفة من الأنشطة التعليمية والثقافية والترفيهية للأطفال؛

*ج)* أن الأطفال من بين المستعملين الأكثر نشاطاً للإنترنت؛

*د )* أن الآباء وأولياء الأمور والمعلمين المسؤولين عن أنشطة الأطفال قد يحتاجون إلى إرشادات متعلقة باستراتيجيات الوساطة بشأن كيفية حماية الأطفال على الخط؛

*ﻫ )* أن مبادرات حماية الأطفال على الخط دأبت دوماً على النظر في تمكين الطفل على الخط وإيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوازن على قدم المساواة بين حقوق الأطفال في الحماية من الأذى وبين حقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الخاصة بالفرص المتاحة على الخط؛

*و )* أن ثمة حاجة ماسة ومطلباً عالمياً لحماية الأطفال من الاستغلال وتعرضهم للمخاطر والاحتيال عند استخدامهم للإنترنت أو عند استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ز )* تنامي تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنوعها وانتشار النفاذ إليها على الصعيد العالمي، لا سيما الإنترنت، وتزايد استخدام هذه التكنولوجيات على نطاق واسع من جانب الأطفال دون وساطة أو رقابة أو توجيه؛

*ح)* أن من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية لحماية الأطفال على الإنترنت على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي من أجل معالجة مسألة الأمن السيبراني فيما يتعلق بالأطفال؛

*ﻁ)* الحاجة إلى التعاون الدولي ومواصلة اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالمسؤولية الاجتماعية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل استخدام مختلف الأدوات المتاحة لبناء الثقة في استخدام شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بما يحد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال؛

*ﻱ)* أن حماية الأطفال على الخط موضوع يخص الصالح العام على الصعيد الدولي وهو مدرج ضمن أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي؛

*ﻙ)* أن مبادرة حماية الأطفال على الخط تضم شبكة تعاونية وطنية وإقليمية ودولية تعمل بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين من أجل النهوض بحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم توجيهات بشأن السلوك الآمن على الخط،

وإذ يذكّر

*أ )* باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 واعتُرف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحماية الطفل وحماية الأطفال على الخط؛

*ب)* بأن الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل قد تعهدت في هذه الاتفاقية بأن تحمي الطفل من كل أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي وبأن تتخذ، لهذا الغرض، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع: ( أ ) حمل أو إكراه الطفل على مزاولة أي نشاط جنسي غير مشروع؛ (ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في البغاء أو غيره من الممارسات الجنسية غير المشروعة؛ (ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الإباحية (المادة 34)؛

*ج)* بأن على الدول الأطراف أن تتخذ، عملاً بالمادة 10 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (نيويورك، 2000) بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، كل الخطوات اللازمة لتقوية التعاون الدولي عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية لمنع وكشف وتحري ومقاضاة ومعاقبة الجهات المسؤولة عن أفعال تنطوي على بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية والسياحة الجنسية؛ وأن تعزز أيضاً التعاون والتنسيق الدوليين بين سلطاتها والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الدولية؛

*د )* بالقرار رقم 20/8 الذي اعتمده م‍جلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 5 يوليو 2012 والذي أكد "أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت، يجب أن تحظى بالحماية أيضاً على الإنترنت"؛

*ﻫ )* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترفت، في التزام تونس لعام 2005 (الفقرة 24)، بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نموهم، وحثت الدول الأعضاء على تعزيز العمل الرامي إلى حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأكدت أن مصالح الأطفال هي من أهم الاعتبارات؛ وبناءً على ذلك، حدد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (الفقرة 90 ف)) الالتزام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك بجملة سبل منها تضمين خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية السياسات والأطر التنظيمية والذاتية التنظيم والأطر والسياسات الأخرى الفعّالة في حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* بأن فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG‑Internet) الذي تحدد دوره في م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2009، أجرى مشاورة مفتوحة بشأن مسألة حماية الأطفال والشباب من الإساءة والاستغلال لفهم كيفية مناقشتها، كواحدة من قضايا السياسة العامة، داخل نطاق عمل فريق العمل هذا؛

*ز )* بالقرار 1306 الصادر عن م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2009، والذي أنشأ بموجبه فريق عمل لحماية الأطفال على الخط (WG‑COP) بمشاركة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وحدد ولاية هذا الفريق أعضاء الات‍حاد بالتعاون الوثيق مع أمانة الات‍حاد؛

*ح)* بأنه نُظّم، أثناء منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2012 الذي عُقد في جنيف، اجتماع مع الشركاء في مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) حيث اتفق على العمل بتعاون وثيق مع معهد سلامة الأسرة على الإنترنت (FOSI) ومؤسسة رصد الإنترنت (IWF) من أجل تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول الأعضاء،

وإذ يذكّر كذلك

*أ )* بأن الات‍حاد هو المنسق/المسهل لخط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

*ب)* بأن مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) طُرحت على الجزء رفيع المستوى من ال‍مجلس في دورة 2008، حيث صدّق عليها عالمياً رؤساء الدول والوزراء ورؤساء المنظمات الدولية؛

*ج)* بأن الات‍حاد وضع، بالتعاون مع أعضاء مبادرته لحماية الأطفال على الخط، أربع مجموعات من المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني، وهي مبادئ توجيهية للأطفال، ومبادئ توجيهية للآباء وأولياء الأمور والمعلمين، ومبادئ توجيهية للصناعة، ومبادئ توجيهية لصانعي السياسات؛

*د )* بأنه على الرغم من الصعوبات التقنية التي تحول دون وضع رقم واحد منسق على الصعيد العالمي، مثلما يرد في الإضافة 5 للتوصية (2009/11) ITU‑T E.164، فإن المساهمات التي يمكن أن تقدمها مختلف لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) تتسم بأهمية بالغة في تحديد الحلول والأدوات العملية التي تسهِّل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصَّصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم،

وإذ يأخذ في الاعتبار

*أ )* المناقشات التي جرت والملاحظات التي أُبديت في اجتماعات فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط (CWG‑COP)؛

*ب)* ضرورة مواصلة العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للتوصل إلى الحلول التكنولوجية والإدارية والتنظيمية المتاحة من أجل حماية الأطفال على الخط، وتطبيقات ابتكارية لتيسير تواصل الأطفال مع مراكز تلقي المكالمات على خطوط مساعدة الأطفال لحماية الأطفال على الخط؛

*ج)* الأنشطة التي يقوم بها الات‍حاد في مجال حماية الأطفال على الخط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

*د )* الأنشطة المضطلع بها في كثير من البلدان في السنوات الأخيرة؛

*ﻫ )* الدعوة التي وجهتها القمة العالمية للشباب لما بعد عام 2015 (BYND2015) (سان خوسيه، كوستاريكا، 2013) للدول الأعضاء إلى وضع سياسات لجعل المجتمعات المحلية على الإنترنت سالمة ومأمونة،

يقـرر

1 أن يستمر الات‍حاد في مبادرة حماية الأطفال على الخط باعتبارها منبراً لزيادة الوعي وتبادل أفضل الممارسات بشأن قضايا سلامة الأطفال على الخط؛

2 أن يواصل الات‍حاد تقديم المساعدة والدعم للدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية[[24]](#footnote-29)1، من أجل وضع وتنفيذ خارطات طريق من أجل مبادرة حماية الأطفال على الخط؛

3 أن يواصل الات‍حاد التنسيق بشأن مبادرات حماية الأطفال على الخط مع أصحاب المصلحة المعنيين،

يطلب من ال‍مجلس

1 الإبقاء على فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط، لكي يسهل على الأعضاء التقدم بمساهماتهم وتوجيهاتهم بشأن دور الات‍حاد في حماية الأطفال على الخط؛

2 العمل على تيسير إسهام جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم في فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط لضمان أقصى قدر من التعاون في تنفيذ هذا القرار؛

3 تشجيع فريق العمل التابع للمجلس المعني بحماية الأطفال على الخط على إجراء مشاورات على الخط لمدة يوم واحد للشباب قبل اجتماعات الفريق للاستماع إلى آرائهم ورؤاهم بشأن مختلف المسائل المتعلقة بحماية الأطفال على الخط؛

4 مواصلة إتاحة جميع الوثائق الصادرة المتعلقة بقضايا حماية الأطفال على الخط للجمهور بدون حماية بكلمة مرور،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل تحديد الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال والتنسيق معها، حسبما يتناسب، بهدف إقامة شراكات لتعظيم وتوحيد الجهود في هذا المجال الهام؛

2 بأن ينسق جهود الات‍حاد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات المعنية بهذه المسألة من أجل المساهمة في المستودعات العالمية القائمة بمعلومات مفيدة، وإحصاءات وأدوات تتعلق بحماية الأطفال على الخط؛

3 بأن يواصل تنسيق أنشطة الات‍حاد مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على التداخل المحتمل بين هذه الأنشطة؛

4 بإحاطة أعضاء مبادرة حماية الأطفال على الخط علماً بهذا القرار، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة بهدف زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في حماية الأطفال على الخط؛

5 بتقديم تقرير مرحلي عن نتائج تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين؛

6 بمواصلة نشر وثائق وتقارير فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط وتوزيعها على جميع المنظمات الدولية والجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مثل هذه الأمور، بحيث يمكن أن تتعاون بشكل كامل؛

7 بتشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على تقديم أفضل الممارسات بشأن القضايا المتعلقة بحماية الأطفال على الخط،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 بأن يواصلوا تنسيق الأنشطة المتصلة بتنفيذ حماية الأطفال على الخط فيما يتعلق بفعالية تطبيق الفقرات 1 و2 و3 من *"يقرر"،* لتفادي التداخل في الأنشطة بين المكاتب والأمانة العامة؛

2 بالعمل على تحسين صفحة حماية الأطفال على الخط في الموقع الإلكتروني للات‍حاد لإثرائها بالمعلومات من أجل جميع المستخدمين، ضمن الموارد المتاحة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 برفع تقرير سنوي إلى ال‍مجلس، حسب الاقتضاء، بشأن تنفيذ القرار 67 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

2 بالتعاون الوثيق مع فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط وفريق عمل ال‍مجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، بغية تفادي ازدواجية الجهود وتحصيل أفضل النواتج الممكنة من خلال العمل على مسائل الدراسة بقطاع تنمية الاتصالات ومع المبادرات الإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال على الخط؛

3 بأن ينسق مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بغية إقامة شراكات من أجل تعظيم الجهود في هذا المجال الهام؛

4 بمساعدة البلدان النامية بلفت انتباهها لأقصى قدر ممكن لقضية حماية الأطفال على الخط؛

5 بأن ينشر المبادئ التوجيهية التي وضعها الات‍حاد، بالتعاون مع الشركاء في مجال حماية الأطفال على الخط، من خلال المكاتب الإقليمية للات‍حاد والكيانات المعنية؛

6 بأن ينشر أُطر منهجية لإنتاج البيانات والإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط بغية تحقيق أقصى حد من مقارنة البيانات على الصعيد العالمي فيما بين البلدان وأقصى تنمية للقدرات من أجل إنتاج البيانات طوعياً؛

7 بالنظر في احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة من خلال حملات توعية حالية ومستقبلية، تنفذ بالتنسيق مع مكتب تقييس الاتصالات وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والبلدان المعنية،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتشجيع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات على أن تستطلع، كل ضمن إطار اختصاصاتها، وبالنظر إلى المستجدات التكنولوجية، خيار تحديد حلول وأدوات عملية لتسهيل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم، وتشجيع الدول الأعضاء، ريثما يتم ذلك، على تشجيع تخصيص أرقام هاتفية على أساس إقليمي لهذا الغرض؛

2 بتشجيع لجنة الدراسات 2 لقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) على مواصلة استكشاف خيار إدخال رقم واحد على الصعيد العالمي في المستقبل، لحماية الأطفال على الخط؛

3 بمساعدة لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات في أنشطتها المختلفة المتعلقة بحماية الأطفال على الخط بحيث يتم القيام بها بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الانضمام والاستمرار في المشاركة النشطة في فريق العمل التابع للمجلس والمعني بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الات‍حاد ذات الصلة من أجل المناقشة وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات على نحو شامل بشأن المسائل القانونية والتقنية والتنظيمية والإجرائية بالإضافة إلى بناء القدرات والتعاون الدولي، من أجل حماية الأطفال على الخط؛

2 إلى توفير معلومات لأغراض التثقيف ومن أجل حملات توعية المستهلك الموجهة إلى الآباء والمدرسين والصناعة والجمهور عموماً، لتوعية الأطفال بالأخطار التي يمكن مصادفتها على الخط؛

3 إلى دعم جمع وتحليل البيانات وإنتاج الإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط، المصنفة بحسب نوع الجنس، حيثما يمكن، والتي تسهم في تصميم وتنفيذ السياسات العامة، والتمكين من إجراء عمليات المقارنة بين البلدان وتشجيع إنتاج البيانات من جانب مكاتب الإحصاء الوطنية والجهات الأخرى التي تنتج البيانات؛

4 إلى تبادل المعلومات بشأن الحالة الراهنة للتدابير التشريعية والتنظيمية والتقنية في مجال حماية الأطفال على الخط؛

5 إلى النظر في وضع أطر لحماية الأطفال على الخط على الصعيد الوطني، فضلاً عن إدراجها في استراتيجيات الأمن السيبراني؛

6 إلى تعزيز تخصيص أرقام معيَّنة من أجل الاتصالات المكرَّسة لحماية الأطفال على الخط؛

7 إلى دعم جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط للمساعدة على تصميم وتنفيذ السياسات العامة وإتاحة المقارنة بين البلدان؛

8 إلى وضع آليات للتعاون فيما بين المكاتب الحكومية والمؤسسات العاملة على هذه المسألة بغية جمع معلومات إحصائية عن نفاذ الطلاب إلى الإنترنت، بما في ذلك استعمال الشبكات الاجتماعية،

يدعو أعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة على نحو فعّال في فريق العمل التابع لمجلس الات‍حاد والمعني بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الات‍حاد الأخرى، بغية إعلام أعضاء الات‍حاد بالحلول التكنولوجية لحماية الأطفال على الخط؛

2 إلى وضع حلول وتطبيقات ابتكارية لتيسير التواصل بين الأطفال والخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط؛

3 إلى التعاون في نشر السياسات العامة والمبادرات الجاري تنفيذها من أجل حماية الأطفال على الخط، بحسب اختصاص كل منها؛

4 إلى العمل من أجل وضع برامج وتطبيقات مختلفة من أجل زيادة توعية الآباء والأمهات والمعلمين والمدارس؛

5 إلى إعلام الدول الأعضاء بالحلول التكنولوجية الحديثة الخاصة بحماية الأطفال على الخط مع مراعاة أفضل ممارسات القطاع وسائر أصحاب المصلحة المعنيين،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى تبادل المعلومات بشأن الأساليب العملية لتحديد وإدخال أكثر التكنولوجيات فعالية، من أجل المساهمة بشكل أفضل في حماية الأطفال على الخط.

**الأسباب:** تهدف التعديلات التي تقترحها لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات على القرار 179 بشأن حماية الأطفال على الخط (COP) إلى تحديث بعض الإحالات المرجعية، وإدخال أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة لعام 2030، ولكنها بتعرض أساساً نظر الأمين العام ومديري المكاتب في الأطر المنهجية لإنتاج البيانات والإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط بهدف زيادة مقارنة البيانات العالمية بين البلدان وتنمية القدرات لإنتاج البيانات طوعياً.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يسهم جمع وتحليل البيانات وإنتاج الإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط، من جانب الدول الأعضاء، في تصميم وتنفيذ السياسات العامة، مما يتيح إجراء مقارنات بين البلدان وتشجيع إنتاج البيانات من جانب مكاتب الإحصاء الوطنية والجهات الأخرى التي تنتج البيانات.

ADD IAP/63A1/40

مشـروع قـرار جديـد [IAP-2]

تدابير لتحسين وتشجيع وتعزيز مِنَح الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يقر

*أ )* بالعمل ذي الصلة والهام الذي أنجزته لجان الدراسات ولجان الدراسات دون الإقليمية والاجتماعات الإقليمية والدورات التدريبية وورش العمل والحلقات الدراسية؛

*ب)* بأن القرار 58 (المراجَع في بوسان، 2014) يكلف الأمين العام بتنسيق وثيق مع مديري المكاتب الثلاثة لتقديم مِنَح لأفراد من أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية حتى يتسنى لهم حضور اجتماعات الات‍حاد والاجتماعات التحضيرية الأقاليمية؛

*ج)* بأن القرار 123 (المراجَع في دبي، 2018) يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة بتحديد السبل والوسائل الداعمة لمشاركة ممثلي البلدان النامية في اجتماعات القطاعات الثلاثة للاتحاد ونشر المعلومات بشأن التقييس؛

*ﺩ )* بالقرار 70 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في الات‍حاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻫ )* بالقرار 175 (المراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد، الواردة في القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، تحدد قيم الات‍حاد على أنها تعزيز عمليات الشفافية والمساءلة بغية التوصل إلى تحسين القرارات والتدابير والنتائج وإدارة الموارد، يعلن الات‍حاد ويعرض التقدم المحرز في تحقيق غاياته؛

*ب)* أن القرار 72 (المراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة بالإسهام في تحقيق الشفافية في الات‍حاد من خلال نشر تفاصيل جميع التكاليف المتكبدة في الاستفادة من الموارد البشرية الخارجية للوفاء بالمتطلبات التي اتفق بشأنها أعضاء الات‍حاد،

وإذ يدرك

أن معايير تقديم المِنَح، بما في ذلك أهلية الحصول عليها، متاحة على مواقع الويب لقطاعات الات‍حاد الثلاثة،

يقرر

1 أن يتخذ التدابير التي تعزز الشمولية ومشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات وأحداث الات‍حاد والتي تتسق مع الخطة المالية وميزانية فترة السنتين التي يعتمدهما المجلس؛

2 أن يضمن تقديم المِنَح بطريقة عادلة وشفافة بهدف الحفاظ على التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين وإشراك المندوبين ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة؛

3 أن يتخذ تدابير تنص على مساءلة كل قطاع والأمانة العامة فيما يتعلق بالمِنَح،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بمِنَح الات‍حاد،

يكلف المجلس

1 باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتنفيذ هذا القرار بحلول عام 2020؛

2 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي بشأن تنفيذ هذا القرار،

يحث الدول الأعضاء

على النظر في التوازن بين الجنسين وإشراك المندوبين ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة عند اقتراح المندوبين المؤهلين للحصول على المِنَح.

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات مشروع قرار جديد بعنوان "تدابير لتحسين وتشجيع وتعزيز مِنَح الات‍حاد الدولي للاتصالات".

MOD IAP/63A1/41

القـرار 166 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات  
والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن المادة 20 من اتفاقية الات‍حاد المتعلقة بسير الأعمال في لجان الدراسات تنص على ما يلي:

|  |  |
| --- | --- |
| ***242***  PP-98 | *1 تقوم كل من جمعية الاتصالات الراديوية، والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتعيين رئيس لكل لجنة دراسات ونائب واحد للرئيس أو أكثر. وتراعى بوجه خاص في تعيين الرؤساء ونواب الرؤساء معايير الكفاءة ومتطلبات التوزيع الجغرافي المنصف، وكذلك ضرورة تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية؛* |
| ***243***  PP-98 | *2 إذا استدعت أعباء الأعمال الملقاة على عاتق أي لجنة من لجان الدراسات ذلك، تعين الجمعية أو المؤتمر العدد الإضافي الذي تراه ضرورياً من نواب الرئيس؛* |

*ب)* أن جمعية الاتصالات الراديوية (RA) والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) قد اعتمدت قرارات تتعلق بتعيين الرؤساء ونواب الرؤساء للجان الدراسات والأفرقة الاستشارية لكل منها والحد الأقصى لفترات ولايتهم،

وإذ يدرك

*أ )* أن قطاعات الات‍حاد الثلاثة حددت حالياً إجراءات التعيين والمؤهلات المطلوبة ومبادئ توجيهية بشأن رؤساء ونواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات[[25]](#footnote-30)1؛

*ب)* تجربة المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017) بتعيين عدد يصل إلى نائب‍ي رئيس بتوافق الآراء لكل منطقة من المناطق الست من أجل سير العمل وإدارة كل فريق من الأفرقة المعنية بفعالية وكفاءة؛

*ج)* الحاجة إلى السعي إلى التمثيل المناسب وتشجيعه بالنسبة للرؤساء ونواب الرؤساء الذين يمثلون البلدان النامية[[26]](#footnote-31)2؛

*د )* ضرورة تشجيع المشاركة الفعّالة لجميع نواب الرؤساء المنتخبين في أعمال أفرقتهم الاستشارية ولجان دراساتهم، من خلال تحديد أدوار محددة لكل نائب رئيس منتخب لتحسين توزيع عبء إدارة اجتماعات الات‍حاد،

وإذ يدرك كذلك

*أ )* أنه ينبغي للأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات، ألاّ تعين سوى العدد اللازم من نواب الرئيس الذي يعتبر ضرورياً لإدارة الفريق المعني وتسيير عمله بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية؛

*ب)* أنه ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير شيء من الاستمرارية بين الرؤساء ونواب الرؤساء؛

*ج)* فوائد تحديد مدد قصوى لتولي المنصب من أجل ضمان الاستقرار المناسب لدفع العمل من جهة، ومن جهة أخرى، السماح للتجديد بمرشحين لديهم تصورات ورؤى جديدة؛

*د )* أهمية دمج منظور المساواة بين الجنسين بفعالية ضمن سياسات جميع قطاعات الات‍حاد،

وإذ يأخذ في الحسبان

أنه يمكن في الوقت الراهن لفرد ما من دولة عضو واحدة أن يشغل أكثر من منصب في قطاع معين أو في القطاعات الثلاثة، وهو ما قد يتعارض مع مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف ومع الحاجة إلى تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية،

يقرر دعوة جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إلى أن تقوم بما يلي، بالتشاور مع مديري المكاتب الثلاثة

مواصلة استعراض الحالة الراهنة بهدف مواصلة تعزيز معايير تعيين عدد أمثل من نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات (بما في ذلك، قدر الإمكان عملياً، الاجتماع التحضيري للمؤتمر واللجنة الخاصة المعنية بالمسائل التنظيمية والإجرائية (SC-RPM) في قطاع الاتصالات الراديوية)، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التالية:

(1 ينبغي أن يقتصر عدد نواب الرئيس على الحد الأدنى الضروري من المهنيين ذوي الخبرة، وفقاً لقرارات القطاع المعني المتعلقة بتعيين نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى؛

(2 ينبغي مراعاة التوزيع الجغرافي المنصف فيما بين مناطق الات‍حاد، والحاجة إلى تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية، من أجل ضمان تمثيل كل منطقة في الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات، بشخص واحد على الأقل أو اثنين ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة؛

(3 ينبغي أن يكون مجموع عدد الرؤساء ونواب الرؤساء المقترحين من أي إدارة معقولاً نوعاً ما بما يراعي مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف للمناصب فيما بين الدول الأعضاء المعنية؛

(4 ينبغي أن يُراعى التمثيل الإقليمي في الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات الثلاثة، ولا يجوز بالتالي لفرد واحد أن يشغل أكثر من منصب واحد كنائب رئيس في هذه الأفرقة واللجان في أي قطاع من القطاعات ولا يجوز له أن يشغل منصباً كهذا في أكثر من قطاع واحد إلاّ في حالات استثنائية[[27]](#footnote-32)3، وذلك استناداً إلى احتياجات كل منطقة؛

(5 ينبغي تشجيع تعيين المرشحين من البلدان التي لا تشغل أي منصب رئيس أو نائب رئيس؛

(6 تشجَّع كل منطقة من مناطق الات‍حاد تحضر اجتماعات جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، عندما تخصص المناصب لفرادى المهنيين ذوي الخبرة، على أن تراعي تماماً مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف فيما بين مناطق الات‍حاد والحاجة إلى تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية؛

(7 يجوز تطبيق المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، قدر المستطاع عملياً، على الاجتماع التحضيري للمؤتمر واللجنة الخاصة المعنية بالمسائل التنظيمية والإجرائية التابعين لقطاع الاتصالات الراديوية في الات‍حاد،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا القرار على النحو الصحيح،

يكلف مديري المكاتب الثلاثة، بالتشاور مع رؤساء الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

1 بمواصلة مناقشة فعالية معايير الاختيار/التعيين وعب العمل الذي يؤدي نواب الرؤساء في إدارة لجان الدراسات والأفرقة الاستشارية؛

2 باتخاذ الترتيبات اللازمة كي تقوم جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتحديد أدوار محددة يؤديها جميع نواب الرؤساء المنتخبين في إدارة أعمال كل لجنة دراسات وكل فريق استشاري بتعيينهم في مناصب قيادية في أفرقة المهام و/أو أفرقة العمل ذات الصلة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى دعم مرشحيهم المختارين للوظائف المقترحة وتسهيل عملهم طوال مدة توليهم مناصبهم؛

2 إلى تشجيع اختيار مرشحات من النساء من أجل الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة لقطاعات الات‍حاد.

**الأسباب**: تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تغييرات على القرار 166 بشأن "عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات".

ADD IAP/63A1/42

مشـروع قـرار جديـد [IAP-3]

تبسيط قرارات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

أن مؤتمر المندوبين المفوضين هو أعلى هيئة لصنع السياسات في الاتحاد الدولي للاتصالات وأن مقرراته توفر التوجيهات العامة للسياسات في الاتحاد،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

أن ازدواجية القرارات بين مؤتمرات وجمعيات الاتحاد تؤدي إلى عدم الكفاءة وزيادة التكاليف،

وإذ يدرك

المبادرات المنفذة في القطاعات الثلاثة للاتحاد لمعالجة مسألة ازدواجية القرارات بين القطاعات وتبسيط القرارات في الاتحاد بأسره،

يقرر

استعراض وتحديد قرارات وتوصيات جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التي تكرر مقررات وقرارات وتوصيات مؤتمر المندوبين المفوضين قبل دورة المجلس لعام 2019 لإلغائها أو مراجعتها،

يكلف الأمين العام

1 بإعداد تقرير مفصل بشأن قرارات وتوصيات جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التي تكرر مقررات وقرارات وتوصيات مؤتمر المندوبين المفوضين للنظر فيه في دورة المجلس لعام 2019؛

2 بدعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى تقديم مساهمات بشأن تنفيذ هذا القرار؛

3 بتوزيع التقرير النهائي على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وجمع تعليقاتهم وتقديمها إلى المجلس،

يكلف المجلس

1 باستعراض واعتماد التقرير المفصل المقدم إلى المجلس وفقاً للفقرة 1 من *يكلف الأمين العام* وإحالته إلى جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لاتخاذ الإجراء اللازم؛

2 بتعميم تقرير مؤقت قبل 90 يوماً من موعد انعقاد دورته لعام 2020 لنشره على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات للتعليق على تنفيذ هذا القرار،

يكلف جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

بإلغاء أو مراجعة القرارات والتوصيات التي يخلص المجلس أنها تكرر مقررات وقرارات وتوصيات مؤتمر المندوبين المفوضين،

يدعو الدول الأعضاء

إلى تقديم مقترحات بشأن تبسيط قرارات الاتحاد من خلال مساهمات مقدمة إلى المجلس.

ADD IAP/63A1/43

مشـروع مقـرر جديـد [IAP-4]

المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

القرار 2 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوّضين، بشأن الإبقاء على المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مناقشة الأمور التي تتعلق بسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسائل التنظيمية، وخصوصاً ما يتعلق بمسائل عالمية أو مسائل مشتركة بين مختلف القطاعات، وتبادل وجهات النظر والمعلومات بهذا الشأن،

وإذ يلاحظ

*أ )* النواتج ذات الصلة التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ب)* أن أهداف الاتحاد تشمل، فيما تشمل، الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً يتناول مسائل الاتصالات نظراً لما يتسم به مجتمع واقتصاد المعلومات من طابع عالمي، والسعي إلى وصول منافع تكنولوجيا الاتصالات الجديدة إلى سكان العالم أجمع، وتحقيق تناسق جهود الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في العمل على بلوغ هذه الغايات؛

*ج)* أن الاتحاد يتمتع بوضع فريد ولديه الخبرة الضرورية ليكون محفلاً لتنسيق استراتيجيات الاتصالات وسياساتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ولتبادل المعلومات الخاصة بهذه الاستراتيجيات والسياسات ودراستها وتحقيق تناسقها؛

*د )* أن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات كان بمثابة إطار تجري فيه مناقشات بين مشاركين رفيعي المستوى بشأن مسائل عالمية أو مسائل مشتركة بين مختلف القطاعات، وهو بذلك قد ساهم في تحقيق تقدم الاتصالات في العالم،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن استمرار تطور التقارب وشبكات الجيل التالي وظهور الاقتصاد الرقمي تترتب عليه أيضاً آثار هامة في مجالات عديدة، وخصوصاً بالنسبة إلى بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية ؛

*ب)* أن القيام بدراسة للطريقة التي تمكّن بها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاقتصاد الرقمي وتؤثر عليه هو أيضاً من بين الموضوعات التي تحظى حالياً باهتمام كبير لدى الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في الاتحاد،

يقرر

1 أن يعقد المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2021 لمناقشة موضوع يعتمده المجلس وتبادل وجهات النظر بشأنه؛

2 أن يعد المنتدى السادس تقريراً ويصوغ آراء، إن أمكن، لتنظر فيها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في الاتحاد وكذلك في اجتماعاته ذات الصلة؛

3 أن تكون الترتيبات المتخذة لعقد المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات متماشية مع مقررات المجلس السارية بخصوص مثل هذه المنتديات.

يكلف المجلس

باتخاذ قرار بشأن موضوع المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دورته لعام 2019.

**الأسباب:** تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات مشروع قرار جديد "المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". وترى لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات أن عام 2021 مثالي لعقد المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات، لأن فريق الخبراء المعني بالمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحتاج إلى عامين للتحضير بشكل سليم للمنتدى، في ضوء المبادئ التوجيهية الجديدة المقترحة في القرار المراجَع 2. وبالنظر إلى أن عام 2021 يأتي بعد ثلاث سنوات، فمن السابق لأوانه اتخاذ قرار بشأن الموضوع في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018، وبالتالي ينبغي للمجلس اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع في دورته لعام 2019.

MOD IAP/63A1/44

القرار 201 (المراجَع في دبي، 2018)

تهيئة بيئة مؤاتية لنشر واستعمال  
تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 37 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن سد الفجوة الرقمية، ولا سيما دور تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشأن هذه المسألة؛

*ب)* بالقرار 137 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية[[28]](#footnote-33)1؛

*ج)* بالقرار 139 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

*د )* بالقرار 140 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ه‍ )* بخط العمل جيم7 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المشار إليها فيما يلي بتسمية "التطبيقات الإلكترونية") وهي تحديداً:

• الحكومة الإلكترونية

• الأعمال التجارية الإلكترونية

• التعلّم الإلكتروني

• الصحة الإلكترونية

• التوظيف الإلكتروني

• البيئة الإلكترونية

• الزراعة الإلكترونية

• العلم الإلكتروني؛

*و )* بالفقرة 14 من خطة عمل جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات،التي تشير إلى أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن تدعم التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية،

وإذ يذكّر كذلك

*أ )* بالقرار 136 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث وذلك من أجل الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف من آثارها والإغاثة؛

*ب)* بالقرار 182 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة؛

*ج)* بالقرار 183 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة الإلكترونية،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023-2020 يرمي إلى تعزيز بيئة مؤاتية تساعد على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك التطبيقات والخدمات المناسبة؛

*ب)* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات أنشأ، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية في 2010 في إطار جهودهما الرامية إلى تعزيز الأنشطة التي يُقصد بها توسيع النطاق العريض وإعطاء وزن أكبر لاستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* أن الات‍حاد اضطلع بدور رئيسي في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بالشبكات والتطبيقات الإلكترونية، وبدور المنسق/الميسر بشأن البنية التحتية للمعلومات والاتصالات (خط العمل جيم2) ودور الميسر المشارك في التنفيذ الفعّال لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خط العمل جيم7)،

وإذ يعترف

*أ )* بأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يحسّن القدرة التنافسية والإنتاجية فضلاً عن زيادة الكفاءة وتحقيق فوائد في جميع جوانب حياتنا اليومية؛

*ب)* بأن فوائد نشر شبكات الاتصالات ستتحقق بالكامل من خلال إدخال مختلف تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على نحو فعّال؛

*ج)* بأن التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية ضروري على مستويات مختلفة لتيسير نشر شبكات الاتصالات والتوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* بأنه بغية تمكين الناس من الحصول على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن استعمالها، من المهم وضع نهج يتلاءم مع الاحتياجات المحلية،

يقرر أن يكلف م‍جلس الات‍حاد

1 بالنظر في تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة 5 من "*يكلف الأمين العام*"أدناه؛

2 بالنظر في السبل والوسائل الكفيلة بزيادة استكشاف هذا الموضوع، حسب الاقتضاء،

يكلف الأمين العام

1 بمواصلة رصد التقدم المحرز والإنجازات المحققة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة والأهداف التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات ولجنة النطاق العريض؛

2 بالمشاركة بفعالية في المناقشات المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بحيث يؤدي الات‍حاد دوراً محورياً في تمكين استعمال أكبر للتطبيقات الإلكترونية؛

3 بمواصلة المشاورات مع جميع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن قطاعات أخرى من أجل استكشاف سبل التعاون في مجال تعزيز التوسع والاستعمال الفعّال للتطبيقات الإلكترونية في مختلف المجالات؛

4 بالعمل على إحراز تقدم في جميع الأنشطة المتصلة بهذا القرار ضمن ولاية الات‍حاد؛

5 برفع تقرير إلى ال‍مجلس بشأن التقدم المحرز في الأنشطة المتصلة بهذا القرار،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة تطوير الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) الذي يبرز توافر واستعمال والقدرة على تحمل تكاليف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية؛

2 بإذكاء الوعي بشأن دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفوائدها فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بإنترنت الأشياء والتطبيقات الأخرى التي تمكّن المدن الذكية والمجتمعات المحلية؛

3 بالعمل مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية (BR)، ومدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB)، حسب الاقتضاء، لتشجيع التعاون مع منظمات أخرى ذات صلة لوضع أفضل الممارسات المتعلقة بالبنية التحتية للشبكات، التي تتيح استعمال مجموعة واسعة من التطبيقات الإلكترونية،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

1 إلى تعزيز إدخال التطبيقات الإلكترونية لدعم التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والصناعة التحويلية والعلم ومجالات أخرى، في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية؛

2 إلى النظر في كيف يمكن أن تدعم الأطر المؤسسية استعمال التطبيقات الإلكترونية؛

3 إلى تعزيز التدابير السياسية التي تشجع على اعتماد التطبيقات الإلكترونية داخل بلدانها؛

4 إلى استكشاف تدابير لزيادة التعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء الأخرى وأعضاء القطاعات الآخرين والكيانات المختلفة كالمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ومعاهد التنمية والهيئات الأكاديمية ودوائر الصناعة وغيرها من المنظمات ذات الصلة لتعزيز أدوارها وأنشطتها فيما يتعلق بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**الأسباب:** تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تغييرات على القرار 201 بشأن "تهيئة بيئة مواتية لنشر واستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". يتناول القرار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها في مختلف مجالات المجتمع

ADD IAP/63A1/45

مشـروع قـرار جديـد [IAP-4]

مشاركة أطراف جديدة في سد الفجوة الرقمية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بأن المادة 1 من دستور الاتحاد تنص على أن هدف الاتحاد هو:

• السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

• تشجيع تطوير مشاريع اجتماعية تهدف إلى توسيع خدمات الاتصالات لتصل إلى أكثر المناطق عزلة في البلدان؛

• تشجيع تنمية الوسائل التقنية وتشغيلها أفضل تشغيل، بغية تحسين مردودية خدمات الاتصالات وزيادة فائدتها، وإتاحتها للجمهور إلى أقصى حد ممكن،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* القرار 200 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن "برنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" ولا سيما الغاية 2 بشأن "سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع"؛

*ﺏ)* القرار 139 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع"؛

*ﺝ)* القـرار 11 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن "خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والتي تفتقر إلى الخدمات، وفي المجتمعات الأصلية"؛

*ﺩ )* القـرار 37 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن "سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* التوصية ITU-D 19 (المراجَعة في بوينس أيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، والتي تنص على:

- أن من المهم أن يؤخذ صغار المشغلين والمشغلون غير الهادفين للربح في المجتمعات المحلية بعين الاعتبار، من خلال التدابير التنظيمية المناسبة، التي تسمح لهم بالنفاذ إلى البنية التحتية الأساسية وفقاً لشروط عادلة من أجل توفير توصيلية النطاق العريض للمستعملين في المناطق الريفية والمناطق النائية، مع الاستفادة من التطورات التكنولوجية؛

- أن من المهم أيضاً أن تنظر الإدارات لدى اضطلاعها بأنشطة تخطيط الطيف الراديوي ومنح التراخيص في آليات لتيسير توفير خدمات النطاق العريض في المناطق الريفية والمناطق النائية، عن طريق صغار المشغلين والمشغلين غير الهادفين للربح في المجتمعات المحلية؛

- أن ينال وصول المجتمعات المحلية إلى مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها أهمية خاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية. ويمكن لأصحاب المشاريع المحليين تطبيق نماذج الأعمال التي من شأنها تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية، بدعم من مبادرات متنوعة، وينبغي أيضاً دعم هذه المرافق، عند الاقتضاء، من صناديق الخدمة الشاملة باعتبارها عنصراً أساسياً للاتصالات الريفية؛

*ﺏ)* التوصية ITU-D 20 (المراجَعة في بوينس أيرس، 2017) بشأن "مبادرات سياساتية وتنظيمية لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/النطاق العريض في المناطق الريفية والمناطق النائية"،

وإذ يشدد

*أ )* على أن إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2004 يقر بالالتزام المشترك ببناء مجتمع معلومات شامل للجميع من أجل التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للجميع، ويشير إلى أن التوصيلية عامل تمكيني أساسي، وأن بعض أكبر التحديات هي النفاذ الشامل، في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وأنه إذا تم تطويرها بشكل سليم، وتكييفها وفقاً للظروف الإقليمية والوطنية والمحلية وبحيث يسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، باستعمال تكنولوجيا النطاق العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة، سيكون من الممكن تسريع التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان وتعزيز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات المحلية والشعوب؛

*ب)* على أن الهدفين 1 و9 المعروضين في مؤتمر التنمية المستدامة للجمعية العامة للأمم المتحدة يشيران في الغايتين 4.1 و.9ج إلى ما يلي:

• 4.1 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، بحلول عام 2030؛

• 9.ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020؛

*ﺝ)* على أنه خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف من 19 إلى 23 مارس 2018 أُقر بأن الشبكات المجتمعية تعمل من خلال مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتطوير ونشر وإدارة البنى التحتية التي يتم تقاسمها كمورد مشترك يملكه المجتمع المحلي ويتم تشغيله بطريقة ديمقراطية، تبين أنها حلول قابلة للاستمرار وميسورة التكلفة ومستدامة لسد الفجوة الرقمية،

وإذ يقر

*أ )* بأن القرار الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 6 يوليو 2017 المعنون "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها"، خلص إلى جملة أمور منها:

- أن ما يناهز أربعة مليارات شخص لا يزالون غير موصولين بالإنترنت وأن أكثر من مليار شخص لا يتمتعون بالنفاذ إلى الخدمات الهاتفية الأساسية؛

- أن من غير المرجح أن يجني معظم سكان المناطق الريفية والمحرومة اقتصادياً فوائد التوصيلية في الأجل القصير؛

- أن النماذج التقليدية للنفاذ إلى الإنترنت فشلت في توفير التغطية للمجتمعات المحلية الريفية والمناطق المهمشة التي تشكل حوالي %60 من سكان العالم؛

*ﺏ)* بأن من الضروري إيجاد بدائل جديدة، يمكن أن تحل، على المدى القصير، نقص التوصيلية وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق التي لا تتوافر فيها أو التي تكون فيها أسعارها غير مقبولة؛

*ﺝ)* بأنه صغار المشغلين غير الهادفين إلى الربح في المجتمعات المحلية، تعتبرون، في بعض الدول الأعضاء، جهات فاعلة جديدة ظهرت في مناطق مختلفة كحلول بديلة مبتكرة لسد الفجوة الرقمية، وتلبية الاحتياجات من الاتصالات في المناطق الريفية والنائية التي لم تكن تتوافر فيها أو التي لم تكن متاحة فيها بأسعار مقبولة؛

*ﺩ )* بأن هذه الجهات الفاعلة الجديدة تتطلب إطاراً تنظيمياً وسياساتياً مناسباً لتيسير وجودها وتطويرها، ومن ثم تمكينها من دعم سد الفجوة الرقمية وتحقيق الأهداف المحددة في أهداف التنمية المستدامة،

يقرر

1 أن يشجع مشاركة صغار المشغلين غير الهادفين إلى الربح في المجتمعات المحلية كجهات فاعلة جديدة توفر حلولاً بديلة لسد الفجوة الرقمية في البلدان التي تفتقر إلى الخدمات والتي لا يتم فيها تخطيط الاستثمارات والتغطية أو التي تكون فيها غير مربحة للشركات الأخرى، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل توفير تغطية للمناطق الريفية والمعزولة والتي تفتقر إلى الخدمات، وكذلك في المجتمعات الأصلية؛

2 أن يدرس تجربة الدول الأعضاء بشأن صغار المشغلين غير الهادفين إلى الربح في المجتمعات المحلية من أجل تحديد الاتجاهات وأفضل الممارسات في تنفيذ العناصر التنظيمية والسياسة العامة والتخطيط وتوزيع الطيف اللازم لتيسير وجود ونشر هذه الجهات الفاعلة الجديدة،

يكلف الأمين العام

باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار،

يكلف المجلس

1 بصرف موارد مالية كافية لدعم وتشجيع تنفيذ المشاريع المصممة لتحقيق أهذا هذا القرار؛

2 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن تنفيذ هذا القرار،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتشجيع نشر المعلومات والتدريب وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بمختلف نُهج سد الفجوة الرقمية، بما في ذلك تجارب الدول الأعضاء فيما يتعلق بصغار المشغلين غير الهادفين إلى الربح في المجتمعات المحلية في الدول الأعضاء كجهات بديلة لسد الفجوة الرقمية؛

2 بدعم الدول الأعضاء التي تسعى إلى تنفيذ أو تكييف الأطر التنظيمية والسياسات العامة وأساليب التخطيط وتوزيع الطيف للسماح بوجود جهات فاعلة جديدة وتطويرها وتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء والتعاون معها؛

3 بتنفيذ مشاريع تجريبية في الدول الأعضاء التي تطلب ذلك، وفقاً للموارد المتوفرة لدى الاتحاد، والمتعلقة بالجوانب التي تنطوي على نشر خدمات الاتصالات، وصغار المشغلين غير الهادفين إلى الربح في المجتمعات المحلية،

تكليف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بتعزيز الدراسات بشأن نماذج إدارة الطيف المتعلقة بهذا القرار، وتمكين وتيسير امتثالها والتنفيذ من جانب الإدارات،

يدعو الدول الأعضاء

إلى المساعدة في تنفيذ هذا القرار.

MOD IAP/63A1/46

القرار 197 (المراجع في دبي، 2018)

تيسير إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل بالكامل

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 66 (جنيف، 2015) لجمعية الاتصالات الراديوية، بشأن الدراسات المتعلقة بالأنظمة اللاسلكية وتطبيقاتها لتطوير إنترنت الأشياء؛

*ب)* بالقرار 98 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز تقييس إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية؛

*ج)* بالقرار 85 (بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تيسير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن عالم "إنترنت الأشياء (IoT)" الموصل بالكامل سيقوم على التوصيلية والوظائف التي تتيحها شبكات الاتصالات؛

*ب)* أن العالم الموصل بالكامل سيتطلب أيضاً تحسيناً كبيراً في سرعة الإرسال وتوصيل الأجهزة وكفاءة استهلاك الطاقة لاستيعاب الكم الكبير من البيانات المتبادلة بين عدد هائل من الأجهزة؛

*ج)* أن التطور السريع للتكنولوجيا ذات الصلة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق عالم موصل بالكامل بأسرع مما هو متوقع؛

*د )* أنه من المتوقع أن تؤدي إنترنت الأشياء دوراً أساسياً في مجالات الطاقة والنقل والصحة والزراعة وإدارة الكوارث وسلامة الجمهور والشبكات المنزلية ويمكن أن تعود بالنفع على البلدان النامية[[29]](#footnote-34)1 والبلدان المتقدمة على السواء؛

*ﻫ )* أن إنترنت الأشياء آخذة في التطور لدعم مجموعة واسعة من التطبيقات ذات الأهداف والمتطلبات المختلفة وتشمل أصحاب مصلحة مختلفين؛

*و )* أن منتديات الصناعة والمنظمات المعنية بوضع المعايير تقوم بإعداد المواصفات التقنية لإنترنت الأشياء؛

*ﺯ )* أن أثر إنترنت الأشياء سيكون أكثر انتشاراً واتساعاً بفضل المجموعة الواسعة من التطبيقات المتاحة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وقطاعات أخرى؛

*ﺡ)* أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية نظراً للموارد المالية والبشرية المحدودة في هذه البلدان،

وإذ يدرك

*أ )* دور قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد في إجراء الدراسات وأعمال التقييس المتصلة بإنترنت الأشياء وتطبيقاتها، بما في ذلك المدن والمجتمعات الذكية، والتنسيق مع المنظمات الأخرى التي تعمل في هذين المجالين؛

*ب)* دور قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد في إجراء دراسات بشأن الجوانب التقنية والتشغيلية للشبكات والأنظمة الراديوية لإنترنت الأشياء؛

*ج)* دور قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد في تشجيع نشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد إنترنت الأشياء على الصعيد العالمي، ولا سيما الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها لجنتا دراسات قطاع تنمية الاتصالات**؛**

*د )* ضرورة مواصلة التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منتديات صناعة إنترنت الأشياء والمنظمات المعنية بوضع المعايير والمنظمات المعنية بوضع السياسات؛

*ﻫ )* أنه كما أدى التعرف بواسطة الترددات الراديوية (RFID) وشبكات الاستشعار الشمولية (USN) إلى تيسير ظهور إنترنت الأشياء، فإن إنترنت الأشياء بدورها ستؤدي دوراً هاماً كعامل محفز للتكنولوجيات الأخرى ذات الصلة التي تجري دراستها في الات‍حاد؛

*ﻭ )* أن تنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) يمكن أن يسهم في التطور المقبل لإنترنت الأشياء؛

*ﺯ )* أن التعاون مرغوب بين جميع المنظمات والمجتمعات ذات الصلة لإذكاء الوعي وتشجيع اعتماد الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت لدى الدول الأعضاء ومن خلال بناء القدرات ضمن ولاية الات‍حاد،

وإذ لا يغيب عن باله

*أ )* أن قابلية التشغيل البيني مطلوبة في قطاعات عديدة لتطوير الخدمات التي تتيحها إنترنت الأشياء (تسمى فيما بعد "خدمات إنترنت الأشياء") على المستوى العالمي، بالتعاون قدر الإمكان عملياً فيما بين المنظمات والكيانات ذات الصلة بما في ذلك المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير (SDO) التي تطور وتستعمل معايير مفتوحة حسب الاقتضاء؛

*ب)* أن منتديات الصناعة تطور مواصفات تقنية لإنترنت الأشياء؛

*ج)* أن تطبيق إنترنت الأشياء من المتوقع أن يشمل جميع القطاعات بما في ذلك الطاقة والنقل والصحة والزراعة وما إلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر، وسيكون من الضروري مراعاة الأهداف والمتطلبات المختلفة للقطاعات المختلفة؛

*د )* أن من المهم تشجيع مشاركة جميع المنظمات أو الكيانات ذات الصلة في أنحاء العالم لدعم إنشاء إنترنت الأشياء وتوسيع نطاقها؛

*ه‍ )* أن إقامة عالم موصل بالكامل من خلال إنترنت الأشياء يمكن أن يساهم أيضاً في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*و )* أن إنترنت الأشياء يمكن أن تعيد تحديد العلاقة بين الناس والأجهزة،

يقـرر

النهوض بالاستثمار في إنترنت الأشياء وتطويرها لتحقيق الأهداف المذكورة في الفقرتين *إذ يضع في اعتباره د ) و ه‍ )* أعلاه،

يكلّف الأمين العام، بالتشاور والتعاون مع مديري المكاتب الثلاثة

1 بتنسيق أنشطة الات‍حاد لتنفيذ القرار؛

2 بتيسير تبادل الخبرات والمعلومات مع جميع المنظمات والكيانات ذات الصلة المعنية بإنترنت الأشياء وخدماتها بهدف إتاحة فرص للجهود التعاونية من أجل دعم نشر إنترنت الأشياء؛

3 بإذكاء الوعي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وأصحاب المصلحة الآخرين بالفرص المتاحة للبلدان النامية لاعتماد إنترنت الأشياء والتحديات الخاصة التي تواجهها؛

4 بتقديم تقرير سنوي إلى دورات ال‍مجلس في الفترة 2022‑2019 بشأن نتائج تنفيذ هذا القرار؛

5 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل في 2022،

يكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بدعم أعمال لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بشأن تمكين إنترنت الأشياء بوصفها عاملاً تمكينياً أساسياً لتيسير ظهور خدمات مختلفة في العالم الموصل بالكامل وذلك بالتعاون مع القطاعات ذات الصلة؛

2 بمواصلة التعاون مع المنظمات المعنية بما فيها المنظمات المعنية بوضع المعايير، بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات لزيادة قابلية التشغيل البيني لخدمات إنترنت الأشياء من خلال ورش العمل والدورات التدريبية المشتركة وأفرقة أنشطة التنسيق المشتركة، وأي وسائل مناسبة أخرى،

يكلّف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بدعم أعمال لجان دراسات قطاع الاتصالات الراديوية بشأن الجوانب التقنية والتشغيلية للشبكات والأنظمة الراديوية لإنترنت الأشياء،

يكلّف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتشجيع ومساعدة البلدان التي تحتاج إلى الدعم في اعتماد إنترنت الأشياء وخدماتها، بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، من خلال توفير المعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة، وبناء القدرات، وأفضل الممارسات للتمكين من اعتماد إنترنت الأشياء من خلال الحلقات الدراسية وورش العمل، وما إلى ذلك؛

2 بدعم الدول الأعضاء في الاتحاد، ولا سيما البلدان النامية، من خلال توفير معلومات عن الدراسات وأعمال التقييس المتاحة في الاتحاد والمنظمات الأخرى ذات الصلة، لتمكين اعتماد إنترنت الأشياء،

يكلف ال‍مجلس

1 بالنظر في تقارير الأمين العام بشأن الأنشطة المشار إليها في الفقرة 3من "*يكلف الأمين العام*"أعلاه واتخاذ ما يلزم من إجراءات للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار؛

2 برفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار استناداً إلى تقرير الأمين العام،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

1 إلى النظر في بلورة أفضل الممارسات لتعزيز تطوير إنترنت الأشياء؛

2 إلى التعاون وتبادل الخبرات والمعارف ذات الصلة بهذا الموضوع؛

3 إلى المشاركة بنشاط في الدراسات المتصلة بإنترنت الأشياء في الات‍حاد من خلال تقديم مساهمات ووسائل أخرى ملائمة.

**الأسباب:** يعمل هذا المقترح على تحديث القرار 197 بشأن إنترنت الأشياء، ولا سيما بإدراج إحالات مرجعية إلى خطة التنمية المستدامة، وتعزيز المساعدة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد إلى الدول الأعضاء.

ADD IAP/63A1/47

مشـروع مقـرر جديـد [IAP-5]

إنشاء أفرقة إقليمية تابعة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*ﺃ )* المادة 14A من اتفاقية الات‍حاد؛

*ﺏ)* القـرار 1 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن النظام الداخلي لقطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ﺝ)* القـرار 54 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن إنشاء أفرقة إقليمية ومساعدتها؛

*ﺩ )* القـرار 22 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن تفويض الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بالتصرف بين دورات انعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات،

وإذ يقر

*ﺃ )* بالعمل ذي الصلة للأفرقة الإقليمية التابعة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات؛

*ﺏ)* بضرورة الحفاظ على كفاءة العمل الأمثل في لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وزيادة هذه الكفاءة؛

وإذ يقر كذلك

*ﺃ )* بأسبقية الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في الاضطلاع بأنشطة قطاع تقييس الاتصالات المرتبطة باستحداث لجان الدراسات والأفرقة ذات الصلة أو حلها أو الاحتفاظ بها، وتعيين رؤسائها ونواب رؤسائها وتحديد اختصاصاتها بمدة محددة، وفقاً للرقمين 191A و191B من الاتفاقية ؛

*ﺏ)* بأن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات يعمل بصفته الهيئة الحاكمة للاتحاد في الفترة الفاصلة بين الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات؛

*ﺝ)* بفهم أنه على الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات أن يستعرض، وفقاً لاتفاقية الات‍حاد الدولي للاتصالات والقرار 1 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، المقترحات التي تترتب عليها آثار مالية على قطاع تقييس الاتصالات وعلى الات‍حاد وعلى الأعضاء وأن يعتمدها؛

*ﺩ )* بأن استحداث الأفرقة الإقليمية للجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات يترتب عليه آثار مالية على الات‍حاد وعلى الأعضاء؛

يقرر

1 أن يضمن التطبيق المتسق للدستور والاتفاقية وأساليب العمل المعتمدة في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في استحداث لجان الدراسات وأفرقتها الإقليمية وحلها؛

2 أن يستعرض ويعتمد الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات على المقترحات الخاصة باستحداث الأفرقة الإقليمية للجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وحلها،

يكلف لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات

بوضع اختصاصات وأساليب عمل للأفرقة الإقليمية، على أساس المساهمات، وإحالة هذه المقترحات إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات لاستعراضها واعتمادها،

يكلف الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

باستعراض القرارات 1 و22 و54 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لتوضيح دور الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات في استحداث الأفرقة الإقليمية وحلها بشأن الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات.

MOD IAP/63A1/48

القـرار 133 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

دور إدارات الدول الأعضاء  
في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يأخذ في الحسبان

أحكام القرارين 101 و102 (المراجَعين في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الات‍حاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين،

وإذ يذكِّر

*أ )* بالدور المنوط بقطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد بموجب قرارات اعتمدتها الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، من بينها القرار 47 (ال‍مراجَع في دبي، 2012)، بشأن أسماء ميادين المستوى الأعلى للرمز القُطري، والقرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2012)، بشأن أسماء الميادين الدولية الطابع، والأنشطة الجارية في لجنة الدراسات 16 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات في هذا الشأن؛

*ب)* بالتزام القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، بالعمل على تعزيز عملية إدخال التعددية اللغوية في عدد من المجالات مثل أسماء الميادين وعناوين البريد الإلكتروني والإنترنت والبحث عن الكلمات الرئيسية؛

*ج)* بالحاجة إلى تعزيز التوسع الإقليمي للمخدمات الرئيسية لأنظمة أسماء الميادين الإقليمية، لزيادة صلابة تلك الأنظمة وتعزيز استعمال أسماء الميادين الدولية الطابع من أجل التغلب على الحواجز اللغوية التي تعرقل النفاذ للإنترنت؛

*د )* بنجاح الأنشطة الماضية لقطاع التقييس، في اعتماد التوصيات الخاصة بمجال استخدام منظومات الحروف غير اللاتينية بالنسبة للتلكس (شفرة الحروف الخماسية) ولنقل المعطيات (شفرة الحروف السباعية)، مما سمح باستخدام منظومات حروف غير لاتينية بالنسبة للتلكس الوطني والإقليمي وكذلك نقل المعطيات على المستوى العالمي والإقليمي والدولي،

وإذ يدرك

*أ )* التقدم المستمر نحو التكامل بين الاتصالات والإنترنت؛

*ب)* أن مستعملي الإنترنت يجدون بشكل عام سهولة ويسراً أكبر في قراءة النصوص أو تصفحها بلغاتهم، وأن زيادة عددهم بالشكل المتوخى لا يمكن أن تتم إلا بإتاحة أسماء الميادين  بلغات لا ترتكز على الحروف اللاتينية مع مراعاة التقدم الذي أحرز مؤخراً في هذا الصدد؛

*ج)* أنه ينبغي، استناداً إلى نتائج القمة العالمية وقرارات مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006)، أن يكون ثمة التزام مستمر بالعمل الفعّال من أجل إضفاء طابع التعددية اللغوية على الإنترنت، كجزء من العملية التي تتسم بالتعددية والشفافية والديمقراطية، مما يشمل الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، كل بحسب دوره في تنفيذ هذا القرار؛

*د )* التقدم الذي أحرزه أصحاب المصلحة كافة خاصة من خلال المنظمات والكيانات ذات الصلة، مثل فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) ومؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN)، في استحداث أسماء الميادين الدولية (IDN)؛

*ه‍ )* التقدم الكبير المحرز في أحكام أسماء الميادين الدولية (IDN) وفوائد استخدام مجموعات الأحرف غير اللاتينية المتاحة على شبكة الإنترنت؛

*و )* التقدم المحرز في توفير تعدد اللغات على شبكة الإنترنت،

وإذ يؤكد

*أ )* أن النظام الحالي لأسماء الميادين حقق تقدماً في التعبير عن الاحتياجات اللغوية المتنوعة والمتزايدة لجميع المستعملين، مع إدراك أن الحاجة مازالت قائمة إلى تحقيق المزيد؛

*ب)* أن من الواجب أن تكون أسماء الميادين الدولية الطابع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بوجه أعم متاحة لجميع المواطنين؛

*ج)* أن أسماء ميادين الإنترنت ينبغي ألا تحابي أي بلد أو منطقة في العالم على حساب البلدان والمناطق الأخرى، وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار تنوع اللغات على الصعيد العالمي؛

*د )* دور الات‍حاد في مساعدة الأعضاء على تعزيز استعمال لغاتهم في أسماء العناوين؛

*ﻫ )* أنه من الهام أن تواصل الجهود، على أساس نتائج القمة العالمية واحتياجات المجموعات اللغوية، القيام بما يلي:

• تعزيز عملية إدخال التعددية اللغوية في عدد من المجالات تشمل أسماء الميادين وعناوين البريد الإلكتروني والبحث عن الكلمات الرئيسية؛

• تنفيذ برامج من شأنها أن تسمح بالتعددية اللغوية في أسماء العناوين وفي المحتوى على شبكة الإنترنت، واستعمال نماذج مختلفة للبرمجيات من أجل التصدي للفجوة الرقمية اللغوية وضمان إمكانية مشاركة الجميع في المجتمع الجديد البازغ؛

• توطيد التعاون بين الهيئات ذات الصلة من أجل التوسع في وضع المعايير التقنية وتعزيز انتشارها على الصعيد العالمي،

وإذ يعترف

*أ )* بأن هناك عدداً من التحديات فيما يتعلق بالملكية الفكرية وتوزيع أسماء الميادين الدولية الطابع والحلول الملائمة التي ينبغي تقصّيها؛

*ﺏ)* بالدور الذي تؤديه المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) فيما يتعلق بتسوية المنازعات بشأن أسماء الميادين؛

*ج)* الدور الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فيما يتعلق بتعزيز التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي؛

*ﺩ )* بأن الات‍حاد الدولي للاتصالات يحظى بتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة اليونسكو على السواء؛

*ﻫ )* بأن المحافظة على قابلية التشغيل البيني عالمياً مع توسع أسماء الميادين لتشمل مجموعات حروف غير لاتينية أمر بالغ الأهمية،

يقـرر

استكشاف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الات‍حاد والمنظمات ذات الصلة بما فيها على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN)، وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR)، وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، وجمعية الإنترنت (ISOC)، واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية من خلال اتفاقات تعاون، حسب الاقتضاء، سعياً لزيادة دور الات‍حاد في إدارة الإنترنت بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع العالمي،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 بالمشاركة الفعالة في جميع المناقشات والمبادرات والأنشطة الدولية بشأن توزيع إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع على الإنترنت بالتعاون مع المنظمات المعنية، بما في ذلك مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة اليونسكو؛

2 بتشجيع أعضاء الات‍حاد، حسب الاقتضاء، على تطوير أسماء الميادين الدولية وتوزيعها بلغاتهم الخاصة مستخدمين منظومات الحروف الخاصة بهم؛

3 بدعم الدول الأعضاء في تحقيق التزامات خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات فيما يتعلق بأسماء الميادين الدولية الطابع؛

4 بالقيام، حسب الاقتضاء، بتقديم مقترحات من أجل تحقيق أهداف هذا القرار؛

5 بإحاطة المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة اليونسكو، باعتبارهما جهة تسهيل لتنفيذ خط العمل جيم8 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، علماً بهذا القرار، مع التأكيد على الانشغال البالغ للدول الأعضاء في الات‍حاد، وبالذات الدول النامية[[30]](#footnote-36)1، بشأن أسماء الميادين الدولية الطابع وإلحاحها على طلب مساعدة الات‍حاد في هذا الصدد، لضمان تحقيق استخدام الإنترنت وانطلاقها دون حواجز لغوية ومن ثم زيادة الاستخدام الدولي للإنترنت؛

6 بتقديم تقرير سنوي إلى م‍جلس الات‍حاد بشأن الأنشطة والإنجازات المتحققة بشأن هذا الموضوع،

يكلف ال‍مجلس

بأن ينظر في أنشطة الأمين العام ومديري المكاتب فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار واتخاذ ما يلزم من إجراءات، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة الفعالة في جميع المناقشات والمبادرات الدولية بشأن المزيد من تطوير وتوزيع أسماء الميادين الدولية الطابع للإنترنت، بما في ذلك دعم مبادرات المجموعات اللغوية ذات الصلة، وتقديم مساهمات كتابية إلى قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد للمساعدة في تنفيذ هذا القرار؛

2 إلى حث جميع الكيانات ذات الصلة العاملة في إعداد وتنفيذ أسماء ميادين دولية الطابع على التعجيل بأنشطتها في هذا المجال.

القـرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020

MOD IAP/63A1/49#48507

الملحق 1 بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018)

الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020

# 1 الإطار الاستراتيجي للاتحاد للفترة 2023-2020

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التخطيط وفق الإدارة القائمة على النتائج 🡨** | **🡪 تنفيذ** | **الرؤية والرسالة** | **الرؤية** هي العالم الأفضل الذي يصبو إليه الاتحاد.  **الرسالة** تشير إلى الأهداف الشاملة الرئيسية للاتحاد وفقاً للصكوك الأساسية للاتحاد. | **القيم**: معتقدات الاتحاد العامة والمشتركة التي تقود أولوياته وتوجه جميع عمليات صنع القرار |
| **الغايات الاستراتيجية والمقاصد** | **الغايات الاستراتيجية** تشير إلى مقاصد الاتحاد رفيعة المستوى التي تساهم فيها الأهداف بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. وهي تتصل بالاتحاد ككل.  **المقاصد** هي النتائج المتوقعة خلال فترة الخطة الاستراتيجية؛ وتقدم دلالة على تحقيق الغايات. وقد لا تتحقق المقاصد دائماً لأسباب قد تخرج عن سيطرة الاتحاد. |
| **الأهداف والنتائج** | **الأهداف** تشير إلى أغراض محددة للأنشطة القطاعية والأنشطة المشتركة بين القطاعات خلال فترة معينة.  **النتائج** تقدم دلالة على تحقيق الأهداف. وتقع النواتج عادةً ضمن سيطرة المنظمة جزئياً وليس كلياً. |
| **النواتج** | **النواتج** هي النتائج والمخرجات والمنتجات والخدمات النهائية الملموسة التي يحققها الاتحاد من خلال تنفيذ الخطط التشغيلية. |
| **الأنشطة** | **الأنشطة** هي مختلف الأعمال/الخدمات من أجل تحويل الموارد (المدخلات) إلى نواتج. ويمكن تجميع الأنشطة في شكل عمليات. |

## 1 الرؤية

"**مجتمع معلومات** يمكّنه **العالم الموصول** حيث تتيح **الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات** تحقيق وتسريع النمو و**التنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً** لكل فرد"

# 2 الرسالة

"**تشجيع وتيسير وتعزيز النفاذ ميسور التكلفة والشامل** إلى **شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، واستعمالها** من أجل **النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً**"

# 3 القيم

يدرك الاتحاد أن تحقيق رسالته، يتطلب أن يبني **الثقة** بين أعضائه ويحافظ عليها، وأن يحظى **بثقة** الجمهور بوجهٍ عام. وينطبق ذلك على ما يقوم به الاتحاد وعلى كيفية القيام به.

يلتزم الاتحاد ببناء هذه الثقة وصونها بصورة مستمرة من خلال ضمان أن تسترشد أعماله بالقيم التالية:

**الكفاءة:** التركيز على أهداف الاتحاد، واتخاذ القرارات استناداً إلى الدراسات المناسبة والبراهين والتجارب، واتخاذ إجراءات فعّالة ومراقبة النواتج وتفادي الازدواجية داخل الاتحاد؛

**الشفافية والمساءلة**: من خلال تعزيز عمليات الشفافية والمساءلة بغية التوصل إلى تحسين القرارات والتدابير والنتائج وإدارة الموارد، يعلن الاتحاد ويعرض التقدم المحرز في تحقيق غاياته؛

**الانفتاح**: إدراك احتياجات جميع أعضائه والاستجابة لها، فضلاً عن أنشطة وتوقعات المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني والهيئات الأكاديمية؛

**العالمية والحيادية**: يصل الاتحاد، بصفته وكالة من وكالات الأمم المتحدة، إلى جميع أنحاء العالم ويغطيها ويمثلها. وطبقاً للوثائق الأساسية للاتحاد، فإن عمليات الاتحاد وأنشطته تعبر عن الإرادة الفعلية لأعضائه ويفضل أن يكون ذلك بتوافق الآراء. ويعترف الاتحاد أيضاً بالهيمنة الشاملة لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية التماس معلومات وأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، والحق في عدم التعرض لتدخل تعسفي يمس الخصوصية؛

**التركيز على الناس والتوجه نحو الخدمة والاستناد إلى النتائج**: يركز الاتحاد على الناس لتقديم النتائج التي تهم الجميع وتتمحور حول الناس. ومن أجل التوجه نحو الخدمة، يلتزم الاتحاد بمواصلة تقديم خدمات بجودة عالية وإرضاء المستفيدين وأصحاب المصلحة إلى أقصى درجة. ويستند الاتحاد إلى النتائج، فيسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة وتعظيم أثر أعماله.

ينتظر الاتحاد من جميع موظفيه الالتزام بإخلاص بمعايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية ومدونة الأخلاقيات للاتحاد. ويتنظر الاتحاد أيضاً أن يتمسك كل شريك بأعلى مستويات السلوك الأخلاقي.

# 4 الغايات الاستراتيجية

ترد فيما يلي الغايات الاستراتيجية للاتحاد وهي تدعم دور الاتحاد في تيسير التقدم في تنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

**الغاية 1 - النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين**

اعترافاً بدور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيئياً، سيعمل الاتحاد على تمكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها، وتعزيز تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للاقتصاد الرقمي، ومساعدة البلدان النامية على الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي. وللنمو في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأجلين القصير والطويل، وكذلك على نمو الاقتصاد الرقمي، نحو بناء مجتمع معلومات شامل. ويلتزم الاتحاد بالعمل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هذه الغاية.

**الغاية 2 - الشمول: سد الفجوة الرقمية وتوفير نفاذ الجميع إلى النطاق العريض**

التزاماً بضمان استفادة الجميع بدون استثناء من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعمل الاتحاد على سد الفجوة الرقمية من أجل بناء مجتمع رقمي شامل والتمكين من توفير النفاذ إلى النطاق العريض للجميع، بغية ألا يظل أحد غير موصول. وتركز عملية سد الفجوة الرقمية على شمول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، وعلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية النفاذ إليها ومعقولية أسعارها واستخدامها في جميع البلدان والمناطق ومن أجل جميع الشعوب، بما في ذلك النساء والفتيات والشباب والسكان المهمشون والمستضعفون والأفراد من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والشعوب الأصلية والمسنون وذوو الإعاقة.

**الغاية 3 - الاستدامة: التصدي للمخاطر والتحديات والفرص الناشئة الناجمة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

بغية النهوض بالاستعمال النافع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يدرك الاتحاد ضرورة التصدي للمخاطر والتحديات والفرص الناشئة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويركز الاتحاد على تعزيز جودة الشبكات والأنظمة وموثوقيتها واستدامتها ومتانتها فضلاً عن بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبناءً على ذلك، سيعمل الاتحاد من أجل إتاحة اغتنام الفرص التي توفرها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل على الحد من الآثار السلبية للتبعات غير المرغوبة.

**الغاية 4 - الابتكار: الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للتحول الرقمي للمجتمع**

يقر الاتحاد الدور الحاسم للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التحول الرقمي للمجتمع. ويسعى الاتحاد إلى الإسهام في تهيئة بيئة تشجع الابتكار حيث تصبح تطورات التكنولوجيات الجديدة محركاً رئيسياً لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

**الغاية 5 - الشراكة: تعزيز التعاون بين أعضاء الاتحاد وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، دعماً لجميع الغايات الاستراتيجية للاتحاد**

بغية تيسير تحقيق الغايات الاستراتيجية المذكورة أعلاه، يقر الاتحاد الحاجة إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والهيئات الأكاديمية والمجتمعات التقنية. ويقر الاتحاد أيضاً الحاجة إلى المساهمة في الشراكة العالمية لتعزيز دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

# 5 المقاصد

تمثل المقاصد تأثيرات أعمال الاتحاد ونتائجها طويلة الأجل وتقدم دلالة على تحقيق الغايات الاستراتيجية. وسيعمل الاتحاد بالتعاون مع جميع المنظمات والكيانات الأخرى في العالم الملتزمة بالارتقاء باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والغرض من هذه المقاصد هو تحديد الاتجاه الذي ينبغي للاتحاد أن يركز فيه اهتمامه وتحقيق رؤية الاتحاد المتمثلة في عالم موصول خلال فترة 2023‑2020. وتعبر المقاصد التالية لكل غاية من الغايات الاستراتيجية للاتحاد عن معايير محددة وقابلة للقياس وذات منحى عملي وواقعية وذات صلة ومحددة زمنياً ويمكن تتبعها.

**الجدول 1. المقاصد**

|  |
| --- |
| **المقصد** |
| **الغاية 1: النمو** |
| المقصد 1.1: في جميع أنحاء العالم، يتوفر النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 65 في المائة من الأسر بحلول 2023 |
| المقصد 2.1: في جميع أنحاء العالم، يتاح استعمال الإنترنت لنسبة 70 في المائة من الأفراد بحلول 2023 |
| المقصد 3.1: بحلول 2023، ينبغي أن تكون أسعار النفاذ إلى الإنترنت أكثر اعتدالاً بنسبة 25 في المائة (سنة خط الأساس، 2017) |
| المقصد 4.1: بحلول 2023، تعتمد البلدان برنامجاً رقمياً/استراتيجية رقمية |
| المقصد 5.1: بحلول 2023، زيادة عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت بنسبة 50 في المائة |
| المقصد 6.1: بحلول 2023، سيكون لدى %40 من البلدان أكثر من نصف اشتراكات النطاق العريض بسرعة تزيد عن Mbit/s 10 |
| المقصد 7.1: بحلول 2023، ينبغي أن تتفاعل نسبة %40 من السكان مع الخدمات الحكومية على الخط |
| **الغاية 2: الشمول** |
| المقصد 1.2: في العالم النامي، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 60 في المائة من الأسر بحلول 2023 |
| المقصد 2.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 30 في المائة من الأسر بحلول 2023 |
| المقصد 3.2: في العالم النامي، ستبلغ نسبة مستعملي الإنترنت من الأفراد 60 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 4.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ستبلغ نسبة مستعملي الإنترنت من الأفراد 30 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 5.2: ينبغي خفض الفجوة المتعلقة بالقدرة على تحمل الأسعار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بنسبة %25 بحلول 2023 (سنة خط الأساس، 2017) |
| المقصد 6.2: ينبغي ألا تزيد تكاليف خدمات النطاق العريض عن 3 في المائة من متوسط الدخل الشهري في البلدان النامية بحلول 2023 |
| المقصد 7.2: ينبغي أن تغطي خدمات النطاق العريض 96 في المائة من سكان العالم بحلول 2023 |
| المقصد 8.2: ينبغي تحقيق المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى النطاق العريض وملكية الهواتف المحمولة بحلول 2023 |
| المقصد 9.2: ينبغي تهيئة بيئات تمكينية لضمان إمكانية نفاذ ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان بحلول 2023 |
| المقصد 10.2: ينبغي تحسين نسبة الشباب/البالغين الذين يتمتعون بمهارات شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمقدار %40 بحلول 2023 |
| **الغاية 3: الاستدامة** |
| المقصد 1.3: بحلول 2023، تحسين تأهب البلدان في مجال الأمن السيبراني (من خلال إتاحة قدرات رئيسية: توفر استراتيجية وأفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية/الطارئة وتشريعات) |
| المقصد 2.3: زيادة إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية العالمية بنسبة 30 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 3.3: رفع نسبة البلدان التي لديها تشريعات بشأن المخلفات الإلكترونية إلى 50 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 4.3: بحلول 2023، ينبغي أن يكون صافي مقدار خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ازداد بنسبة %30 بالمقارنة مع خط الأساس لعام 2015 |
| المقصد 5.3: بحلول 2023، ينبغي أن يكون لجميع البلدان خطة وطنية للاتصالات في حالات الطوارئ كجزء من استراتيجياتها الوطنية والمحلية بشأن الحد من مخاطر الكوارث |
| **الغاية 4: الابتكار** |
| المقصد 1.4: بحلول 2023، ينبغي أن يكون لدى جميع البلدان سياسات/استراتيجيات لتعزيز الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| **الغاية 5: الشراكة** |
| المقصد 1.5: زيادة الشراكات الفعّالة مع أصحاب المصلحة والتعاون مع المنظمات والكيانات الأخرى في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول 2023 |

# 6 إدارة المخاطر الاستراتيجية

مع مراعاة التحديات والتطورات والتحولات السائدة المحتمل أن تؤثر أكثر من غيرها على أنشطة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية، تم تحديد وتحليل وتقييم القائمة التالية المعروضة في الجدول أدناه للمخاطر الاستراتيجية الرئيسية. وتمت مراعاة هذه المخاطر عند تخطيط الاستراتيجية للفترة 2023-2020، كما تم تحديد تدابير التخفيف المقابلة، حسب الاقتضاء. وينبغي التأكيد على أن المخاطر الاستراتيجية ليس المقصود منها أن تمثل أوجه القصور في عمليات الاتحاد. فهي تمثل نظرة مستقبلية لأوجه عدم اليقين التي قد تؤثر في جهود تحقيق رسالة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

وقد قام الاتحاد بتحديد هذه المخاطر الاستراتيجية وتحليلها وتقييمها. وإلى جانب عمليات التخطيط الاستراتيجي التي تحدد الإطار العام لكيفية التخفيف من وطأة هذه المخاطر سيتم تحديد التدابير التشغيلية للتخفيف من وطأتها، وتنفيذ هذه التدابير من خلال عملية التخطيط التشغيلي للاتحاد.

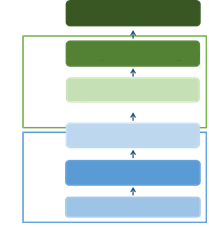
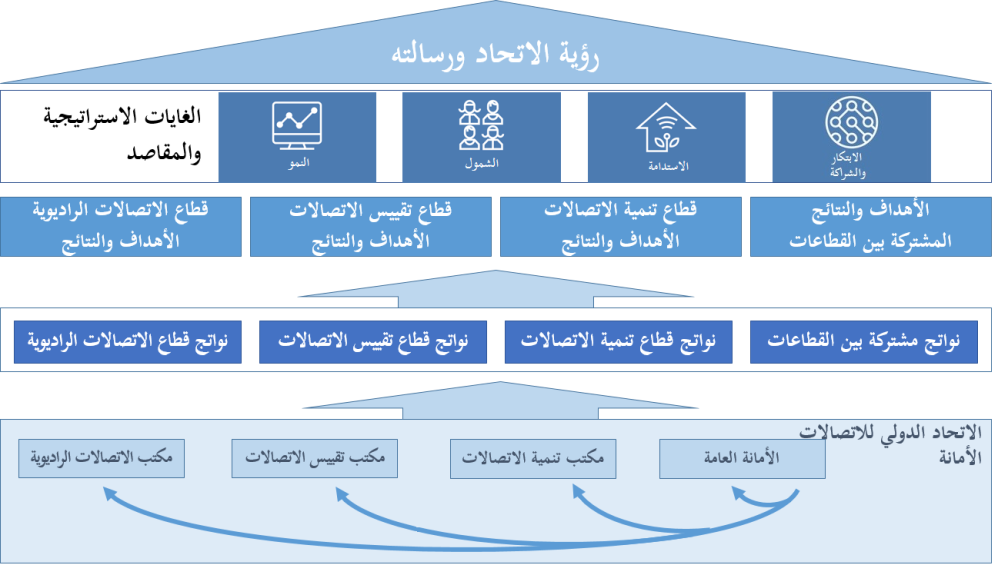
**الجدول 2. المخاطر الاستراتيجية واستراتيجيات التخفيف من حدتها**

| **الخطر** | **استراتيجية التخفيف** |
| --- | --- |
| **1 تناقص الأهمية والقدرة على إثبات تقديم قيمة مضافة واضحة**  - خطر ازدواجية الجهود وعدم الاتساق داخل المنظمة مما يؤثر على قدرتنا على إثبات تقديم القيمة المضافة  - خطر تضارب الجهود وعدم الاتساق والمنافسة مع المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة مما يؤدي إلى خطر التصور الخاطئ لولاية الاتحاد ورسالته ودوره | - تفادي المخاطر: من خلال **ولايات** واضحة لكل هيكل **ودور في الاتحاد**؛  - الحد من المخاطر: **تحسين إطار التعاون**؛  - تفادي المخاطر: تحديد **المجالات ذات القيمة المضافة الواضحة** والتركيز عليها؛  - نقل المخاطر: من خلال إقامة **شراكات طويلة الأجل**؛  - الحد من المخاطر: من خلال **استراتيجية اتصال** ملائمة ومتسقة (**داخلية وخارجية**). |
| **2 تشتت الجهود**  - خطر إضعاف الرسالة والابتعاد عن الولاية الأساسية للمنظمة | - تفادي المخاطر: من خلال **تحديد الأولويات والتركيز على مواطن القوة** لدى الاتحاد **والتأسيس عليها**؛  - الحد من المخاطر: من خلال **ضمان اتساق** أنشطة الاتحاد/**عدم العمل بمعزل عن الآخرين**. |
| **3 عدم الاستجابة بسرعة للاحتياجات الناشئة والابتكار بشكل كافٍ مع الاستمرار في تقديم مخرجات عالية الجودة**  - خطر عدم الاستجابة، بما يؤدي إلى انسحاب الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين  - خطر التخلف عن الركب  - خطر تدني جودة النواتج | - تفادي المخاطر: **التخطيط للمستقبل** **والتمتع بالسرعة والاستجابة والابتكار، والتركيز على أهداف الاتحاد**؛  - الحد من المخاطر: تعريف **ثقافة تنظيمية ملائمة للغرض** وتعزيزها وتنفيذها؛  - نقل المخاطر: **إشراك أصحاب المصلحة** بشكل استباقي. |
| **4 المخاوف المتصلة بالثقة والطمأنينة**  - خطر تزايد المخاوف المتصلة بالثقة التي يعرب عنها الأعضاء وأصحاب المصلحة  - خطر تزايد المخاوف بشأن الثقة لدى الأعضاء | - تفادي المخاطر: **اعتماد قيم مشتركة وتنفيذها** - استرشاد جميع التدابير بالقيم المعتمدة؛  - الحد من المخاطر: **التفاعل مع الأعضاء** وأصحاب المصلحة الآخرين، **تحسين التواصل والشفافية**، **الالتزام بالقيم**، **تعزيز المسؤولية عن المبادرات الاستراتيجية؛ ضمان الامتثال بالرسالة والغايات الأساسية والإجراءات التنظيمية**. |
| **5 هياكل وأدوات ومنهجية وعمليات داخلية غير ملائمة**  - خطر أن تصبح الهياكل والأساليب والأدوات غير كافية وغير فعالة | - الحد من المخاطر: تحسين الهياكل الداخلية **والأدوات والمنهجيات والعمليات**؛  - نقل المخاطر: الشروع في عمليات من أجل **مراقبة الجودة**؛  - الحد من المخاطر: تحسين **التواصل داخلياً وخارجياً**. |
| **6 عدم كفاية التمويل**  - خطر انخفاض المساهمات المالية ومصادر الدخل | - الحد من المخاطر: تحديد واستكشاف **أسواق وأطراف فاعلة جديدة**؛ **وتحديد أولويات الأنشطة الأساسية؛**  - الحد من المخاطر: ضمان **التخطيط المالي الفعّال**؛  - الحد من المخاطر: **استراتيجية إشراك** الأعضاء؛  - الحد من المخاطر: زيادة **أهمية أنشطة الاتحاد**. |

# 2 إطار نتائج الاتحاد

سيقوم الاتحاد بتنفيذ غاياته الاستراتيجية للفترة 2023-2020 من خلال عدد من الأهداف التي يلزم تحقيقها خلال هذه الفترة. ويساهم كل قطاع في الغايات العامة للاتحاد كل في إطار تخصصه المحدد من خلال تنفيذ الأهداف الخاصة بالقطاع مع الأهداف العامة المشتركة بين القطاعات. سيضمن المجلس تنسيق هذا العمل والإشراف عليه على نحو فعّال.

تدعم العوامل التمكينية الأهداف العامة والغايات الاستراتيجية للاتحاد. وتوفر الأنشطة وخدمات الدعم في الأمانة العامة والمكاتب هذه العوامل التمكينية من أجل عمل القطاعات والاتحاد ككل.



**خدمات الدعم**

**الرؤية والرسالة**

**الغايات/المقاصد الاستراتيجية**

**الأهداف/النتائج**

**النواتج**

**الأنشطة**

**المدخلات**

**الفعالية**

**الكفاءة**

**رقابة منخفضة   
إلى الخارج**

**رقابة عالية  
داخل المنظمة**

**العوامل التمكينية**

أهداف قطاع الاتصالات الراديوية:

• 1.R (تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات): الاستجابة بطريقة رشيدة وعادلة وفعّالة واقتصادية وفي الوقت المناسب لمتطلبات أعضاء الاتحاد من موارد طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية مع تفادي التداخل الضار

• 2.R (معايير الاتصالات الراديوية): ضمان التوصيلية وإمكانية التشغيل البيني في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتقديم الخدمة في الوقت المناسب وتحقيق مردودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية

• 3.R (تبادل المعارف): تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال الاتصالات الراديوية

أهداف قطاع تقييس الاتصالات:

• 1.T (وضع المعايير): وضع معايير دولية ويُؤيد بشدة استبقاء المصطلح "معايير دولية غير تمييزية"). (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) في الوقت المناسب، وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات

• 2.T (سد الفجوة في مجال التقييس): تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد معايير دولية واعتمادها (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) بغية سد الفجوة التقييسية

• 3.T (موارد الاتصالات): ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته

• 4.T (تبادل المعارف): تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال أنشطة التقييس الجارية في قطاع تقييس الاتصالات، وإذكاء الوعي بها

• 5.T (التعاون مع هيئات التقييس): توسيع التعاون وتيسيره مع هيئات التقييس الدولية والإقليمية والوطنية

أهداف قطاع تنمية الاتصالات:

• 1.D (التنسيق): التنسيق: تعزيز التعاون الدولي والاتفاق بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 2.D (بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات): بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعزيز تنمية البنية التحتية والخدمات بما في ذلك بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 3.D (بيئة تمكينية): بيئة تمكينية: تعزيز بيئة تنظيمية وسياساتية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 4.D (مجتمع معلومات شامل): مجتمع رقمي شامل: دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة

الأهداف المشتركة بين القطاعات:

• 1.I (التعاون) تعزيز التعاون الأوثق بين جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

• 2.I (الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز تحديد الاتجاهات الناشئة وإدراكها وتحليلها في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 3.I (إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 4.I (المساواة بين الجنسين والشمول) تعزيز استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول وتمكين المرأة والفتيات

• 5.I (الاستدامة البيئية) الحد من البصمة البيئية الناجمة عن قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 6.I (الحد من التداخل والازدواج) الحد من مجالات التداخل والازدواج وتعزيز التنسيق الأوثق والأكثر شفافية بين الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد مع مراعاة اعتمادات ميزانية الاتحاد وخبرة وولاية كل قطاع

الجدول 3. الربط بين أهداف الاتحاد والغايات الاستراتيجية[[31]](#footnote-39)

|  | | **الغاية 1: النمو** | **الغاية 2: الشمول** | **الغاية 3: الاستدامة** | **الغاية 4: الابتكار** | **الغاية 5: الشراكة** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الأهداف** | **أهداف قطاع الاتصالات الراديوية** |  |  |  |  |  |
| 1.R تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات | ☑ | ☑ | ☑ | ☑ | 🗸 |
| 2.R معايير الاتصالات الراديوية | ☑ | ☑ | 🗸 | ☑ | 🗸 |
| 3.R تبادل المعارف | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| **أهداف قطاع تقييس الاتصالات** |  |  |  |  |  |
| 1.T وضع المعايير | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 2.T سد الفجوة في مجال التقييس | 🗸 | ☑ |  | 🗸 |  |
| 3.T موارد الاتصالات | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 4.T تبادل المعارف | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 5.T التعاون مع هيئات التقييس | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| **أهداف قطاع تنمية الاتصالات** |  |  |  |  |  |
| 1.D التنسيق | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| 2.D بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 3.D بيئة تمكينية | 🗸 | 🗸 | ☑ | ☑ | 🗸 |
| 4.D مجتمع معلومات شامل | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| **الأهداف المشتركة بين القطاعات** |  |  |  |  |  |
| 1.I التعاون | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| 2.I الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 🗸 |  | 🗸 | ☑ | 🗸 |
| 3.I إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 🗸 | ☑ |  | 🗸 | 🗸 |
| 4.I المساواة بين الجنسين والشمول | 🗸 | ☑ |  |  | 🗸 |
| 5.I الاستدامة البيئية | 🗸 |  | ☑ | 🗸 | 🗸 |
|  | 6.I الحد من التداخل والازدواج | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |

## 1.2 الأهداف والنتائج والنواتج/العوامل التمكينية

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجدول 4: أهداف قطاع الاتصالات الراديوية ونتائجه ونواتجه** | | |
| **1.R (تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات) الاستجابة بطريقة رشيدة وعادلة وفعّالة واقتصادية وفي الوقت المناسب لمتطلبات أعضاء الاتحاد من موارد طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية مع تفادي التداخل الضار** | | |
| *النتائج* | | *النواتج* |
| -1.Rأ: زيادة عدد البلدان التي لديها شبكات ساتلية ومحطات أرضية مسجلة في السجل الأساسي الدولي للترددات (MIFR)  -1.Rب: زيادة عدد البلدان التي لديها تخصيصات تردد لخدمات للأرض مسجلة في السجل الأساسي الدولي للترددات  -1.Rج: زيادة النسبة المئوية للتخصيصات المسجّلة في السجل الأساسي الدولي للترددات مع نتائج إيجابية  -1.Rد: زيادة النسبة المئوية للبلدان التي استكملت عملية الانتقال إلى الإذاعة التلفزيونية الرقمية للأرض  -1.Rه: زيادة النسبة المئوية للطيف المخصص للشبكات الساتلية والخالي من التداخلات الضارة  -1.Rو: زيادة النسبة المئوية من التخصيصات لخدمات الأرض المسجلة في السجل الأساسي والخالية من التداخلات الضارة | | 1-1.R:الوثائق الختامية للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وتحديث لوائح الراديو  2-1.R:الوثائق الختامية للمؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية والاتفاقات الإقليمية  3-1.R:القواعد الإجرائية والقرارات الأخرى للجنة لوائح الراديو (RRB)  4-1.R: نشر بطاقات التبليغ عن الخدمات الفضائية والأنشطة الأخرى ذات الصلة  5-1.R: نشر بطاقات التبليغ عن خدمات الأرض والأنشطة الأخرى ذات الصلة |
|  | | |
| **2.R (معايير الاتصالات الراديوية) توفير التوصيلية وإمكانية التشغيل البيني في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتقديم الخدمة في الوقت المناسب وتحقيق مردودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية** | | |
| *النتائج* | *النواتج* | |
| -2.Rأ: زيادة النفاذ إلى النطاق العريض المتنقل واستخدامه بما في ذلك في نطاقات التردد المحددة للاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)  -2.Rب: خفض سلة أسعار النطاق العريض المتنقل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد  -2.Rج: زيادة عدد الوصلات الثابتة وزيادة مقدار الحركة المتداولة عبر الخدمة الثابتة (Tbit/s)  -2.Rد: زيادة عدد الأسر التي لديها استقبال للتلفزيون الرقمي للأرض  -2.Rه: زيادة عدد المرسلات المستجيبات الساتلية (بعرض نطاق مكافئ MHz 36) في الاتصالات الساتلية العاملة والسعة المقابلة (Tbit/s). عدد المطاريف ذات الفتحات الصغيرة جداً (VSAT) وعدد الأسر التي لديها استقبال للتلفزيون الساتلي  -2.Rو: زيادة عدد الأجهزة المزودة بإمكانية استقبال إشارات خدمة الملاحة الراديوية الساتلية  -2.Rز: زيادة عدد السواتل ذات حمولات استكشاف الأرض العاملة والكمية المقابلة من الصور المرسلة واستبانتها وحجم البيانات التي يتم تنزيلها (Tbytes) | 1-2.R: قرارات جمعية الاتصالات الراديوية، القرارات ITU-R  2-2.R: توصيات وتقارير قطاع الاتصالات الراديوية (بما في ذلك تقرير الاجتماع التحضيري للمؤتمر) والكتيبات  3-2.R: المشورة من الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية | |
|  | | |
| **3.R (تبادل المعارف) تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال الاتصالات الراديوية** | | |
| *النتائج* | | *النواتج* |
| -3.Rأ: زيادة المعارف والدراية الفنية بشأن لوائح الراديو والقواعد الإجرائية والاتفاقات الإقليمية والتوصيات وأفضل الممارسات المتعلقة باستعمال الطيف  -3.Rب: زيادة المشاركة في أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية (بوسائل منها المشاركة عن بُعد) وخاصة مشاركة البلدان النامية | | 1-3.R: منشورات قطاع الاتصالات الراديوية  2-3.R: تقديم المساعدة إلى الأعضاء، خاصةً البلدان النامية وأقل البلدان نمواً  3-3.R: الاتصال/الدعم في مجال أنشطة التنمية  4-3.R: حلقات دراسية وورش عمل وفعاليات أخرى |

الجدول 5. العوامل التمكينية لقطاع الاتصالات الراديوية

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **هدف مدعوم  (أهداف مدعومة)** | **أنشطة مكتب الاتصالات الراديوية** | **مساهمة في نتائج القطاع** | **النتائج** |
| **1.R** | كفاءة معاجلة بطاقات التبليغ عن تخصيصات التردد | زيادة اليقين بشأن تخطيط شبكات جديدة للاتصالات الراديوية | انخفاض وقت المعالجة لنشر بطاقات التبليغ  وقت المعالجة ضمن الحدود الزمنية التنظيمية |
| **1.R، 2.R، 3.R** | تطوير وصيانة وتحسين برمجيات القطاع وقواعد بياناته وأدواته المتاحة على الخط  أنشطة تقنية وتنظيمية وإدارية ولوجستية وأنشطة التواصل دعماً لأهداف القطاع | زيادة الاعتمادية والكفاءة والشفافية في تطبيق لوائح الراديو | برمجيات وقواعد بيانات وأدوات على الخط جديدة ومحسنة للقطاع  تقديم فعّال وفي الوقت المناسب لنواتج القطاع لدعم أهداف هذا القطاع  مساهمات مكتب الاتصالات الراديوية في اجتماعات القطاع ومؤتمراته وأحداثه |

الجدول 6. أهداف قطاع تقييس الاتصالات ونتائجه ونواتجه

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **1.T (وضع المعايير) وضع معايير دولية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت المناسب، وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات** | | |
| *النتائج* | *النواتج* | |
| -1.Tأ: زيادة استعمال توصيات قطاع تقييس الاتصالات  -1.Tب: تحسين الامتثال لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات  -1.Tج: تحسين المعايير في مجال التكنولوجيات والخدمات الجديدة | 1-1.T: قرارات وتوصيات وآراء الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)  2-1.T: الاجتماعات التشاورية الإقليمية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات  3-1.T: المشورة والقرارات الصادرة عن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)  4-1.T: توصيات قطاع تقييس الاتصالات والنتائج ذات الصلة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات  5-1.T: المساعدة والتعاون لقطاع تقييس الاتصالات بوجه عام  6-1.T: قاعدة بيانات المطابقة  7-1.T: مراكز الاختبار والأحداث المتصلة بقابلية التشغيل البيني  8-1.T: تطوير مجموعات الاختبار | |
|  | | |
| **2.T (سد الفجوة في مجال التقييس) تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد واعتماد معايير دولية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية سد الفجوة التقييسية** | | |
| *النتائج* | *النواتج* | |
| -2.Tأ: زيادة المشاركة في عملية التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك حضور الاجتماعات وتقديم المساهمات وشغل المناصب القيادية واستضافة الاجتماعات/ ورش العمل، لا سيما مشاركة البلدان النامية  -2.Tب: زيادة أعضاء قطاع تقييس الاتصالات بما في ذلك أعضاء القطاع والمنتسبون والهيئات الأكاديمية | 1-2.T: سد الفجوة التقييسية (مثل المشاركة عن بُعد والمنح وإنشاء أفرقة إقليمية للجان الدراسات)  2-2.T: ورش عمل وحلقات دراسية بما في ذلك أنشطة تدريبية مقدمة عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، لاستكمال العمل على بناء القدرات لسدّ الفجوة التقييسية  3-2.T: التوعية والترويج | |
|  | | |
| **3.T (موارد الاتصالات) ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته** | | |
| *النتائج* | *النواتج* | |
| -3.Tأ: التوزيع الفوري والدقيق لموارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية على النحو المحدد في التوصيات ذات الصلة | 1-3.T: قواعد بيانات مكتب تقييس الاتصالات ذات الصلة  2-3.T: توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية طبقاً لتوصيات وإجراءات قطاع تقييس الاتصالات | |
|  | | |
| **4.T (تبادل المعارف) تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال أنشطة التقييس الجارية في قطاع تقييس الاتصالات، وإذكاء الوعي بها** | | |
| *النتائج* | | *النواتج* |
| 1-4.T: زيادة المعارف بمعايير قطاع تقييس الاتصالات وبأفضل الممارسات في تنفيذ هذه المعايير  -4.Tب: زيادة المشاركة في أنشطة التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات وزيادة الوعي بأهمية معايير قطاع تقييس الاتصالات  -4.Tج: زيادة إبراز أنشطة قطاع تقييس الاتصالات | | 1-4.T: منشورات قطاع تقييس الاتصالات  2-4.T: منشورات قواعد البيانات  3-4.T: التوعية والترويج  4-4.T: النشرة التشغيلية للاتحاد |
|  | | |
| **5.T (التعاون مع هيئات التقييس) توسيع التعاون وتيسيره مع هيئات التقييس الدولية والإقليمية والوطنية** | | |
| *النتائج* | | *النواتج* |
| -5.Tأ: زيادة التواصل مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير  -5.Tب: خفض عدد المعايير المتضاربة  -5.Tج: زيادة عدد مذكرات التفاهم/اتفاقات التعاون مع المنظمات الأخرى  -5.Tد: زيادة عدد المنظمات المؤهلة بموجب التوصيات ITU-T A.4  وITU-T A.5 وITU-T A.6  -5.Tه: زيادة عدد ورش العمل/الأحداث المنظمة بالاشتراك مع منظمات أخرى | | 1-5.T: مذكرات التفاهم (MoU) واتفاقات التعاون  2-5.T: المنظمات المؤهلة بموجب التوصيات  ITU-T A.4 وITU-T A.5 وITU-T A.6  3-5.T: ورش العمل/الأحداث المنظمة بشكل مشترك |

الجدول 7. العوامل التمكينية لقطاع تقييس الاتصالات

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **هدف مدعوم (أهداف مدعومة) للقطاع** | **أنشطة مكتب تقييس الاتصالات** | **مساهمة في نتائج القطاع** | **النتائج** |
| **1.T** | - تقديم الوثائق على نحو فعال وفي الوقت المناسب (قرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات وتوصياتها وآرائها وتوصيات قطاع تقييس الاتصالات والوثائق المتصلة بلجان الدراسات والتقارير)  - دعم الأمانة وتنظيم الاجتماعات ودعمها اللوجستي  - الخدمات الاستشارية  - خدمات أساليب العمل الإلكترونية وخدمات المعلومات لمكتب تقييس الاتصالات  - تشغيل وصيانة قواعد بيانات المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛ الدعم اللوجستي لأحداث قابلية التشغيل البيني/الاختبار، منصات الاختبار | - زيادة جودة توصيات قطاع تقييس الاتصالات | - معلومات محدثة في الوقت المناسب لفائدة المندوبين ومجتمع المعايير |
| **2.T** | - تنظيم دورات تدريب عملي بشأن سد الفجوة التقييسية؛ دعم مالي للمنح؛ دعم لوجستي للمجموعات الإقليمية  - تنظيم ورش العمل  - الإعلانات (مدونة الاتحاد، أنشطة ترويجية)  - إدارة حساب أعضاء القطاع، الاحتفاظ بالأعضاء الحاليين واستقطاب استباقي لأعضاء جدد | - زيادة أعضاء القطاع والمشاركة في عملية التقييس | - المشاركة الفعالة للمندوبين والمنظمات التي شاركت في أنشطة القطاع بشكل سلبي حتى الآن أو التي لم تشارك فيها إطلاقاً |
| **3.T** | - معالجة ونشر التطبيقات/الموارد الدولية للترقيم والعنونة والتسمية وتعرف الهوية | - التوقيت المناسب والدقة في توزيع الموارد | - تيسر معلومات الترقيم في الوقت المناسب يسهّل إدارة الشبكات |
| **4.T** | - خدمات منشورات القطاع  - تطوير قواعد بيانات القطاع وصيانتها  - خدمة التواصل والترويج (مدونة الاتحاد، وسائل التواصل الاجتماعي، الويب)  - تنظيم ورش العمل، اجتماعات فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا، حدث كاليدوسكوب، جلسات في تليكوم الاتحاد، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وما إلى ذلك | - زيادة المعرفة والوعي بشأن معايير القطاع، زيادة المشاركة في أنشطة القطاع وزيادة إبراز أنشطة القطاع | - تيسر المنشورات في الوقت المناسب (الوثائق؛ قواعد البيانات) وسهولة استعمال الخدمات يعزز تجربة المندوبين |
| **5.T** | - تحديث مذكرات التفاهم وصيانتها؛ إعداد مذكرات تفاهم جديدة  - صيانة وإدارة قاعدة البيانات وفقاً للتوصيات A.4 وA.5 وA.6  - دعم لوجستي لورش العمل والأحداث المنظمة بشكل مشترك  - خدمات الدعم لأنشطة التعاون المختلفة (هيئة التعاون العالمي بشأن المعايير، التعاون في مجال المعايير، معايير الاتصالات لأنظمة النقل الذكية، المبادرة العالمية للشمول المالي، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مبادرة "متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة ...) | - زيادة التعاون مع المنظمات الأخرى | - أنشطة التعاون |

الجدول 8. أهداف قطاع تنمية الاتصالات ونتائجه ونواتجه

|  |  |
| --- | --- |
| **1.D (التنسيق) تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** | |
| *النتائج* | *النواتج*[[32]](#footnote-40) |
| -1.Dأ: تعزيز استعراض مشروع مساهمة قطاع تنمية الاتصالات في مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد، وإعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، وخطة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وزيادة مستوى الاتفاق بهذا الشأن  -1.Dب: تقييم تنفيذ خطة العمل وتنفيذ خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات  -1.Dج: تعزيز تقاسُم المعارف والحوار والشراكة بين أعضاء الاتحاد بشأن قضايا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -1.Dد: تعزيز تجهيز وتنفيذ المشاريع والمبادرات الإقليمية المتعلقة بتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -1.Dه: تيسير إبرام الاتفاقات على التعاون في برامج الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بناءً على طلب من الدول المعنية الأعضاء في الاتحاد | 1-1.D: المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، والتقرير النهائي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  2-1.D: الاجتماعات التحضيرية الإقليمية (RPM)، والتقارير النهائية للاجتماعات التحضيرية الإقليمية  3-1.D: الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)، وتقارير الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)  4-1.D: لجان الدراسات، ومبادئ توجيهية وتوصيات وتقارير لجان الدراسات  5-1.D: منصات للتنسيق الإقليمي بما في ذلك منتديات التنمية الإقليمية (RDF)  6-1.D: تنفيذ مشاريع وخدمات لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعلقة بالمبادرات الإقليمية |
|  | |
| **2.D (بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز بيئة تمكينية مؤاتية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تنمية شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات المناسبة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية** | |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -2.Dأ: تحسين قدرة أعضاء الاتحاد على إتاحة بنية تحتية وخدمات متينة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  -2.Dب: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على القيام بفعالية بتبادل المعلومات والتوصل إلى حلول والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والقدرات، بما في ذلك بناء القدرات، وتشجيع التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز المشاركة فيما بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة ذات الصلة.  -2.Dج: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ومن أجل ضمان تيسر الاتصالات في حالات الطوارئ وتيسير التعاون الدولي في هذا المجال. | 1-2.D: منتجات وخدمات بشأن البنية التحتية والخدمات الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض اللاسلكي والثابت وتوصيل المناطق الريفية والمناطق النائية، وتحسين التوصيلية الدولية، وسد الفجوة الرقمية في مجال التقييس، والمطابقة وإمكانية التشغيل البيني، وإدارة الطيف ومراقبته وإدارة موارد الاتصالات بفعالية وكفاءة واستعمالها على الوجه الأمثل ضمن ولاية الاتحاد والانتقال إلى الإذاعة الرقمية مثل الدراسات التقييمية والمنشورات وورش العمل والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات.  2-2.D: منتجات وخدمات من أجل بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التقارير والمنشورات، والمساهمة في تنفيذ المبادرات الوطنية والعالمية.  3-2.D: منتجات وخدمات بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وبشأن الاتصالات في حالات الطوارئ، بما في ذلك تقديم المساعدة لتمكين الدول الأعضاء من التصدي لجميع مراحل إدارة الكوارث، مثل الإنذار المبكر والاستجابة والإغاثة واستعادة شبكات الاتصالات. |
|  | |
| **3.D (بيئة تمكينية) تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات والخدمات المناسبة** | |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -3.Dأ: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين سياساتها العامة وأطرها القانونية والتنظيمية المؤاتية لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  -3.Dب: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج إحصاءات للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون عالية الجودة وقابلة للمقارنة دولياً تجسد التطورات والاتجاهات في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استناداً إلى معايير ومنهجيات متفق عليها.  -3.Dج: تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لأعضاء الاتحاد من أجل الاستفادة من كامل إمكانات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  -3.Dد: تعزيز قدرات أعضاء الاتحاد من أجل إدراج الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التنمية الوطنية ووضع استراتيجيات لتعزيز مبادرات الابتكار بطرق شتى منها الشراكات العامة والخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. | 1-3.D: منتجات وخدمات بشأن السياسات العامة واللوائح التنظيمية الخاصة بالاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنسيق وتماسك دولي أفضل من قبيل الدراسات التقييمية، والمنشورات الأخرى، والمنصات الأخرى لتبادل المعلومات.  2-3.D: منتجات وخدمات بشأن إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليل بياناتها من قبيل التقارير البحثية وجمع البيانات الإحصائية عالية الجودة القابلة للمقارنة دولياً وتنسيقها ونشرها، ومنتديات النقاش.  3-3.D: منتجات وخدمات بشأن بناء القدرات وتنمية المهارات البشرية، من بينها المنصات الإلكترونية، والبرامج التدريبية عن بُعد والحضورية بغية تعزيز المهارات العملية، والمواد المتبادلة، مع مراعاة الشراكات المعقودة مع أصحاب المصلحة المعنيين بالتعليم في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  4-3.D: منتجات وخدمات بشأن الابتكار في مجال الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل تبادل المعلومات والمساعدة، عند الطلب، بشأن إعداد برنامج وطني للابتكار، وآليات لعقد الشراكات، ووضع المشاريع، والدراسات وسياسات الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. |
|  | |
| **4.D (مجتمع معلومات شامل) دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية المستدامة** | |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -4.Dأ: تحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.  -4.Dب: تحسين قدرة أعضاء الاتحاد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.  -4.Dج: تعزيز قدرة أعضاء الاتحاد على تطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لتحقيق الشمول الرقمي لا سيما فيما يتعلق بتمكين النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة.  -4.Dد: تعزيز قدرة أعضاء الاتحاد على تطوير استراتيجيات وحلول للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ترمي إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته واستخدام الطاقة المراعية للبيئة/الطاقة المتجددة. | 1-4.D: منتجات وخدمات بشأن تقديم مساعدات مركزة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز التيسر والقدرة على تحمل تكاليف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  2-4.D: منتجات وخدمات بشأن سياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم الاقتصاد الرقمي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة، مثل تبادل المعلومات وسبل الدعم الرامية إلى نشرها والدراسات التقييمية ومجموعات الأدوات  3-4.D: منتجات وخدمات بشأن سياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم الاقتصاد الرقمي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة، مثل تبادل المعلومات وسبل الدعم الرامية إلى نشرها والدراسات التقييمية ومجموعات الأدوات.  4-4.D: منتجات وخدمات بشأن الشمول الرقمي للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة (كبار السن والشباب والأطفال والسكان الأصلين وغيرهم) مثل استراتيجيات وسياسات وممارسات زيادة الوعي بالشمول الرقمي ومجموعات أدوات تنمية المهارات الرقمية ومبادئ توجيهية ومنتديات نقاش لتبادل الممارسات والاستراتيجيات. |

الجدول 9. العوامل التمكينية لقطاع تنمية الاتصالات

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **هدف مدعوم (أهداف مدعومة)** | **أنشطة قطاع تنمية الاتصالات** | **مساهمة في نتائج القطاع** | **النتائج** |
| **1.D، 2.D، 3.D، 4.D** | 1 وضع وتنفيذ استراتيجيات فعّالة في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق خطوط القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة (SDG)، بما في ذلك أنشطة الاتصال والترويج | - زيادة فهم وتبادل أهداف القطاع ونواتجه  - زيادة تقديم توجيهات بشأن أنشطة القطاع  - زيادة الوضوح في برنامج الأنشطة | - تقدم قابل للقياس في دور الاتحاد في تحقيق خطوط عمل القمة وأهداف التنمية المستدامة  - زيادة مستوى التعاون الدولي في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات |
| 2 كفاءة إدارة ودعم أنشطة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التنسيق والتعاون بين إدارة الخدمات والشؤون المالية والميزانية، دعم تنظيم الأحداث ودعم تكنولوجيا المعلومات | - تنظيم مواعيد الأحداث بشكل واضح ومنسق  - توفير ما يلزم من دعم مالي ودعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والقوى العاملة في حدود الموارد المتاحة  - توفير دعم موثوق للأحداث | - تعزيز التنسيق والتعاون في تنظيم الأحداث وتنفيذ الأنشطة  - كفاءة استخدام الموارد المالية  - تنظيم الأحداث في الوقت المناسب وعلى نحو فعال  - زيادة جودة وتنسيق إعداد التقارير التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات إلى الدول الأعضاء |
| 3 كفاءة تنظيم ودعم الأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها  - تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين  - المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وتعزيز إمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجال البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء  - تحسينات ملموسة في خدمة الدول الأعضاء للاتحاد نتيجة لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات في مجال البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني  - تعزيز دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء |
| 4 كفاءة تنظيم ودعم الأنشطة المتعلقة بإدارة المشاريع والمعرفة من خلال بناء القدرات، دعم المشاريع وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحصاءاتها ودعم الاتصالات في حالة الطوارئ | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها  - تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين  - المشاركة الفعّالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وإمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجالات إدارة المشارع والمعرفة  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء  - تحسينات ملموسة في خدمة الدول الأعضاء للاتحاد نتيجة لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات في مجالات إدارة المشاريع والمعرفة  - النجاح في التخفيف من مخاطر الاتصالات في حالات الطوارئ |
| 5 كفاءة تنظيم ودعم أنشطة الابتكار والشراكات من خلال إقامة شراكات والابتكار وخدمات التنسيق للجان الدراسات | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها  - تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين  - المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وإمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجالات إقامة الشراكات والابتكار  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء  - مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة والشركاء في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية  - زيادة مستوى الموارد المقدمة من الجهات المانحة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها |
| 6 كفاءة تقديم وتنسيق الأنشطة في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أنشطة المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق | - زيادة التوعية التي يقوم بها الاتحاد في مختلف الأقاليم والمناطق في العالم | - كفاءة وفعالية تقديم منتجات وخدمات ومعلومات وخبرة مكتب تنمية الاتصالات والاتحاد إلى الدول الأعضاء  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات |

الجدول 10. الأهداف المشتركة بين القطاعات ونتائجها ونواتجها

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **1.I (التعاون) تعزيز التعاون الأوثق بين جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة** | | | |
| *النتائج* | | *النواتج* | |
| -1.Iأ: زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين  -1.Iب: زيادة التآزر الناتج عن الشراكات بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -1.Iج: زيادة الاعتراف بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية شاملة لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة 2030  -1.Iد: تعزيز دعم أعضاء الاتحاد العاملين في مجال التكنولوجيا الذين يقومون بتطوير وتقديم منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | | 1-1.I: مؤتمرات عالمية ومنتديات وأحداث ومنابر مشتركة بين القطاعات لمناقشات رفيعة المستوى  2-1.I: تبادل المعارف والتواصل والشراكات  3-1.I: مذكرات التفاهم (MoU)  4-1.I: تقارير ومدخلات أخرى لعمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمتعددة الأطراف والحكومية الدولية  5-1.I: إنشاء خدمات الدعم من أجل الأعضاء العاملين في مجال التكنولوجيا في أنشطة الاتحاد وأحداثه | |
|  | |  | |
| **2.I (الاتجاهات الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز تحديد الاتجاهات الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدراكهاوتحليلها** | | | |
| *النتائج* | *النواتج* | | |
| -2.Iأ: تحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليلها وإدراكها | 1-2.I: مبادرات وتقارير مشتركة بين القطاعات بشأن الاتجاهات ذات الصلة الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من مبادرات مماثلة  2-2.I: مجلة أخبار الاتحاد في نسق رقمي  3-2.I: منصات لتبادل المعلومات بشأن الاتجاهات الجديدة | | |
|  | | | |
| **3.I (إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)** | | | |
| *النتائج* | *النواتج* | | |
| -3.Iأ: زيادة تيسر معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها وامتثالها لمبادئ التصميم الشامل  -3.Iب: زيادة إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة في أعمال الاتحاد  -3.Iج: زيادة الوعي، بما في ذلك اعتراف جميع الأطراف والحكومات بالحاجة إلى تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1-3.I: تقارير ومبادئ توجيهية ومعايير وقوائم مرجعية بشأن قابلية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  2-3.I: تعبئة الموارد والخبرات التقنية من خلال على سبيل المثال تشجيع زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة في الاجتماعات الدولية والإقليمية  3-3.I: مواصلة تطوير وتنفيذ سياسات الاتحاد المتعلقة بقابلية النفاذ والخطط ذات الصلة  4-3.I: التوعية على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني | | |
|  | | | |
| **4.I (المساواة بين الجنسين والشمول) تعزيز استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول وتمكين المرأة والفتيات** | | | |
| *النتائج* | *النواتج* | | |
| -4.Iأ: تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للنهوض بتمكين النساء  -4.Iب: تعزيز مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في أعمال الاتحاد وقطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -4.Iج: زيادة التعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النهوض بتمكين النساء  -4.Iد: التنفيذ الكامل للاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين ضمن اختصاص الاتحاد | 1-4.I: مجموعات الأدوات وأدوات التقييم والمبادئ التوجيهية اللازمة لوضع السياسات وتنمية المهارات وممارسات أخرى لتنفيذها  2-4.I: الشبكات والتعاون والمبادرات والشراكات  3-4.I: التوعية على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني  4-4.I: دعم الشراكة "Equals" | | |
|  | | | |
| **5.I (الاستدامة البيئية) الاستفادة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من البصمة البيئية** | | | |
| *النتائج* | *النواتج* | | |
| -5.Iأ: *تحسين كفاءة السياسات والمعايير البيئية*  -5.Iب: الحد من استهلاك الطاقة الناجمة عن تطبيقات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -5.Iج: زيادة عدد المخلفات الإلكترونية التي يُعاد تدويرها  -5.Iد: تحسين الحلول بشأن المدن الذكية المستدامة | 1-5.I سياسات ومعايير بشأن كفاءة استهلاك الطاقة  2-5.I الأمان والأداء البيئي لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافقها (إدارة المخلفات الإلكترونية)  3-5.I منصة عالمية للمدن الذكية المستدامة، بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية | | |
|  | | | |
| **6.I (الحد من التداخل والازدواج) الحد من مجالات التداخل والازدواج وتعزيز التنسيق الأوثق والأكثر شفافية بين الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد مع مراعاة اعتمادات ميزانية الاتحاد وخبرة وولاية كل قطاع** | | | |
| *النتائج* | | | *النواتج* |
| -6.Iأ: تعاون أوثق وأكثر شفافية بين قطاعات الاتحاد والأمانة العامة والمكاتب الثلاثة  -6.Iب: الحد من مجالات التداخل والازدواج بين قطاعات الاتحاد وعمل الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة  -6.Iج: تحقيق وفورات من خلال تجنب مجالات التداخل | | | 1-6.I: تحديد وإزالة جميع أشكال وحالات الازدواج في الوظائف والأنشطة بين جميع الهيئات البنيوية للاتحاد واستمثال، عدة أمور من بينها، أساليب الإدارة واللوجستيات والتنسيق والدعم المقدم من الأمانة.  2-6.I: تطبيق مفهوم "توحيد الأداء في الاتحاد" على أن تُنسق، قدر الإمكان عملياً، الإجراءات عبر القطاعات والمكاتب الإقليمية/الحضور الإقليمي في تنفيذ غايات وأهداف الاتحاد والقطاعات |

الجدول 11 العوامل التمكينية/خدمات الدعم للأمانة العامة

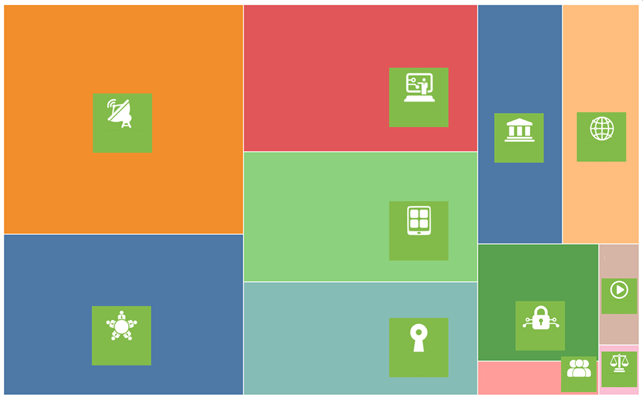
|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **هدف مدعوم (أهداف مدعومة)** | **أنشطة الأمانة العامة** | **مساهمة في النتائج** | **النتائج** |
| جميعها | إدارة الاتحاد | - إدارة المنظمة بكفاءة وفعالية  - التنسيق الفعال بين قطاعات الاتحاد | - تحسين التنسيق الداخلي  - إدارة المخاطر الاستراتيجية للمنظمة  - تنفيذ قرارات الهيئات الإدارية  - وضع وتنفيذ ورصد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية  - مستوى تنفيذ التوصيات المقبولة  - تطبيق تدابير الكفاءة  - الجودة الشاملة لخدمات الدعم المقدمة |
| جميعها | خدمات إدارة الأحداث (بما في ذلك الترجمة التحريرية والشفوية) | - كفاءة مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته وأحداثه وورش عمله وإمكانية النفاذ إليها | - جودة عالية للخدمات المقدمة من أجل أحداث الاتحاد (تيسر الوثائق ومجاملة ومهنية موظفي خدمات مؤتمرات الاتحاد، جودة الترجمة الشفوية، وجودة الوثائق، وجودة مكان عقد المؤتمر والمرافق المتاحة)  - تحسين الكفاءة المالية |
| جميعها | خدمات النشر | - ضمان جودة منشورات الاتحاد وتيسرها وجدواها من حيث التكلفة | - جودة عالية لمنشورات الاتحاد  - عملية النشر السريع  - تحسين الكفاءة المالية |
| جميعها | خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | - البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الموثوقة والفعالة والقابلة للنفاذ | - رضا المستخدم على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يقدمها الاتحاد  - تيسر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخواصها الوظيفية (توافر كبير، وسلامة تكنولوجيا المعلومات وأمنها، وخدمات المكتب والمحفوظات، وتقديم الخدمات المتعهد بها في الوقت المناسب، وتقديم المساعدة في استخدام التكنولوجيا على نحو فعال، وإدخال خدمات جديدة ومبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات القيمة لموظفي الاتحاد والمندوبين)  - زيادة عدد المنصات/الأنظمة التي تيسر التحول الرقمي للمنظمة  - استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث |
| جميعها | خدمات السلامة والأمن | - ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لموظفي الاتحاد والمندوبين | - السلامة والأمن الشامل لمباني المنظمة وأصولها في جميع أنحاء العالم  - الحد من الإصابات أو الحوادث المتصلة بالعمل  - استعداد الموظفين للبعثات |
| جميعها | خدمات إدارة الموارد البشرية (بما في ذلك كشف المرتبات، وإدارة شؤون الموظفين، ورفاه الموظفين، والتصميم والتنظيم والتوظيف، والتخطيط والتنمية) | - ضمان كفاءة استخدام الموارد البشرية في بيئة عمل مؤاتية | - وضع وتنفيذ إطار الموارد البشرية الذي يعزز القوى العاملة المستدامة والمستوفاة بما في ذلك عناصر التطور الوظيفي والتدريب  - قوة عاملة ملائمة للبيئة المتغيرة والاحتياجات المتطورة للمنظمة  - عمليات التوظيف السريعة  - التكافؤ بين الجنسين ضمن موظفي الاتحاد/التكافؤ بين الجنسين في اللجان النظامية للاتحاد |
| جميعها | خدمات إدارة الموارد المالية (بما فيها الميزانية والتحليل المالي، الحسابات، المشتريات، السفر) | - ضمان كفاءة تخطيط واستعمال الموارد المالية والرأسمالية | - الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتدقيق السنوي غير المتحفظ للحسابات  - المشتريات وخدمات السفر: المبادئ التوجيهية للاتحاد والممارسات الرشيدة للأمم المتحدة المعمول بها  - عدم التجاوز في الإنفاق في تنفيذ الميزانية  - الوفورات المحققة في التكاليف من خلال تدابير الكفاءة المنفذة |
| جميعها | الخدمات القانونية | - إسداء المشورة القانونية  - ضمان الالتزام بالقواعد والإجراءات | - حماية مصالح الاتحاد وسلامته وسمعته  - تطبيق القواعد واللوائح |
| جميعها | المراجعة الداخلية | - ضمان كفاءة وفعالية الإدارة والرقابة الإدارية | - تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية |
| جميعها | مكتب الأخلاقيات | - النهوض بأعلى معايير السلوك الأخلاقي | - الالتزام بمعايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية ومدونة الأخلاقيات في الاتحاد |
| جميعها | التعاون مع الأعضاء/ خدمات دعم الأعضاء | - ضمان كفاءة الخدمات المتصلة بالأعضاء | - زيادة عدد الأعضاء  - زيادة رضا الأعضاء  - زيادة الإيرادات المتأتية من أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية |
| جمعيها | خدمات الاتصال | - ضمان كفاءة خدمات الاتصال | - زيادة المشاركة المنتظمة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في المنصات الرقمية للاتحاد  - تحسين التغطية الإعلامية للاتحاد  - تحسين تصور عمل الاتحاد  - تحسين الحركة على قنوات الاتحاد متعددة الوسائط (فليكر، يوتيوب وما إلى ذلك)  - زيادة حركة أخبار الاتحاد والمشاركة فيها  - زيادة المشاركة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والإحالة إليها |
| جميعها | خدمات البروتوكول | - ضمان كفاءة إدارة خدمات البروتوكول | - زيادة رضا المندوبين والزوار |
| جميعها | تيسير عمل الهيئات الإدارية (مؤتمر المندوبين المفوضين، المجلس، أفرقة العمل التابعة للمجلس) | - دعم وتيسير عمليات صنع القرار للهيئات الإدارية | - تحسين كفاءة اجتماعات الهيئات الإدارية |
| جميعها | خدمات إدارة المرافق | - ضمان كفاءة إدارة مباني الاتحاد | - كفاءة إدارة عملية تطوير المبنى الجديد للاتحاد  - وفورات في إدارة مرافق الاتحاد  - الحرص على أن يظل الاتحاد منظمة محايدة من حيث انبعاثات الكربون |
| جميعها | خدمات تطوير وإدارة المحتوى/ الإدارة والتخطيط الاستراتيجيان للمنظمة | - ضمان كفاءة التخطيط  - استشارة استراتيجية للإدارة العليا | - موافقة الأعضاء على أدوات التخطيط في الاتحاد  - دعم تطوير المبادرات الاستراتيجية |
| الهدفان المشتركان بين القطاعات: 1.I، 2.I | التنسيق والتعاون في تعزيز الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسهم في تنفيذ خطوط عمل القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 | - زيادة التآزر والتعاون والشفافية والتواصل الداخلي بشأن إقامة الشراكات والأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة  - تحسين تنسيق تنظيم أحداث الاتحاد واجتماعاته  - زيادة الاتساق فيما يتعلق بتخطيط المشاركة في المؤتمرات والمنتديات | - تدابير وآليات جديدة ومحسنة بهدف زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها  - تنسيق عمل الاتحاد ومساهمته في خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 |
| الأهداف المشتركة بين القطاعات: 3.I، 4.I، 5.I، 6.I | التنسيق والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك (بما في ذلك إمكانية النفاذ، المساواة بين الجنسين، الاستدامة البيئية) | - تنسيق العمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك، تعزيز أوجه التآزر وتحقيق الكفاءة والوفورات في استخدام موارد الاتحاد  - زيادة الاتساق لتخطيط المشاركة في المؤتمرات والمنتديات  - زيادة التواصل الداخلي بشأن الأنشطة المضطلع بها في جميع المجالات المواضيعية  - تحسين تنسيق تنظيم أحداث الاتحاد واجتماعاته | - تنفيذ خطة العمل السنوية الموحدة لكل مجال من المجالات المواضيعية  - تدابير وآليات جديدة ومحسنة بهدف زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها |

# 3 الصلة بخطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الصلة بخطوط العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات

يضطلع الاتحاد بدور ريادي في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات حيث يتولى، بصفته الميسّر الرئيسي إلى جانب اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنسيق قيام أصحاب المصلحة المتعددين بتنفيذ خطة عمل جنيف. وعلى وجه الخصوص، يعد الاتحاد الميسر الوحيد لثلاثة خطوط مختلفة للقمة؛ الخطوط **جيم2** (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات) **وجيم5** (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) **وجيم6** (البيئة التمكينية).

**التقابل بين النواتج والأنشطة الرئيسية للاتحاد وخطوط العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات** (استناداً إلى المعلومات المستمدة من أداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة)



**جيم2 - البنية التحتية**نواتج الاتحاد: 27  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 76

**جيم4 - بناء القدرات**  
نواتج الاتحاد: 17  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 41

**جيم1 - الحكومة**  
نواتج الاتحاد: 10  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 17

**جيم11 - التعاون**  
نواتج الاتحاد: 19  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 32

**جيم5 - الأمن**  
نواتج الاتحاد: 7  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 24

**جيم7 - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**نواتج الاتحاد: 15  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 62

**جيم3 - النفاذ إلى المعلومات**  
نواتج الاتحاد: 13  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 38

**جيم6 - البيئة التمكينية**نواتج الاتحاد: 9  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 25

**خط العمل  
جيم2**

**خط العمل  
جيم4**

**خط العمل  
جيم1**

**جيم9 -**

**جيم8 -  
التنوع الثقافي**

**خط العمل  
جيم11**

**خط العمل  
جيم3**

**خط العمل  
جيم5**

**خط العمل جيم8**

**خط العمل   
جيم10**

**خط العمل جيم9**

**خط العمل  
جيم7**

**خط العمل  
جيم6**

الصلة بأهداف التنمية المستدامة

مع اعتماد قرار الجمعية العام للأمم المتحدة "تحويل عالمنا: برنامج التنمية المستدامة لعام 2030"، يحتاج الاتحاد، إلى جانب بقية أسرة الأمم المتحدة، إلى دعم الدول الأعضاء والمساهمة في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعطي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات المتصلة بها البالغة 169 غاية رؤية كلية لمنظومة الأمم المتحدة.

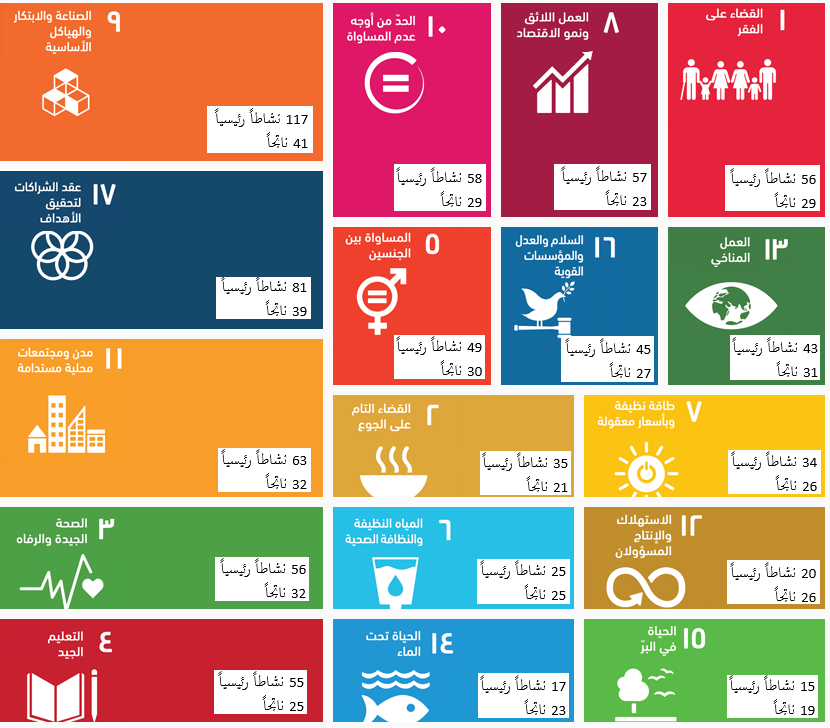
وإن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كحافز أساسي للتقدم السريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يظهر بوضوح في خطة 2030: "ينطوي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي على إمكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وبناء مجتمعات تقوم على المعرفة". ويؤدي الاتحاد، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً رئيسياً في تعزيز الازدهار في عالمنا الرقمي.

وبغية تعظيم مساهمة الاتحاد في خطة 2030، ينصب التركيز الرئيسي للاتحاد على معالجة **الهدف 9** من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والمقصد 9.ج الذي يرمي إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير فرص النفاذ الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت. والبنية التحتية التي تدعم عالمنا وتشكل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي الجديد هي في الواقع أمر حيوي. وهي أساسية لعدد كبير من التطبيقات التكنولوجية والحلول المحتملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحاسمة لتمكينها من أن تكون عالمية وقابل للتوسع.

ونظراً إلى أن **الهدف 17** من أهداف التنمية المستدامة (إقامة الشراكات لتحقيق الأهداف) يبرز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للتنفيذ، مع إمكانات تحويلية شاملة، لا بد من أن يستفيد الاتحاد من هذا التأثير الواسع. ومن بين أهداف التنمية المستدامة البارزة حيث للاتحاد تأثير قوي بشكل خاص، **الهدف 11** (المدن والمجتمعات الذكية) **والهدف 10** (الحد من أوجه عدم المساواة) **والهدف 8** (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) **والهدف 1** (القضاء على الفقر) **والهدف** 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) **والهدف 4** (التعليم الجيد) **والهدف 5** (المساواة بين الجنسين).

وبالتالي سيساهم الاتحاد مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتبقية من خلال توفير البنية التحتية والتوصيلية وبالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة.

**التقابل بين النواتج والأنشطة الرئيسية للاتحاد وأهداف التنمية المستدامة** (وفقاً لأداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة[[33]](#footnote-42))



الاتحاد هو أيضاً الجهة الراعية لخمسة مؤشرات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة (1.4.4 و5.ب.1 و9.ج.1 و2.6.17 و1.8.17) التي تساهم في رصد شعبة الأمم المتحدة الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة.

وتعرض الجداول التالية الصلة بين الغايات الاستراتيجية الخمس للاتحاد للفترة 2023-2020 وأهداف التنمية المستدامة. وتُبين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تشير إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخط بارز.

|  |
| --- |
| **الغاية 1 - النمو** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.4 (1.4.1)، 2.4 (2.4.1)، 4.1 (4.1.1)، 4.2 (**4.2.2**)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.A (4.A.1)، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.B (**5.B.1**)، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.3 (7.3.1)، 8.2 (8.2.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.C (**9.C.1**)، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**) |
| **الغاية 2 - الشمول** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.4 (1.4.1)، 1.5 (1.5.3)، 2.C (2.C.1)، 3.D (3.D.1)، 4.1 (4.1.1)، 4.2 (**4.2.2**)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.5 (4.5.1)، 4.6 (4.6.1)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 4.C (4.C.1)، 5.1، 5.2 (5.2.1, 5.2.2)، 5.3، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.6 (5.6.1, 5.6.2)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 5.B (**5.B.1**)، 5.C، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.1 (7.1.1, 7.1.2)، 7.B (7.B.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.4 (8.4.2)، 8.5 (8.5.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.2 (10.2.1)، 10.6، 10.7 (10.7.1)، 10.B (10.B.1)، 10.C (10.C.1)، 11.1 (11.1.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.A، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.1 (12.1.1)، 12.A (12.A.1)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 13.A(13.A.1)، 13.B (13.B.1)، 14.A (14.A.1)، 16.2 (16.2.2)، 16.8 (16.8.1)، 17.3 (17.3.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**)، 17.7، 17.8 (**17.8.1**)، 17.9 (17.9.1)، 17.18 |
| **الغاية 3 - الاستدامة** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.5 (1.5.3)، 2.4 (2.4.1)، 8.4 (8.4.2)، 8.5 (8.5.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 11.6 (11.6.1, 11.6.2)، 11.A، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.1 (12.1.1)، 12.2 (12.2.1, 12.2.2)، 12.4 (12.4.1, 12.4.2)، 12.5 (12.5.1)، 12.6 (12.6.1)، 12.7 (12.7.1)، 12.8 (12.8.1)، 12.A (12.A.1)، 16.2 (16.2.2)، 16.4، 17.7 |
| **الغاية 4 - الابتكار** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 2.4 (2.4.1)، 2.C (2.C.1)، 3.6 (3.6.1)، 3.D (3.D.1)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.5 (4.5.1)، 4.6 (4.6.1)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.1 (7.1.1, 7.1.2)، 7.2 (7.2.1)، 7.3 (7.3.1)، 8.2 (8.2.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.5 (10.5.1)، 10.C (10.C.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.4، 11.5 (11.5.2)، 11.6 (11.6.1, 11.6.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.3، 12.5 (12.5.1)، 12.A (12.A.1)، 12.B (12.B.1)، 13.1 (13.1.2)، 14.4 (14.4.1)، 14.A (14.A.1)، 16.3، 16.4، 16.10 (16.10.2)، 17.7 |
| **الغاية 5 - الشراكة** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 3.D (3.D.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 4.C (4.C.1)، 5.1، 5.2 (5.2.1, 5.2.2)، 5.3، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.6 (5.6.1, 5.6.2)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 5.B (**5.B.1**)، 5.C، 7.B (7.B.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.4 (8.4.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.5 (10.5.1)، 10.6، 10.B (10.B.1)، 10.C (10.C.1)، 11.1 (11.1.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.3، 12.6 (12.6.1)، 12.7 (12.7.1)، 12.8 (12.8.1)، 12.A (12.A.1)، 12.B (12.B.1)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 16.2 (16.2.2)، 16.3، 16.4، 16.8 (16.8.1)، 16.10، (16.10.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**)، 17.7، 17.8 (**17.8.1**)، 17.9 (17.9.1)، 17.18 |

النمو

الشمول

الاستدامة

الابتكار

الشراكة

# 4 تنفيذ وتقييم الخطة الاستراتيجية

الربط القوي والمتماسك بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي للاتحاد مضمون بتنفيذ إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج (RBM) طبقاً للقرارات 71 و72 و151 (المراجَعة في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين.

ستكون النتائج هي المحور الرئيسي للاستراتيجية والتخطيط والميزنة ضمن إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج. وستضمن مراقبة الأداء وتقييمه وإدارة المخاطر استناد عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي إلى عملية مستنيرة لصنع القرار وتوزيع مناسب للموارد.

وسيخضع إطار الاتحاد لمراقبة الأداء وتقييمه للتطوير طبقاً للإطار الاستراتيجي المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2023-2020، وذلك لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد ونتائجه وأهدافه وغاياته الاستراتيجية ومقاصده المحددة في الخطة الاستراتيجية ومقاصده مع تقييم الأداء وتحديد المسائل التي تحتاج إلى معالجة.

كما سيخضع إطار الاتحاد لإدارة المخاطر للتطوير لضمان وجود نهج متكامل تجاه إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج المحدد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020.

معايير التنفيذ

تحدد معايير التنفيذ الإطار الذي يمكّن من التحديد السليم لأنشطة الاتحاد المناسبة بحيث يتسنى تحقيق الأهداف والنتائج والغايات الاستراتيجية للاتحاد بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة. وهي تحدد معايير ترتيب الأولويات لعملية توزيع الموارد في إطار ميزانية الاتحاد لفترة السنتين.

وفيما يلي معايير التنفيذ المحددة لاستراتيجية الاتحاد للفترة 2023-2020:

1 **الالتزام بقيم الاتحاد:** يجب أن توجه القيم الأساسية للاتحاد أولوياته وتضع الأساس لعملية صنع القرار.

2 **اتباع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج**، والتي تشمل:

1 **مراقبة الأداء وتقييمه:** تجب مراقبة الأداء مقابل تحقيق الغايات/الأهداف وتقييمه طبقاً للخطط التشغيلية التي يوافق عليها المجلس مع تحديد فرص التحسين من أجل دعم عملية صنع القرار.

2 **تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها:** إرساء عملية متكاملة لإدارة الأحداث غير المؤكدة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف والغايات، من أجل تعزيز عملية صنع القرار بصورة مستنيرة.

3 **مبادئ الميزنة على أساس النتائج:** يجب في إطار عملية الميزنة توزيع الموارد على أساس الغايات والأهداف المقرر تحقيقها، كما يرد تحديدها في هذه الخطة الاستراتيجية.

4 **الإبلاغ الموجه نحو الأثر المرجو:** يجب الإبلاغ بشكل واضح عما يحرز من تقدم في تحقيق الغايات الاستراتيجية للاتحاد، مع التركيز على أثر الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد.

3 **كفاءة التنفيذ:** أصبحت الكفاءة أمراً أساسياً حتمياً بالنسبة للاتحاد. ويجب أن يقيم الاتحاد ما إذا كان أصحاب المصلحة يجنون أقصى مردود من الخدمات التي يقدمها الاتحاد وفقاً للموارد المتاحة (القيمة مقابل المال).

4 **هدف تعميم توصيات الأمم المتحدة وتطبيق ممارسات الأعمال المنسقة**، بوصف الاتحاد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة وإحدى وكالاتها المتخصصة.

5 **توحيد الأداء في الاتحاد:** يجب أن تعمل القطاعات بصورة متماسكة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ويجب أن تدعم الأمانة التخطيط التشغيلي المنسق، وتتجنب التكرار والازدواجية وتعظم من التآزر بين القطاعات والمكاتب والأمانة العامة.

6 **التطور طويل الأجل للمنظمة للحفاظ على الأداء وتوفير الخبرات المناسبة:** تمسكاً بمفهوم المنظمة المهتمة بالتعلم، على الاتحاد الاستمرار في العمل بأسلوب الترابط وزيادة الاستثمار في الموظفين لتحقيق أقصى قيمة بصورة مستدامة.

7 **ترتيب الأولويات:** من المهم تحديد معايير محددة لترتيب الأولويات بين مختلف الأنشطة والمبادرات التي ينوي الاتحاد الاضطلاع بها. وفيما يلي العوامل الواجب مراعاتها:

5 **القيمة المضافة:**

1 ترتيب الأولويات استناداً إلى قيمة فريدة يسهم بها الاتحاد (النتائج التي لا يمكن تحقيقها بدونه)

2 المشاركة في الأنشطة التي يمكن للاتحاد أن يضيف قيمة كبيرة فيها

3 عدم إعطاء أولوية للأنشطة التي يمكن لأطراف معنية أخرى الاضطلاع بها

4 ترتيب الأولويات على أساس الخبرات المتاحة لدى الاتحاد للتنفيذ.

6 **التأثير والتركيز:**

1 التركيز على الأثر الأقصى على مجموعة أوسع من المعنيين مع مراعاة الشمول

2 الاضطلاع بعدد أقل من الأنشطة مع تحقيق تأثير أكبر بدلاً من عدد كبير من الأنشطة مع تأثير أقل

3 الاتساق والاضطلاع بأنشطة تسهم بوضوح في الصورة الإجمالية على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي للاتحاد

4 إعطاء أولوية للأنشطة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.

7 **احتياجات الأعضاء:**

1 ترتيب أولويات طلبات الأعضاء باتباع نهج موجه نحو العملاء

2 إعطاء أولوية للأنشطة التي يتعذر على الدول الأعضاء القيام بها بدون دعم من المنظمة.

# التذييل A. توزيع الموارد (الصلة بالخطة المالية)

(يتم تحديثه وفقاً للخطة المالية للفترة 2030-2020)

ADD IAP/63A1/50

مشـروع قـرار جديـد [IAP-5]

قبول الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*ﺃ )* بتقرير الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (الحمامات، 2016) الذي يدعو المجلس إلى أن يتناول في أقرب وقت ممكن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد، ولا سيما في قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T)؛

*ﺏ)* بقرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2017 ببدء مشروع تجريبي حتى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 بشأن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في لجان الدراسات المهتمة التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات، والذي يمكن من خلاله للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تشارك مشاركة كاملة في اجتماعات لجان الدراسات التي تقرر الانضمام للمشروع، وفقاً لقيود على دورها في عمليات صنع القرار، بما في ذلك الانتخاب لشغل مناصب الإدارة واعتماد القرارات أو التوصيات؛

*ﺝ)* بأن أحداث تليكوم الاتحاد ركزت، منذ عام 2016، على تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في النظام الإيكولوجي الرقمي، واعترفت بحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اخترعتها الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

*ﺩ )* بأن هدفي التنمية المستدامة 8 و9 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع وبناء بنية تحتية قادرة على الصمود وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار، ولا سيما الغاية 3.8 "*تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية*" و3.9 "*زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق*"؛

*ﻫ )* بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت بالحاجة إلى تحسين إمكانية حصول الشركات الصغيرة على التمويل الصغري والائتمان، وقررت تعيين 27 يونيو 2017 بوصفه يوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،

وإذ يضع في اعتباره

*ﺃ )* أن الشركات الصغيرة والمتوسطة أساسية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، بما في ذلك النهوض بالنظم الإيكولوجية الرقمية الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة؛

*ﺏ)* أن الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أساسية أيضاً للحد من البطالة، ولا سيما للشباب؛ والنهوض على المستوى العالمي بتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب النساء والفتيات؛ وتشجيع الابتكار والتقدم في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﺝ)* أن ابتكار ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة يتحققان من خلال بناء القدرات، ومن خلال الاستفادة من أفضل الممارسات القائمة، ومن خلال اكتساب المعرفة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المعايير والتقارير التقنية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﺩ )* أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، أصبحت جهات فاعلة بارزة في عملية التوسع الصناعي، وزيادة الإنتاج المحلي، حيث أضحت تشكل في بعض الحالات أكثر من 90 في المائة من الصناعة الوطنية؛

*ﻫ )* أن تحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة لاحتياجات محددة مرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى وفهم العقبات التي تحول دون اعتماد مثل هذه الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأخرى يمكن أن يقدما مساهمة قيّمة إلى أعمال الاتحاد، فضلاً عن تحسين الموارد البشرية الخاصة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي قد يكون للمعرفة التي لديها أثر على التنمية الوطنية؛

*ﻭ )* مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مشروع تجريبي في عام 2018 أجرته لجان الدراسات المهتمة التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات وفقاً لمقرر مجلس الاتحاد في دورته لعام 2017،

وإذ يعترف

*ﺃ )* بأن إيرادات الشركات الصغيرة والمتوسطة وعدد موظفيها ومحل مقرها قد تؤثر على مواردها المالية المتاحة للمشاركة كأعضاء في القطاعات؛

*ﺏ)* بأن نشر أعمال القطاعات على الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في البلدان النامية، يمكن أن يؤدي إلى بناء القدرات ونقل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحاسمة وأفضل الممارسات، وأن يكون عاملاً في تعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية،

يقرر

1 أن يقبل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الاتحاد، وفقاً لأحكام هذا القرار، دون الحاجة إلى إجراء أي تعديل على المادتين 2 و3 من دستور الاتحاد، والمادة 19 من اتفاقية الاتحاد أو أي حكم آخر من أحكام الاتفاقية، على أساس قيمة مختلفة للمساهمة المالية خلال فترة تجريبية تمتد حتى انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين القادم؛

2 أن تُحدد قيمة المساهمة المالية للمشاركة في كل قطاع من قطاعات الاتحاد بمقدار جزء من ستة عشر جزءاً من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان المتقدمة وبمقدار جزء من اثنين وثلاثين جزءاً من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية[[34]](#footnote-44)1؛

3 أن يُشترط في قبول طلبات المشاركة، أن تؤيد الدول الأعضاء في الاتحاد التي تتبع لها هذه الهيئات، وأن تشهد على أن مقدم الطلب هو كيان تجاري شرعي ووفقاً لفئة و/أو تعريف البلد، وشريطة ألا يكون ذلك بديلاً للهيئات المسجلة حالياً في قائمة الاتحاد كعضو قطاع أو منتسب، ووفقاً للإجراء الذي سيوضع؛

4 ألا يجوز في أي حال من الأحول تمثيل جهة منتسبة أو صاحبة امتياز تابعة لشركة دولية كشركة من الشركات الصغيرة أو المتوسطة؛

5 أن تصدق الدول الأعضاء على العضوية سنوياً، وإلا يتوقف الدعم تلقائياً وتُلغى العضوية؛

6 أن توجه الدعوة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة فيما يعقد الاتحاد من مؤتمرات وورش عمل وأنشطة أخرى على الصعيدين العالمي والإقليمي، باستثناء مؤتمرات المندوبين المفوضين والمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية والمجلس، وبما يتوافق مع القواعد الإجرائية للقطاع المعني؛

7 أنه ينبغي ألا يكون للشركات الصغيرة والمتوسطة دور في اتخاذ القرارات، بما في ذلك اعتماد القرارات أو التوصيات بغض النظر عن إجراء الموافقة؛

8 أن يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة وتقديم مقترحاتها ومداخلاتها عن بُعد، حسب الاقتضاء، وفقاً لأحكام القرار 167 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) بشأن تعزيز قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية والوسائل اللازمة لإحراز التقدم في أعمال الاتحاد؛

9 أن تُمنح الشركات الصغيرة والمتوسطة حق النفاذ إلى وثائق الاتحاد استناداً إلى سياسة النفاذ إلى الوثائق في الاتحاد؛

10 أنه يجوز أن يعمل أحد الممثلين من الشركات الصغيرة والمتوسطة كمقرر أو مساعد مقرر، بما يتوافق مع القواعد الإجرائية للقطاع المعني،

يكلف المجلس

1 بوضع إجراءات القبول والموافقة والإزالة والإشراف لمشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في اجتماعه الأول في عام 2019 لإدراج أي شروط إضافية أو تدابير علاجية أو إجراءات مفصلة لهذا القرار، بما في ذلك تعديل الرسوم، إذا رأى ذلك مناسباً؛

2 بتقديم تقرير مرحلي إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم بشأن تنفيذ التجربة ومشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وأي تأثير على تحسين قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتحليل الاستدامة الاقتصادية لمشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ في الاعتبار تقييم الأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة، والذي سيكون الغرض منه اتخاذ قرار نهائي بشأن طريقة المشاركة المذكورة أعلاه،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 باتخاذ الإجراءات الضرورية والملائمة لتنفيذ هذا القرار؛

2 بمواصلة تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأحداث والأنشطة المفتوحة التي ينظمها أو يشترك في تنظيمها الاتحاد، باستثناء تلك المشار إليها في الفقرة 5 من *يقرر* أعلاه،

يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد

إلى إحاطة الشركات الصغيرة والمتوسطة علماً بهذا القرار ودعمها في المشاركة في الاتحاد وتشجيعها على ذلك.

**الأسباب:** ترغب لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات في عرض مقترح مشروع جديد بشأن قبول الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد الدولي للاتصالات، لينظر في مؤتمر المندوبين المفوضين.

واقتناعاً منها بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، والحد من البطالة، وتشجيع الابتكار والتقدم في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة في البلدان النامية، ترى اللجنة أن هذه الشركات يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في أعمال الاتحاد، وأن تسهم في الوقت ذاته في زيادة مشاركة البلدان النامية على الصعيد الدولي وتحسين مواردها البشرية.

ولكن من أجل تحقيق هذا الهدف، من الضروري وضع طريقة لمشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة تتسق مع خصائصها، وترتبط بحجمها (عدد الموظفين)، ودخلها وأصلها (البلدان النامية)، والتي تضعها في وضع مختلف عن بقية الشركات التي تمثل الآن جزءاً من الاتحاد، سواء كأعضاء منتسبين أو كأعضاء قطاعات.

ولهذا السبب، يُقترح قبول مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد خلال فترة تجريبية تمتد حتى الاحتفال بمؤتمر المندوبين المفوضين القادم.

SUP IAP/63A1/51

القـرار 187 (بوسان، 2014)

استعراض المنهجيات الحالية وبلورة رؤية مستقبلية  
بشأن مشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية  
في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** تعتبر المشاركة القوية لأعضاء القطاعات مكوناً حيوياً لنجاح الاتحاد التاريخي في تيسير تمديد فوائد خدمات الاتصالات لجميع سكان العالم. ولا يساهم أعضاء القطاعات إسهاماً كبيراً في القاعدة المالية للاتحاد فحسب، بل يقدمون أيضاً مساهمات تقنية وفكرية تدفع الاتحاد إلى التقدم وتساعد على تحقيق أهداف الاتحاد.

وقد اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين الذي عقد في بوسان القرار 187 الذي يدعو إلى استعراض المنهجيات الحالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، أكمل المجلس وفريقه العامل المعني بالموارد المالية والبشرية، بدعم قوي من الأمانة، إنجاز سلسلة من المهام والدراسات المبينة في القرار 187. وبعد المشاورات والتحليل المفصل، قرر المجلس عدم تغيير منهجيات التسعير الحالية لأعضاء القطاعات أو تغيير شروط العضوية. وأكمل دراسات على زيادة المشاركة في أعمال الاتحاد بين الكيانات غير الهادفة إلى تحقيق ربح. واستعرض معايير إعفاء الكيانات من رسوم العضوية وقام بتحديثها.

وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمشاركين الآخرين في أنشطة الاتحاد ينبغي أن يقيّموا باستمرار كيفية تحسين مشاركتهم، فإن القرار 187 قد اكتمل ويمكن الآن إلغائه.

القـرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020

MOD IAP/63A1/52#48510

الملحق 2 بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018)

تحليل الحالة

# 1 معلومات أساسية: الهيئات الإدارية والقطاعات

عملاً بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، يشمل الاتحاد: أ ) مؤتمر المندوبين المفوضين، وهو الهيئة العليا للاتحاد؛ ب) مجلس الاتحاد، ويعمل بالنيابة عن مؤتمر المندوبين المفوضين؛ ج) المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية؛ د ) قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R)، ويشمل المؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية ولجنة لوائح الراديو؛ ه ) قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T)، ويشمل الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات؛ و ) قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D)، ويشمل المؤتمرات العالمية والإقليمية لتنمية الاتصالات؛ ز ) الأمانة العامة. ويعمل كل من المكاتب الثلاثة (مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT)) كأمانة للقطاع المعني من هذه القطاعات.

# 2 تحليل الحالة

## 2.أ تحليل الحالة الاستراتيجية

الاتحاد الدولي للاتصالات كجزء من منظومة الأمم المتحدة

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهو يضطلع بمسؤولية توزيع الطيف الراديوي والمدارات الساتلية في العالم، ويضع المعايير التقنية التي تضمن سلاسة التوصيل بين الشبكات والتكنولوجيات، ويسعى جاهداً إلى تحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لفائدة المجتمعات المحلية المحرومة من الخدمة في العالم. ويلتزم الاتحاد بتوصيل جميع الناس في العالم - أينما كانوا وأياً كانت الوسائل المتاحة لديهم. وترمي أعمال الاتحاد إلى حماية ودعم الحق الأساسي لكل فرد في الاتصال.

الدروس المستخلصة من الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016

أصبحت الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016، التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الاتحاد في مؤتمر المندوبين المفوضين في عام 2014، الأساس لاعتماد "برنامج التوصيل 2020" من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي وضع الرؤية المشتركة والغايات والمقاصد التي التزمت الدول الأعضاء بتحقيقها بحلول عام 2020، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحددت الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 أعمال الاتحاد نحو تنفيذ الغايات الاستراتيجية الأربع: النمو، والشمول، والاستدامة، والابتكار والشراكة.

وفي الخطة الاستراتيجية للفترة 2019‑2016، ترمي كل غاية استراتيجية إلى تعزيز الأخرى. ففي إطار تنمية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يهدف الأعضاء في الاتحاد إلى تعزيز تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحداث أثر إيجابي في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل. وعندما يتحقق شمول الجميع، تتّسع فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطال كلّ الناس، من أجل سدّ الفجوة الرقمية بين العالمين المتقدّم والنامي، بل وكذلك لبلوغ السكان المهمشين والمستضعفين في جميع البلدان. أما القدرة على استدامة الفوائد الهائلة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي تستدعي الاعتراف بأن النموّ ينطوي أيضاً على تحديات ومخاطر يتعين التصدي لها. ومن خلال دفع الابتكار وعقد الشراكات، يمكن للنظام الإيكولوجي المتطوّر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يضمن تكيفه مع البيئة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية السريعة التغيّر.

وكانت النتائج الإجمالية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرنامج التوصيل 2020 مثيرة للإعجاب، مع أن المجال للمزيد من العمل ما زال متسعاً. ومن المتوقع أن تحقق الدول الأعضاء العديد من أهداف برنامج التوصيل 2020 قبل حلول عام 2020 - من ذلك مثلاً أن المقصد 2.1، الذي يستهدف بلوغ نسبة %60 من مستخدمي الإنترنت من الأفراد في جميع أنحاء العالم، أي توصيل 1,5 مليار شخص إضافي على الخط بين عامي 2014 و2020، في طريقه إلى التحقيق، ولا سيما بفضل النمو القوي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (LDC). ومن المتوقع أيضاً تحقيق المقصدين .2.2ألف و.2.2باء، اللذين يستهدفان بلوغ عدد الأفراد الموصولين نسبة %50 في البلدان النامية و%20 في أقل البلدان نمواً، قبل عام 2020. ويتوقع أيضاً تحقيق أهداف التوصيلية المنزلية بحلول عام 2020: المقصد 1.1 الذي يرمي إلى توصيل نسبة %55 من الأسر المعيشية في جميع أنحاء العالم، وفي إطار الغاية 2، التي ترمي إلى توصيل %50 و%15 من الأسر المعيشية في البلدان النامية (.1.2ألف) وفي أقل البلدان نمواً (.1.2باء). ومع ذلك، يقدر أنه لا يزال هنالك 3,9 مليارات فرد غير موصولين، وما تزال الفجوة الرقمية قائمة بين الجنسين أيضاً، وعلى الرغم من الانخفاض في تكاليف النفاذ إلى الإنترنت قد يتعذر بلوغ الغايات المحددة في برنامج التوصيل 2020، للحد من الفجوة في القدرة على تحمل التكاليف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

كما أَدخلت الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 تحسينات هامة داخل المنظمة، من خلال تعزيز مفهوم "توحيد الأداء في الاتحاد". وتبتغي الرؤية والرسالة والغايات الاستراتيجية المشتركة للمنظمة بأكملها أن تعمل جميع قطاعات الاتحاد بصورة متماسكة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وأن تدعم الأمانة - بطريقة منسقة - تنفيذ الخطط التشغيلية والعمل على تجنب الإسراف والازدواجية، وأن تحقق أقصى قدر من التآزر بين القطاعات والمكاتب والأمانة العامة.

وقد استحدثت الخطة نهجاً معززاً للإدارة القائمة على النتائج في المنظمة، وأقامت صلةً أوضح بين الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والمالية، مع شفافية تخصيص الموارد للأهداف والغايات الاستراتيجية (لكل قطاع والمشتركة بين القطاعات). وقد مكّن الشكل الجديد للإبلاغ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، حيث تعرض مؤشرات الأداء الرئيسية المتفق عليها لنواتج عمل القطاعات وخدمات الدعم التي تقدمها الأمانة - ما مجموعه نحو 150 مؤشراً، أعضاء الاتحاد من تقييم النتائج والتقدم المحرز على نحو أفضل.[[35]](#footnote-45)

التطورات منذ انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في عام 2014

يقدم هذا القسم بعض التطورات الرئيسية التي حدثت منذ اعتماد الخطة الاستراتيجية السابقة في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في بوسان، كوريا، في أكتوبر 2014، للنظر فيها لدى وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2023‑2020.

وفي سبتمبر 2015، وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يقضي بأن يعمل جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة في شراكة تعاونية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة هذه. وتجسد أهداف التنمية المستدامة (SDG)، البالغ عددها 17 هدفاً تتضمن 169 مقصداً متفقاً عليها، نطاق وطموح هذا البرنامج العالمي الجديد.

وتقر الدول الأعضاء في خطة 2030 بأن "انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي ينطوي على إمكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية ونشوء مجتمعات تقوم على المعرفة". وتتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانات هائلة لتسريع خطوات التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة وتحسين أحوال معيشة الناس بأساليب أساسية.

ومن الأهداف البارزة، **الهدف 9** (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) ولا سيما المقصد .9جيم لتحقيق "زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020"، الذي يحدد بوضوح أنه إذا لم تتوفر البنية التحتية الرقمية فإن العالم لن يتمكن من توفير حلول قابلة للتوسيع لأهداف التنمية المستدامة. وقد ذُكرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه التحديد كوسيلة للتنفيذ في إطار **الهدف 17** (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف، المقصد 8.17)، مع تسليط الضوء على إمكاناتها التحويلية عبر شتى المجالات. وقد سُلط الضوء أيضاً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها التكنولوجيا التي تفضي إلى تعزيز تمكين المرأة في إطار **الهدف 5** من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين، المقصد .5باء)، كما تم الاعتراف أيضاً بأهمية مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار **الهدف 4** (التعليم الجيد، المقصد .4باء).

ويتعين على الاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، أن يدعم الدول الأعضاء وأن يسهم في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اتفقت جميع الدول الأعضاء (في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1) على أن المشاركة العالمية مطلوبة لدعم تنفيذ جميع الأهداف والمقاصد في سعي "تلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظله الموارد المتاحة كافة".

وبالإضافة إلى ذلك، دعت جميع الدول الأعضاء إلى تحقيق المواءمة الوثيقة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتمادها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/125 بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفي هذا القرار يُطلب من كيانات الأمم المتحدة العاملة على تيسير تنفيذ خطوط عمل القمة أن تستعرض ما تقوم به من إعداد تقارير وخطط عمل من أجل دعم تنفيذ خطة 2030. وإلى جانب ذلك، فإن خطوات التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة، بما فيها الاتجاهات الجديدة والناشئة، تدفع عجلة تحول كبير، لا في النظام الإيكولوجي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب وإنما في مختلف الصناعات أيضاً، ولذا يتعين أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار لدى وضع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023‑2020. وتتصل خطوات التقدم والاتجاهات هذه بالتحول الرقمي وتشمل، في جملة أمور، إنترنت الأشياء (IoT) واتصالات الجيل الخامس والاتصالات المتنقلة الدولية-2020 والذكاء الاصطناعي (AI) والبيانات الكبيرة والحوسبة السحابية، ما يسمى "الثورة الصناعية الرابعة"، والمدن الذكية وتقنيات السجلات الإلكترونية الموزعة والتوصيل الشبكي المعرّف بالبرمجيات والتمثيل الافتراضي لوظائف الشبكة وأنظمة النقل الذكية (ITS) والمصدر المفتوح.

ويُعترف على نطاق واسع بأهمية دور الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي في تمكين وتعزيز التنمية المستدامة، كما أبرز أيضاً في الإعلان الوزاري للاقتصاد الرقمي لمجموعة العشرين: "تشكيل الرقمنة من أجل عالم مترابط"، الذي أُقر في دوسلدورف، ألمانيا، في أبريل 2017. كما تجدد التأكيد على الرؤية المشتركة لاستغلال الفرص والتصدي للتحديات المستجدة في الاقتصاد الرقمي في إعلان وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة لمجموعة السبعة[[36]](#footnote-46) في تورينو، إيطاليا، في سبتمبر 2017، بينما أبرزت أهمية الحاجة إلى التقدم والتطور في مجال الاقتصاد الرقمي في إعلان بوينس آيرس[[37]](#footnote-47) في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في بوينس آيرس، الأرجنتين، في أكتوبر 2017.

ومن شأن الرقمنة أن تؤدي إلى تغيير المجتمع والاقتصاد، فهي تعني التغلغل والتوصيل الشبكي والتغيير الشامل من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات المعيشة والعمل تقريباً. وهي كناية عن القدرة على جمع وتحليل المعلومات. وقد أصبحت خطوات المعالجة، أكثر من أي وقت مضى، تجري الآن بصورة متزايدة بالتوازي - وفي الوقت الفعلي. وهذا يسمح بقفزات هائلة في الإنتاجية ولكنه يزيد أيضاً من سرعة التغيير. فقد أصبحت المنتجات والخدمات تحتوي على نحو متزايد على قيمة رقمية مضافة وأخذت تزداد "ذكاء" من خلال الاندماج في أنظمة ذكية وموصولة شبكياً.

ومن شأن التكنولوجيات والتطبيقات الذكية وغيرها من الابتكارات في الاقتصاد الرقمي أن تحسّن الخدمات وأن تساعد على التصدي لتحديات السياسة العامة في طائفة واسعة من المجالات[[38]](#footnote-48)، ومنها الرعاية الصحية والزراعة والإدارة العامة والضرائب والنقل والتعليم والبيئة. ولا تقتصر مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الابتكار في المنتجات فحسب، وإنما تسهم أيضاً في الابتكار في العمليات والترتيبات التنظيمية. ولئن كانت التكنولوجيا الرقمية عاملاً يحفز النمو فإنها قد تنطوي أيضاً على جانب من التعطيل، مع ما يصحب ذلك من آثار على العمالة والرفاه. وبينما تتيح التكنولوجيات الجديدة فرصاً لمشاركة مؤسسات الأعمال (ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة) والعمال والمواطنين في النشاط الاقتصادي، فإن من المرجح أيضاً أن تؤدي هذه التكنولوجيات إلى تنحية العمال الذين يقومون بمهام محددة، وقد تزيد من اتساع الفجوات القائمة في مجالي النفاذ والاستخدام، مما يؤدي إلى فجوات رقمية جديدة وقدر أكبر من أوجه عدم المساواة.

الفرص والتحديات أمام الاتحاد

إن التحول الرقمي ونمو الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى انفتاح أسواق جديدة ودخول أطراف فاعلة رئيسية ظهرت في النظام الإيكولوجي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يتيح فرصاً جديدة أمام الاتحاد للعمل مع الأعضاء والشركاء الجدد، ومناقشة التحديات الناشئة أمام الرقمنة، والتي قد تحتاج إلى إدارة من خلال التعاون الدولي المناسب، عن طريق تبادل أفضل الممارسات مثلاً.

وتشارك الدول الأعضاء من العالم النامي بصورة متزايدة في النظام المتعدد الأطراف، الذي يشجع جميع أنواع الشراكات التي يتعين إقامتها، من أجل التغلب على العقبات التي تعترض سبيل الرقمنة، وتمكين تبادل الموارد والتكنولوجيا والمعارف في الاقتصاد الرقمي العالمي.

كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحول المجتمع أيضاً. وفي عصر يستطيع فيه كل فرد أن يستحدث المعلومات والمعارف وينفذ إليها ويتقاسمها، يتمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل إمكاناتهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة. ومن شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون حافزاً على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ يمتد أثرها من الرعاية الطبية والاجتماعية إلى التعليم ومن تمكين النمو الاقتصادي إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتمكين النساء والفتيات. والاتحاد قادر على تشجيع هذا الدور التحفيزي.

ومن ناحية أخرى، ما زالت الفجوات الرقمية قائمة، وتضعف أهمية الاتحاد في تحقيق أهدافه بشأن التوصيلية. إذ ما زال أكثر من نصف سكان العالم غير موصولين بالإنترنت (يقدر عددهم بنحو 3,9 مليارات شخص استناداً إلى بيانات عام 2017)، بينما هنالك في إفريقيا نحو 3 من بين 4 أشخاص لا يستخدمون الإنترنت. كما أن الفجوة الرقمية بين الجنسين لا تزال قائمة، حيث نسبة الرجال الذين يستخدمون الإنترنت أعلى من نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت في ثلثي جميع البلدان. وفي أقل البلدان نمواً، تستخدم الإنترنت واحدة فقط من بين كل سبع نساء، مقارنة بواحد من كل خمسة رجال. ويكلف النطاق العريض المتنقل أكثر من %5 من الدخل القومي الإجمالي للفرد في معظم أقل البلدان نمواً، ومن ثم لا يمكن أن تتحمله الغالبية العظمى من السكان.

وفيما يتعلق بصناعة الاتصالات، برزت نماذج أعمال جديدة لدى مقدمي الخدمات الرقمية، كما لوحظ تزايد المنافسة. وهذا يثير مسألة أنواع اللوائح المطلوبة عندما يبرز اختلاف البيئة التنظيمية للخدمات عبر الإنترنت مع بيئة خدمات الاتصالات التقليدية.

وأخيراً، من أجل تسخير فرص وفوائد النمو السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد رقعة العالم الرقمي، على الأعضاء أن ينظروا أيضاً في التحديات التي يتعين على الاتحاد أن يتصدى لها، في إطار ولايته، بما في ذلك الأثر البيئي لتزايد الشبكات والأجهزة الموصولة؛ والمسائل التي تؤثر على الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تؤثر على الوظائف؛ والنمو الاقتصادي المستدام وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ وقضايا حماية المستهلك.

وترد في الجدول أدناه عناصر تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر التي يتعين النظر فيها لدى وضع الاستراتيجية، حيث تدرج نقاط القوة والضعف في الاتحاد إلى جانب الفرص المتاحة والمخاطر التي تعترض سبيل المنظمة.

## الجدول 1 - تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT)

|  |  |
| --- | --- |
| **جوانب القوة**  1 **وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** لها 150 سنة من التاريخ/التقليد  2 **الدور القيادي في تنظيم استخدام** موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، من خلال **اللوائح والمعايير** لإمكانية التطبيق عالمياً  3 **تكوين عضوية** فريد - مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية في أنشطة المنظمة  4 الدور المزدوج **لمنظمة ناظمة مشفوعاً** بخبرة في تنفيذ **المبادرات الإنمائية**  5 **مكانة متميزة لتعزيز الدور التمكيني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** لتسريع تحقيق **أهداف التنمية المستدامة**  6 **منصة عالمية محايدة شاملة - علامة قوية وسمعة طيبة**  7 **شراكات** مع **كبار أصحاب مصلحة وعلاقات تعاون راسخة**  8 بنية فيدرالية - **توفر المزيد من التركيز على مجالات محددة**  9 **شرعية وقدرة على تنظيم** مؤتمرات وأحداث دولية كبرى  10 معارف ومهارات لدى أعضاء الاتحاد وموظفيه في **المسائل التقنية** (من قبيل الاتصالات الراديوية والتقييس) **والسياسة العامة والتنظيم والإحصاءات والتنمية** (تعبئة مهارات الجمهور) | **جوانب الضعف**  1 طول **عملية صنع القرار في الهيئات الرئيسية**  2 **بنية** فيدرالية **تتطلب تنسيق** **وتوضيح** أدوار كل قطاع لتجنب الازدواج/التناقض  3 **عناصر الثقافة التنظيمية متحفظة تتجنب المخاطر**  4 صعوبة القرار بشأن تنويع **مصادر الدخل** |
| **الفرص**  1 انفتاح **أسواق جديدة** ودخول **أطراف رئيسية جديدة يتيح فرص عضوية جديدة**  2 الدول الأعضاء من **العالم النامي تضطلع بنصيب أوفر في النظام المتعدد الأطراف**  3 تزايد **أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** **في المجتمع**، تعتبر **البيانات** بمثابة **النفط الجديد**  4 **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحافز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** (الأثر على الرعاية الطبية والاجتماعية والتعليم والهوية الاجتماعية، وما إلى ذلك)  5 **التحول الرقمي** لصناعة الاتصالات والخدمات العامة  6 التكنولوجيات والأنظمة والأطراف الناشئة الجديدة تستفيد من بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية تعزز الابتكار  7 **تكنولوجيات/أسواق مراعية للبيئة** جديدة تتيح فرصاً جديدة للشراكات  8 الدعم من جانب بعض **وسائط الإعلام ومنظمات الدعوة** | **المخاطر**  1 **اتساع الفجوات** (الرقمية وبين الجنسين والجغرافية، مثلاً)  2 الصعوبة التي يواجهها **الاقتصاد العالمي** في تحقيق نمو قوي ومتوازن ومستدام  3 **القضايا التي تؤثر على الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**  4 استدامة نمو تكنولوجيات ال‍معلومات والاتصالات  5 **الأثر البيئي** جراء تزايد حجم الشبكات والبيانات والأجهزة الموصولة  6 **الضغط** من مختلف أصحاب المصلحة **لتنفيذ مناهج لم تثبت جدارتها**  7 **ازدواج العمل مع/المنافسة من** منظمات/هيئات أخرى |

## 2.ب استعراض عام لمقاصد الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2016

تحدد الخطة الاستراتيجية للفترة 2019‑2016 أربع غايات، وهي: النمو والشمول والاستدامة والابتكار والشراكة، وتضم كل غاية عدة مقاصد استراتيجية (تشمل مقاصد خطة التوصيل 2020).

المقصد 1.1 يرمي إلى توصيل نسبة %55 من الأسر على مستوى العالم، وفي إطار الغاية 2، هناك مقاصد مقابلة لتوصيل %50 و%15 من الأسر المعيشية في البلدان النامية (.1.2ألف) وفي أقل البلدان نمواً (.1.2باء)، على التوالي. ومن المتوقع تحقيق كل هذه الأهداف بالنسبة للأسر بحلول عام 2020.

وترمي المقاصد 2.1 و.2.2ألف و.2.2باء إلى تحديد نسب الأفراد الموصولين على صعيد العالم (%60) وفي البلدان النامية (%50) وفي أقل البلدان نمواً (%20)، على التوالي. ومن المزمع بلوغ كل هذه الأهداف بحلول الموعد النهائي في عام 2020.

ويرمي المقصد 3.1 إلى جعل تكاليف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معقولة بأكثر من %40 بحلول عام 2020 مقابل خط الأساس لعام 2014، بالمعدل الحالي، ومن المتوقع أن يكون خفض التكاليف بحلول عام 2020 حوالي %32 وسطياً، مع قيمة مماثلة للانخفاض في فجوة القدرة على تحمل التكاليف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (المقصد .3.2ألف). ويرمي المقصد .3.2باء إلى جعل تكلفة الوصول إلى الإنترنت أقل من %5 من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهو الأمر حالياً في 120 بلداً من أصل 160 بلداً توفرت عنها البيانات، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بحلول عام 2020، ولكن لن يكون الأمر كذلك بالنسبة لجميع البلدان.

ويرمي المقصد 4.2 إلى تغطية %90 من سكان الريف في العالم بخدمات النطاق العريض بحلول عام 2020، ويتوقف تحقيق هذا الهدف أو عدمه إلى حدٍ كبير على سرعة استبدال تغطية الجيل الثاني بتغطية الجيل الثالث. وفي الوقت الراهن، يغطي الجيل الثاني أكثر من %90 من سكان الريف، ومن ثم يمكن تحقيق هذا الهدف بقدر كاف من عمليات الارتقاء.

وقد أدرجت المساواة بين الجنسين من حيث النفاذ إلى الإنترنت بمثابة المقصد .5.2ألف. وفي السنوات الأخيرة، اقترن النمو السريع في البلدان النامية بتزايد عدم المساواة بين الجنسين، إلا أن آخر بيانات الاتحاد تبين أن الفجوة بين الجنسين في تناقص الآن من %12,2 في عام 2016 إلى %11,6 في عام 2017.

وأدرج وجود استراتيجية لضمان نفاذ ذوي الإعاقة في المقصد .5.2باء، وهنالك، في الوقت الحالي، لدى 48 بلداً من أصل 64 من البلدان المبلغة استراتيجية في هذا الشأن.

وفي إطار المقصد 1.3، ينبغي تحسين الاستعداد للأمن السيبراني بحلول عام 2020. ومنذ عام 2016، يقيس الاتحاد هذا الاستعداد باستخدام الرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني، الذي سيستخدم لتقييم هذا التحسن في عام 2020.

ويرمي المقصد 1.4 إلى توفير بيئة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشجع على الابتكار، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة سريعة في عدد البلدان التي لديها استراتيجية وطنية للابتكار لتحقيق ذلك.

MOD IAP/63A1/53

القـرار 25 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تقوية الحضور الإقليمي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* فوائد الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) التي تعود على السكان والحاجة إلى تعزيز زيادة تيسرها في البلدان النامية[[39]](#footnote-49)1؛

*ب)* أن تنمية البنى التحتية الوطنية والإقليمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد في تقليص الفجوة الرقمية على الصعيدين الوطني والعالمي؛

*ج)* التزام الدول الأعضاء في الات‍حاد بتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) بأسعار ميسورة، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الأكثر حرماناً، وللمناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* القرار 123 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ﺏ)* القرار 5 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة الات‍حاد؛

*ج)* القرار ITU‑R 48 لجمعية الاتصالات الراديوية لعام 2012 (ال‍مراجَع في جنيف، 2012)، بشأن تقوية الحضور الإقليمي في أعمال لجان دراسات الاتصالات الراديوية؛

*د )* القرار 44 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ﻫ )* تقرير عام 2009 لوحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة الذي يتضمن عدداً من التوصيات بشأن سبل تعزيز الحضور الإقليمي للات‍حاد؛

*ﻭ )* القرار 18 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات،

وإذ يعترف

*أ )* بالصعوبات التي تواجهها بلدان عديدة، لا سيما البلدان النامية التي تخضع لقيود صارمة في ميزانيتها، فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الات‍حاد؛

*ﺏ)* بأن المكاتب الإقليمية هي امتداد للات‍حاد ككل؛

*ﺝ)* بأن قدرات الاتحاد في مجال عقد الاجتماعات الإلكترونية على النحو المنصوص عليه في القرار 167 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر ستسهم في تعزيز فعالية أنشطة الاتحاد، بما فيها تنفيذ المشاريع على النحو المنصوص عليه في القرار 157 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

*ﺩ )* بأن الحضور الإقليمي هو أداة للات‍حاد من أجل العمل بأوثق ما يمكن مع أعضائه، وهو بمثابة قناة لنشر المعلومات عن أنشطته، وإقامة علاقات أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي لديها احتياجات خاصة؛

*ﻫ )* بأهمية التنسيق بين مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) والأمانة العامة من أجل تشجيع وتحسين عمل المكاتب الإقليمية؛

*ﻭ )* بأن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق تجعل الات‍حاد أكثر وعياً بالاحتياجات الخاصة بالمناطق وأكثر تجاوباً معها؛

*ﺯ )* بأن الموارد محدودة ولذلك فإن الكفاءة والفعالية هما من الاعتبارات الأساسية في الأنشطة التي يجب أن يضطلع بها الات‍حاد، فضلاً عن الحاجة إلى ترسيخ الخبرات والمعارف التقنية للموارد البشرية المخصصة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، بحيث تمثل قطاعات الاتحاد الثلاثة؛

*ﺡ)* بأن الحضور الإقليمي لكي يكون فعّالاً يجب منحه الصلاحيات اللازمة لتلبية مختلف متطلبات الأعضاء؛

*ﻁ)* بأن توفير وسائل الاتصال الفوري على الخط بين المقر والمكاتب الميدانية يؤدي إلى تحسن ملموس في أنشطة التعاون التقني؛

*ﻱ)* بأنه ينبغي أن يتاح لجميع المكاتب الإقليمية النفاذ إلى نفس المعلومات المتوفرة إلكترونياً في المقر، ينبغي أن تتاح أيضاً للمكاتب الإقليمية، من أجل أن تبقى بلدان الإقليم على دراية بالأمور؛

*ﻙ)* بأن المشاركة والالتزام الكاملين للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق أمر أساسي من أجل التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للات‍حاد وخطة عمل بوينس آيرس،

وإذ يلاحظ

*أ )* الدور الذي ينبغي أن تتولاه المكاتب الإقليمية للات‍حاد في تنفيذ ومتابعة مشاريع متصلة بمبادرات إقليمية والحاجة إلى تشجيع زيادة التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية؛

*ب)* أن مؤتمر المندوبين المفوضين ومجلس الات‍حاد قد أيدا مبدأ تكليف المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بوظائف واضحة ومحددة؛

*ج)* أن التعاون بين المكاتب الثلاثة والأمانة العامة ضروري لتشجيع مشاركة المكاتب الإقليمية في مجالاتها؛

*د )* أن هناك حاجة إلى التقييم المتواصل للمتطلبات من الموظفين من أجل المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق،

وإذ يلاحظ أيضاً

أن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق تمثل حضور الات‍حاد برمته، وأن أنشطتها ينبغي أن ترتبط بمقر الات‍حاد وأن تظهر الأهداف المنسقة للقطاعات الثلاثة جميعها، وأن الأنشطة الإقليمية من شأنها تعزيز المشاركة الفعالة لجميع الأعضاء في أعمال الات‍حاد،

يقـرر

1 مواصلة استعراض تقوية الحضور الإقليمي للات‍حاد في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين متتاليين للمندوبين المفوضين؛

2 تقوية وظائف المكاتب الإقليمية بحيث يمكن أن تؤدي دوراً في تنفيذ البرامج والمشاريع في إطار المبادرات الإقليمية، في حدود الموارد المخصصة في الخطة المالية؛

3 أن تؤدي المكاتب الإقليمية دوراً رئيسياً في تسهيل المناقشات بشأن المسائل الإقليمية ونشر المعلومات ونتائج أنشطة قطاعات الات‍حاد الثلاثة جميعها مع اجتناب الازدواجية في أداء هذه الوظائف مع المقر؛

4 أن تُمنح المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق الصلاحيات التي تؤهلها لاتخاذ قرارات في حدود صلاحياتها، مع تسهيل وتحسين وظائف التنسيق والتوازن بين مقر الات‍حاد والمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

5 أن تساهم المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، قدر المستطاع، *وضمن جملة أمور*، في الخطط التشغيلية السنوية المتجددة الممتدة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة، بمحتوى خاص لكل مكتب من المكاتب الإقليمية ومكاتب المنطقة، استناداً إلى الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 وخطة عمل بوينس آيرس، وأن تقوم بعد ذلك بتحديد الخطة/الأحداث السنوية ونشرها بانتظام في الموقع الإلكتروني للات‍حاد من أجل تنفيذها؛

6 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020، لا سيما فيما يتعلق بالغايات الاستراتيجية الخمس وجميع أهداف القطاعات وتلك المشتركة بين القطاعات وفي متابعة ما يُنجز من المقاصد الاستراتيجية؛

7 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف الأربعة ونتائج ونواتج والمبادرات التي تمت فيها الموافقة عليها؛

8 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تحقيق مؤشرات النتائج ومؤشرات الأداء الرئيسية على النحو المحدد في خطة عمل بوينس آيرس وحدده الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات؛

9 أنه ينبغي مواصلة تحسين التعاون بين المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق للات‍حاد من ناحية والمنظمات الإقليمية المعنية وغيرها من المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية وبالمسائل المالية من ناحية أخرى، وذلك بهدف استعمال الموارد أمثل استعمال ممكن واجتناب الازدواجية، وتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات تباعاً من خلال مكتب تنمية الاتصالات، عند الاقتضاء، لتأمين تلبية احتياجات الدول الأعضاء بطريقة منسقة ووفقاً لنهج تشاوري؛

10 أن تشارك المكاتب الإقليمية مشاركة كاملة في تنظيم جميع الأحداث/الاجتماعات/المؤتمرات التابعة للاتحاد، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة والمكتب (المكاتب) ذي الصلة (ذات الصلة) والمنظمات الإقليمية عملاً على زيادة الكفاءة في تنسيق مثل هذه الأحداث، وتجنب الازدواجية في الأحداث/المواضيع والاستفادة من تضافر جهود مكاتب الات‍حاد والمكاتب الإقليمية؛

11 أن تحصل المكاتب الإقليمية على موارد كافية، في حدود الموارد المخصصة في الخطة المالية، للاضطلاع بواجباتها بصورة فعالة، بما في ذلك المنصات التكنولوجية لعقد الاجتماعات الإلكترونية واستعمال أساليب العمل الإلكترونية (EWM) ونشر المعلومات ذات الصلة من خلال مختلف الوسائل الإلكترونية القائمة على الدول الأعضاء المعنية؛

12 أنه يتعين إتاحة موارد كافية لتمكين مكتب تنمية الاتصالات من أداء مهامه على نحو فعّال من أجل تقليص الفجوة الرقمية، وبناءً عليه ينبغي للمكاتب الإقليمية أن تتخذ التدابير التالية بالتنسيق مع مقر الات‍حاد بغية تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في خطة عمل بوينس آيرس؛

13 أن تستعمل الأهداف والنتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 والخطط التشغيلية المتجددة الممتدة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة ومعايير التقييم المحددة في ملحق هذا القرار، لتقييم الحضور الإقليمي، وفي حال عدم استيفاء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق لمعايير التقييم المتفق عليها، ينبغي للمجلس تقييم أسباب ذلك واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة التي يراها مناسبة وذلك بالتشاور مع البلدان المعنية،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يدرج تعزيز الحضور الإقليمي في بنود جداول أعمال كل دوراته لدراسة تطوره ولاعتماد قرارات بشأن استمرار التكيف الهيكلي للحضور الإقليمي وأعماله، بهدف تلبية احتياجات أعضاء الات‍حاد على أكمل وجه ولتنفيذ القرارات المعتمدة في اجتماعات الات‍حاد، وبهدف تنفيذ ولاية وأهداف الخطة الاستراتيجية والمالية للاتحاد من خلال التنسيق والجوانب التكميلية للأنشطة القائمة بين الات‍حاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية؛

2 بأن يأخذ في الحسبان متطلبات أعضاء الاتحاد وينفذ المقررات المعتمدة في اجتماعات الاتحاد؛

3 بأن يخصص الموارد المالية الملائمة في نطاق الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

4 بأن يضع مبادئ توجيهية وتوصيات لتنفيذ هذا القرار من أجل مواصلة تعزيز الحضور الإقليمي للاتحاد؛

5 بأن يرفع تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، ولا سيما فيما يخص بالتوصيات المتعلقة بالفقرة *و)* من *وإذ يأخذ بعين الاعتبار*؛

6 بأن يحلل أداء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بالاستناد إلى تقرير الأمين العام والخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 والخطط التشغيلية الممتدة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة ومعايير التقييم المحددة في ملحق هذا القرار، وأن يتخذ التدابير المناسبة للنهوض بالحضور الإقليمي للات‍حاد؛

7 بتحليل التقرير عن نتائج استطلاع مدى الرضاء الذي سيجريه الأمين العام؛

8 بأن يستمر في النظر في مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التفتيش المشتركة لعام 2009 (وثيقة ال‍مجلس C09/55)،

يكلف الأمين العام

1 بتسهيل مهمة المجلس من خلال توفير كل ما يلزم من دعم لتعزيز الحضور الإقليمي على النحو المعروض في هذا القرار؛

2 بالقيام عند اللزوم بتعديل الأحكام والشروط السارية المحددة في الاتفاق المبرم (الاتفاقات المبرمة) مع البلد المضيف ذي الصلة بما يتفق مع تغير البيئة في البلد المضيف، وبعد إجراء مشاورات مسبقة مع البلدان المعنية ومع ممثلي المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية لهذه البلدان؛

3 بأخذ عناصر التقييم الواردة في ملحق هذا القرار بعين الاعتبار؛

4 برفع تقرير كل عام إلى المجلس بشأن الحضور الإقليمي يتضمن، فيما يتعلق بكل مكتب من المكاتب الإقليمية، معلومات مفصلة بشأن كيفية تحقيق الغايات والأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2023‑2020 والخطط التشغيلية المتجددة الممتدة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة في سياق إطار الإدارة القائمة على النتائج؛ وينبغي أن يتضمن التقرير معلومات مفصلة بشأن ما يلي:

’1‘ الهيكل الوظيفي، بما فيه عدد الموظفين وفئة التوظيف؛

’2‘ الشؤون المالية، بما فيها الميزانية المخصصة للمكاتب والنفقات بشأن كل هدف من الأهداف وناتج من النواتج، وفقاً لخطة عمل بوينس آيرس؛

’3‘ الأنشطة المتعلقة بالقطاعات الثلاثة، ونتائج المشاريع بما في ذلك المبادرات الإقليمية، والأحداث/الاجتماعات/المؤتمرات، والاجتماعات التحضيرية الإقليمية، واجتذاب أعضاء جدد في القطاعات، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية؛

5 بأن يقترح تدابير ملائمة لضمان فعالية الحضور الإقليمي للات‍حاد، بما في ذلك تقييم تجريه وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة أو تكليف أي هيئة مستقلة أخرى بإجرائه، مع مراعاة العناصر الواردة في ملحق هذا القرار؛

6 بالقيام مرة واحدة في كل أربع سنوات، وفي حدود الموارد المالية القائمة، بإجراء دراسة عن مدى رضاء الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومنظمات الاتصالات الإقليمية عن الحضور الإقليمي للات‍حاد، وعرض النتائج في تقرير إلى دورة ال‍مجلس قبل كل مؤتمر للمندوبين المفوضين،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنفيذ التدابير التالية لمواصلة تقوية الحضور الإقليمي؛

’1‘ تطوير وتقوية المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق من خلال تحديد المهام التي يمكن إسنادها إلى هذه المكاتب، وتنفيذها بأسرع ما يمكن؛

’2‘ بأن يضمن أن تكون المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مزودة بموظفين مدربين على مجالات كل قطاع من القطاعات الثلاثة؛

’3‘ استعراض الإجراءات الإدارية الداخلية المتصلة بأعمال المكاتب الإقليمية، بغية تبسيطها وتحقيق شفافيتها وتعزيز كفاءة العمل؛

’4‘ مساعدة البلدان في تنفيذ المبادرات الإقليمية المحددة في خطة عمل بوينس آيرس وفق القرار 17 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

’5‘ وضع إجراءات واضحة يتم اتباعها للتشاور مع الدول الأعضاء من أجل تحديد أولويات المبادرات الإقليمية الموحدة وتزويد الدول الأعضاء تباعاً بالمعلومات عن اختيار المشاريع وتمويلها؛

’6‘ التماس مدخلات متخصصة من المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق من أجل السماح باتخاذ قرارات مستنيرة وتلبية الاحتياجات الملحة لأعضاء الات‍حاد في المنطقة؛

’7‘ منح المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مرونة أكبر، بما يشمل ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

• الوظائف المتعلقة بنشر المعلومات وإسداء المشورة المتخصصة واستضافة الاجتماعات وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية، فضلاً عن توافر جميع الوسائل الإلكترونية المطلوبة للقيام بهذه الأنشطة؛

• الوظائف والمهام التي يجوز تفويضها للمكاتب الإقليمية المتعلقة بإعداد وتنفيذ ميزانياتها المخصصة؛

• ضمان مشاركة هذه المكاتب بشكل فعّال في المناقشات بشأن مستقبل الات‍حاد والمسائل الاستراتيجية التي تخص قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتشاور الوثيق مع الأمين العام ومديرَي مكتبي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات

1 باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تعزيز الحضور الإقليمي كتمديد للاتحاد ككل، فضلاً عن تدابير لضمان إدراج أنشطة مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات على نحو فعال في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، على النحو المعروض في هذا القرار؛

2 بدعم تقييم فعالية الحضور الإقليمي للات‍حاد مع مراعاة العناصر الواردة في ملحق هذا القرار؛

3 باستعراض وتحديد الوظائف المناسبة، بما في ذلك الوظائف الدائمة، في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، لضمان أن يكون في كل إقليم موظف مهني واحد على الأقل لديه المهارات والمعرفة ذات الصلة بكل قطاع من القطاعات الثلاثة، يكون مسؤولاً أمام المدير الإقليمي، بما في ذلك عن طريق تدريب الموظفين القائمين وتعيين الموظفين المتخصصين، كلما استدعى الأمر، لتلبية احتياجات معينة؛

4 بملء الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء، وتخطيط توفر الموظفين على أن يؤخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي للوظائف، والمعرفة والخبرة المرتبطة بقطاعات الاتحاد الثلاثة؛

5 بالحرص على إعطاء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق درجة كافية من الأولوية في مجمل أنشطة الات‍حاد وبرامجه، والتأكد من أنها تتمتع بالقدر اللازم من الاستقلال وسلطة اتخاذ القرار والوسائل المناسبة، لكي تشرف على تنفيذ المشاريع الممولة من صناديق استئمانية والمشاريع الممولة من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

6 باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تبادل المعلومات بين المقر والمكاتب الميدانية؛

7 بتعزيز قدرات الموارد البشرية وتوفير المرونة اللازمة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق سواء بالنسبة لتوظيف موظفي الفئة الفنية أو توظيف موظفي الدعم،

يكلف مديرَي مكتبي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات

بمواصلة التنسيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات لتحسين قدرات المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مما يمكنها من توفير معلومات عن أنشطة قطاعيهما، وتزويدها بالخبرات التقنية اللازمة لتقوية أواصر التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية وتسهيل مشاركة جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في أنشطة قطاعات الات‍حاد الثلاثة.

ملحـق القـرار 25 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)

عناصر لتقييم الحضور الإقليمي للات‍حاد

ينبغي أن يرتكز تقييم الحضور الإقليمي للات‍حاد على المهام المنوطة بمكاتبه الإقليمية بموجب الملحق ألف للقرار 1143، الذي اعتمده م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 1999، والمعنون: "الأنشطة العامة المتوقعة من الحضور الإقليمي"، وفي البنود من 2 إلى 13 من "*يقرر*" في القرار 25 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

وينبغي أن يأخذ تقييم الحضور الإقليمي العناصر التالية في الحسبان، بدون أن يقتصر عليها:

أ ) مدى تطبيق أحكام القرار 25 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) من جانب مكتب تنمية الاتصالات والأمانة العامة والمكتبين الآخرين بالاتحاد حسب الاقتضاء؛

ب) كيف يمكن للتدابير الرامية لتحقيق مزيد من اللامركزية أن تكفل كفاءة أكبر بتكلفة أقل، مع مراعاة المساءلة والشفافية؛

ج) إجراء استقصاء مرة كل أربع سنوات لقياس مستوى رضاء الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات الإقليمية للاتصالات عن الوجود الإقليمي للات‍حاد؛

د ) مدى الازدواج المحتمل بين بعض وظائف المقر الرئيسي للات‍حاد ومكاتبه الإقليمية؛

ﻫ ) مستوى الاستقلال في اتخاذ القرار الممنوح حالياً للمكاتب الإقليمية، وما إذا كان تمتعها بمزيد من الاستقلالية يمكن أن يعزز كفاءتها وفعاليتها؛

و ) فعالية التعاون بين المكاتب الإقليمية للات‍حاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات وغيرها من المنظمات الإنمائية والمالية الدولية والإقليمية؛

ز ) كيف يمكن للوجود الإقليمي وتنظيم الأنشطة في الأقاليم أن يساهما في تعزيز المشاركة الفعّالة لجميع البلدان في أعمال الات‍حاد؛

ح) الموارد المتاحة حالياً للمكاتب الإقليمية من أجل الحدّ من الفجوة الرقمية؛

ط) تحديد المهام والصلاحيات التي يمكن إناطتها بالحضور الإقليمي في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ي) الهيكل الأمثل للحضور الإقليمي للات‍حاد، بما في ذلك عدد المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق وموقعها.

وينبغي في إعداد هذا التقييم التماس مساهمات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات الذين يستفيدون من الحضور الإقليمي للات‍حاد، ومن المكاتب الإقليمية ومن المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الكيانات ذات الصلة.

وينبغي للأمين العام تقديم تقرير عن عملية إجراء الاستقصاء والمنهجية المتبعة فيه إلى ال‍مجلس في دورته لعام 2015. وينبغي للمجلس عندئذ أن ينظر في المسار الملائم الذي ينبغي انتهاجه بغية إعداد تقرير يقدم عن هذا الموضوع إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

**الأسباب**: تقترح هذه المساهمة مراجعة نص القرار 25 لمؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات بشأن "*تعزيز الحضور الإقليمي*". وتتعلق التغييرات الرئيسية بما يلي:

(1 تحديث الإحالات المرجعية إلى قرارات الجمعيات و/أو المؤتمرات العالمية، فضلاً عن الإحالات المرجعية إلى مؤتمر المندوبين المفوضين.

(2 ولاية المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق باعتبارها امتداداً للات‍حاد ككل.

على النحو المحدد في القرار 25، فإن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق هي ممثل الات‍حاد في كل منطقة توجد فيها، مما يعني أنها يجب أن تبقي البلدان على علم بالتطورات، وأن تتعاون مع أنشطة القطاعات الثلاثة والأمانة العامة.

3 حضور قطاعات الات‍حاد الثلاثة في المناطق.

عند تزويد المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بالموظفين، يجب أن يؤخذ في الاعتبار توفير خبير واحد على الأقل من كل قطاع من القطاعات الثلاثة في المناطق.

MOD IAP/63A1/54

القـرار 139 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكر

*ﺃ )* بالقرار 16 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ﺏ)* بالقرار 37 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن سد الفجوة الرقمية؛

*ﺝ)* بالقرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ﺩ )* بالتوصية ITU‑T D.53 بشأن الجوانب الدولية للخدمة الشاملة؛

*ﻫ )* بالقرار 23 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت،

واعترافاً منه

*أ ) بأن* استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز النمو الاجتماعي والاقتصادي وتساهم في التنمية المستدامة وتوفر فرصاً جديدة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء لاغتنام الفوائد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة؛

*ب)* بأن هناك حاجة إلى توفير فرص للخدمات الرقمية في البلدان النامية[[40]](#footnote-51)1، للاستفادة من فوائد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أساساً جوهرياً لبناء مجتمع معلومات شامل للجميع، كما طالبت القمة بالتزام جميع الدول بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية؛

*ﺩ )* بأن البيان الخاص برؤية الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015، يعيد التأكيد على أن هدف هذه القمة هو سد الفجوة الرقمية والتكنولوجية والمعرفية وبناء مجتمع معلومات محوره الناس وشامل ومفتوح ويتمحور حول التنمية حيث يتسنى للجميع النفاذ إلى المعلومات والمعارف واستخدامها وتبادلها؛

*ﻫ )* بأن القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، يقر بأن السرعة والاستقرار والقدرة على تحمل التكلفة واللغة والمحتوى المحلي وسهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة أصبحت الآن جوانب أساسية للجودة، وأن التوصيل عريض النطاق السريع أصبح الآن عاملاً في تيسير التنمية المستدامة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أنه على الرغم من جميع التطورات الموصوفة أعلاه والتحسن الذي طرأ على بعض الجوانب، لا تزال تكاليف النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها بعيدة عن متناول أغلبية السكان في العديد من البلدان النامية، وخصوصاً من يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية؛

*ب)* أن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه مشاكل خاصة فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية وستستفيد من التدابير الخاصة لتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين توصيليتها؛

*ج)* أن من الضروري دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات التي يكون من الضروري فيها نشر بنى تحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ خطط لبناء القدرات؛

*ﺩ )* أن تنفيذ السياسات التي تعزز النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة وقليلة الخدمات قد أثبتت أنها أداة حاسمة لسد الفجوة الرقمية؛

*ﻫ )* أن هناك نماذج مختلفة يمكن أن تكون مجدية من الناحية المالية في المناطق قليلة الخدمات والتي لديها احتياجات لم تلب، بما في ذلك تلك التي تدعمها البرامج العامة والخاصة والبرامج العامة-الخاصة؛

*ﻭ )* أن نشر النطاق العريض، الثابت والمتنقل، ضروري للإدماج الرقمي لجميع السكان، خاصة أولئك الذين لديهم موارد أقل؛

*ﺯ )* أن بإمكان الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمة أن تؤدي دوراً مهماً في نشر شبكات النطاق العريض، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية، وأن الحوافز لإنشاء نظام إيكولوجي تعددي تكون مفيدة وتسهم في توفير الخدمات للمجتمعات المحلية؛

*ﺡ)* أنه لا تزال هناك حاجة إلى استراتيجيات مصممة للحد من تكاليف خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتكبدها المستعمل وذلك لتحقيق القدرة على تحمل تكلفتها،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن مرافق وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ليست نتاجاً للنمو الاقتصادي وحسب، وإنما هي شرط أساسي مسبق للتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية، بما فيها النمو الاقتصادي؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية والإقليمية والدولية؛

*ج)* أن وجود بيئة مؤاتية تشمل السياسات والمهارات والقدرات التقنية اللازمة لاستخدام التكنولوجيات وتطويرها يُعد حالياً على نفس الدرجة من الأهمية التي تتسم بها الاستثمارات في البنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﺩ )* أن أوجه التقدم الحديثة وخصوصاً تقارب تكنولوجيات وخدمات الاتصالات والمعلومات والبث والحواسيب تشكل في بعض البلدان عوامل للتغيير في مجتمعات المعلومات والمعارف؛

*ﻫ )* أن هناك حاجة مستمرة في معظم البلدان النامية إلى الاستثمار في قطاعات شتى من أجل التنمية، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظراً إلى الحاجة الماسة لها كأساس للنمو والتنمية في القطاعات الأخرى وتطويرها؛

*ﻭ )* أنه من الضروري بصفة مستمرة تزويد المسؤولين عن وضع المعايير بالمعلومات الملائمة في حينها بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ومساهمتها عموماً في مجمل خطط التنمية؛

*ﺯ )* أن الدراسات التي أجريت بمبادرة من الات‍حاد لتقييم فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في هذا القطاع كانت ذات أثر مفيد على القطاعات الأخرى وشرطاً لازماً لتطويرها؛

*ﺡ)* أن استعمال أنظمة الأرض والأنظمة الساتلية لتوفير النفاذ للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية وفي المناطق النائية، دون زيادة تكاليف التوصيل من جراء المسافة أو غيرها من الملامح الجغرافية، يجب النظر إليه كأداة بالغة الفائدة لسد الفجوة الرقمية؛

*ﻁ)* أن مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير البنية التحتية المشتركة وتصميمها ونشرها وإدارتها قد أثبتت أنها حلاً مجدياً وميسور التكلفة ومستداماً لسد الفجوة الرقمية في بعض الحالات، على النحو الذي أشير إليه في منتدى القمة العالمي لعام 2018 بشأن مجتمع المعلومات؛

*ي)* أن خدمات النطاق العريض الساتلية تمكن من توفير حلول للاتصالات فعالة من حيث التكاليف تتسم بتوصيلية وسرعة وموثوقية عالية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، وحتى في المناطق النائية، ممثلة محركاً أساسياً من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق؛

*ﻙ)* أن تطوير معدات منخفضة التكلفة أدى إلى إنشاء شبكات الميل الأخير من قبل صغار المشغلين، والمشغلين غير الهادفين لتحقيق ربح والمجتمعات المحلية في المناطق التي يرى مشغلو القطاع الخاص أنها غير مجدية اقتصادياً؛

*ﻝ)* أن هناك حالات لا ينبغي أن تكون فيها صناديق الخدمة الشاملة خاضعة للمساءلة، ووفقاً لتقرير الاتحاد "صندوق الخدمة الشاملة" في الاتحاد لعام 2013، هناك مشكلة مستمرة تتمثل في وجود "تعاريف ضعيفة أو غير واضحة لما يمكن أن توجه إليه الأموال، مما يؤدي إلى اتباع نُهج مقيدة لتحديد المشاريع والتخصيص،

وإذ يؤكد على

*أ )* الدور الهام الذي تؤديه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في تطوير الحكومة الإلكترونية، والقوى العاملة، والزراعة، والتعليم، والصحة، والنقل، والصناعة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتجارة، وتبادل المعلومات ونقلها من أجل الرفاه الاجتماعي، ضمن غيرها، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي العام للبلدان النامية، ولا سيما لسكان المناطق الريفية أو النائية؛

*ب)* أن البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أداة رئيسية لتحقيق هدف إتاحة الفرص الرقمية للجميع، والتمكين من النفاذ المستدام والدائم وبتكلفة معقولة إلى المعلومات،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

*ﺃ )* أن العديد من الدول الأعضاء استعملت مجموعة واسعة من الاستراتيجيات لتيسير النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، مما يساعد على سد الفجوة الرقمية على الصعيد الوطني؛

*ﺏ)* أن المبادرات التنظيمية بشأن مسائل مثل تطوير البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الطيف وإلغاء/تخفيض الرسوم الإضافية للتجوال من على المستعمل النهائي، واستعمال صناديق الخدمة الشاملة، ومشاركة الشركات المجتمعية الصغيرة غير الهادفة إلى تحقيق ربح وغيرها، تخضع دائماً إلى التطبيق طبقاً للوائح وسياسات الاتصالات لكل دولة، وتم تنفيذها بنجاح لتيسير النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، مما أسهم في سد الفجوة الرقمية؛

*ﺝ)* أن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد وضع استراتيجيات وبرامج لتشجيع ودعم الاستثمار في تنفيذ مشاريع لنشر البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بشكل خاص على شبكات النقل التي تعزز الظروف الاقتصادية المواتية لتطوير شبكات نفاذ جديدة في المناطق التي لم تلب احتياجاتها، ولا سيما من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم الخدمات، مما يزيد القدرة على تحمل تكلفتها،

وإذ يعرب عن تقديره

*ﺃ )* لمختلف الدراسات التي أجريت كجزء من برنامج التعاون التقني وأنشطة المساعدة في الات‍حاد؛

*ﺏ)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات يساعد، تمشياً مع واجباته وولايته، على المساعدة في سد الفجوة الرقمية الوطنية والإقليمية والدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من خلال تيسير التشغيل البيني والتوصيل البيني والتوصيلية العالمية لشبكات وخدمات الاتصالات، كمتابعة للغايات والأهداف الرئيسية للقمة العالمية لمجتمع المعلوماتولتحقيقها،

يقرر أنه

1 ينبغي الاستمرار في متابعة تنفيذ القرار 37 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017)؛

2 ينبغي أن يستمر الات‍حاد في تنظيم الدراسات اللازمة ورعايتها والقيام بها من أجل تحقيق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في التنمية الشاملة، في سياقات مختلفة ومتغيرة؛

3 ينبغي للات‍حاد أن يواصل العمل بمثابة آلية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن وأن يقوم، في إطار تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، 2017 وبالشراكة مع المنظمات المناسبة الأخرى، بتنفيذ مبادرات وبرامج ومشاريع ترمي إلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

4 ينبغي للات‍حاد، أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات المعنية، عمله على إعداد مؤشرات مرجعية وافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس الفجوة الرقمية وتجميع البيانات الإحصائية وقياس آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل إجراء تحليل مقارن للشمول الرقمي، وهو أمر سيظل ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي؛

5 ينبغي للاتحاد أن يواصل دعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز أطر سياساتها التنظيمية والعامة وتنفيذ المشاريع التي تيسر الطرق الجديدة لخدمة المناطق النائية أو قليلة الخدمات أو التي تفتقر إلى الخدمات والتي تنطوي على مشاركة جهات فاعلة محلية جديدة للعمل كمقدمي خدمات صغار الحجم وغير هادفين إلى تحقيق ربح في المجتمعات المحلية،

يستمر في دعوة

إدارات وحكومات الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الاتصالات الإقليمية، والمؤسسات المالية وموردي التجهيزات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقديم دعمها من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذاً مرضياً،

يستمر في تشجيع

جميع الوكالات المسؤولة عن المعونات والمساعدات الإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الإقليمية والوطنية للتنمية وكذلك الدول الأعضاء في الات‍حاد المانحة والمتلقية، على مواصلة إعطاء أهمية بالغة إلى عملية تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإيلاء أولوية عالية لتخصيص الموارد اللازمة لهذا القطاع،

يكلف الأمين العام

1 بإبلاغ جميع الأطراف المهتمة بهذا القرار، بما في ذلك وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والصناديق الإقليمية، وصناديق التنمية الوطنية من أجل التعاون لتنفيذ هذا القرار؛

2 بتقديم تقرير سنوي إلى م‍جلس الات‍حاد عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

3 باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر نتائج الأنشطة المنفذة وفقاً لهذا القرار على نطاق واسع،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتنسيق مع مديرَي المكتبين الآخرين، حسب الاقتضاء

1 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع سياسات وأطر تنظيمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها والتي تدعم تطويرها؛

2 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع الاستراتيجيات التي توسع سبل النفاذ إلى البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة نفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إليها بما في ذلك جهات تقديم الخدمات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

3 بتقييم نماذج كفيلة بإقامة أنظمة معقولة التكلفة ومستدامة لنفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إلى المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشبكة العالمية استناداً إلى دراسات حول هذه النماذج؛

4 بتعزيز تقييم أفضل ممارسات المساءلة والإدارة في صناديق الخدمة الشاملة، عند الاقتضاء، وتحليل الوسائل الأخرى لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات في المناطق غير المربحة للقطاع الخاص؛

5 بمواصلة القيام، في حدود الموارد المتيسرة بإجراء دراسات حالة تتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية، والقيام إذا تطلب الأمر، بنشر نماذج تجريبية تستعمل الحلول المبتكرة لتوسيع النفاذ إلى المناطق الريفية، بما في ذلك تلك التي تستعمل موارد الطيف؛

6 بتشجيع وتسهيل إجراءات تعاونية بين قطاعات الات‍حاد المختلفة للقيام بدراسات ومشاريع وأنشطة مشتركة محددة في خطط عمل هذه القطاعات؛

7 بمواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال تزويدها بقاعدة بيانات الخبراء في المجال المطلوب وتمويل الإجراءات اللازمة لسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية ضمن الموارد المخصصة في الخطة المالية؛

8 بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، لا سيما المنظمات الخاصة بالبلدان النامية، في الأنشطة ذات الصلة بسد الفجوة الرقمية؛

9 بتجميع ونشر أفضل الممارسات والخبرات التنظيمية بشأن الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المستعملة لتشجيع الاستثمار في تنفيذ خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة نفاذ المستعملين إلى الخدمات وتعزيزها بتكلفة ميسورة،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بتنفيذ إجراءات، بالتنسيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، من أجل دعم الدراسات والمشاريع، والنهوض في نفس الوقت بالأنشطة المشتركة التي ترمي إلى بناء القدرات من أجل تعزيز استخدام الموارد من المدارات والطيف بكفاءة بغية تعزيز النفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتيسير التوصيلية بين الشبكات وبين مختلف المناطق والبلدان والأقاليم، خاصةً في البلدان النامية، ونشر معلومات عن أدوات جديدة مرنة وفعالة لتنظيم وإدارة الطيف الكهربائي الراديوي، الذي يمكّن النفاذ إلى الموارد الكهربائية الراديوية،

يكلف ال‍مجلس

1 بتخصيص الموارد الكافية في حدود موارد الميزانية المعتمدة من أجل تنفيذ هذا القرار؛

2 باستعراض تقارير الأمين العام واتخاذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذ هذا القرار؛

3 بتقديم تقرير عن تقدم العمل بالنسبة إلى هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الاستمرار في اتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق أهداف القرار 37 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) ؛

2 إلى إجراء مشاورات مع المستفيدين من الخطط والبرامج والاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الاختلافات الحالية الناشئة عن الظروف الاجتماعية وديناميات السكان حرصاً على حيازة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو مناسب؛

3 إلى تشجيع تنفيذ سياسات لزيادة الاستثمارات العامة والخاصة والعامة-الخاصة، فضلاً عن إشراك صغار مقدمي الخدمات في المجتمعات المحلية في تطوير وإنشاء أنظمة الاتصالات الراديوية، بما في ذلك الأنظمة الساتلية، في بلدانها ومناطقها والنظر في إدراج استعمالها في خطط النطاق العريض كأداة إضافية من شأنها أن تساعد في سد الفجوة الرقمية والوفاء بالاحتياجات من الاتصالات، خاصةً في البلدان النامية.

4 إلى وضع تدابير بشأن الشفافية والمساءلة واستراتيجية وأهداف عامة لضمان استعمال صناديق الخدمة الشاملة للغرض المقصود منها وتحقيق المستويات المرجوة من الإشراف والإدارة، حسب الاقتضاء؛

5 إلى وضع وتنفيذ سياسات لتمكين المزيد من النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تعزيز اعتماد ونشر تكنولوجيات جديدة وتنفيذ سياسات تنظيمية تفضي إلى نشر البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الاستعمال الأكثر كفاءة للموارد الراديوية.

**الأسباب:** تقدم لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات هذه المساهمة، التي تهدف إلى تنظيم نص القرار لتسليط الضوء على النقاط التي تشير إلى الحاجة إلى تشجيع نشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الفجوة الرقمية.

وللحصول على نص أكثر واقعية، تمت إزالة العديد من الإحالات المرجعية التي نفهم أنها تشير إلى قرارات أخرى تتناول تلك المواضيع بمزيد من التفصيل.

وتسعى اللجنة إلى تحديد عدد قليل من التدابير الضرورية لتحقيق الشمول الرقمي، مثل تشجيع توصيلية شبكات الاتصالات الدولية ونشر النطاق العريض ولا سيما النطاق العريض المتنقل واستراتيجيات لخفض التكاليف وجعل الخدمات ميسورة التكلفة، وغيرها.

وفي الوقت نفسه، نطلب أن يقوم مكتب تنمية الاتصالات بجمع ونشر أفضل الممارسات والخبرات التنظيمية بشأن مختلف المواضيع التي تعتبر مهمة لتيسير النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 من قبيل السياسة التعاقدية وتخطيط تعاقب الموظفين وتدريب الموارد البشرية وتنميتها وغير ذلك. [↑](#footnote-ref-1)
2. 2 الرقم 154 من الدستور: "*2 يراعى في المقام الأول، عند تعيين الموظفين وتحديد شروط عملهم، ضرورة حصول الات‍حاد على خدمات أشخاص تتوفر فيهم أعلى مستويات الفعالية والكفاءة والنـزاهة. وتولى الأهمية الواجبة لضرورة أن يكون التعيين على أوسع قاعدة جغرافية ممكنة.*" [↑](#footnote-ref-2)
3. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-3)
4. 1 آخذاً بعين الاعتبار قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين. [↑](#footnote-ref-4)
5. 1 تعريف "سعر السوق": هو السعر الذي تحدده شعبة المبيعات والتسويق ويوضع لتعظيم الإيرادات بدون أن يكون سعراً مرتفعاً لدرجة تثبط البيع. [↑](#footnote-ref-5)
6. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-6)
7. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-7)
8. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-8)
9. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-9)
10. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-10)
11. 1 تستثنى المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية. [↑](#footnote-ref-11)
12. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-12)
13. 1 بما فيها مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل. [↑](#footnote-ref-15)
14. 2 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-16)
15. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-17)
16. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-19)
17. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-20)
18. "تعميم المساواة بين الجنسين": إن تعميم منظور المساواة بين الجنسين هو عملية تتمثل في تقييم نتائج أي نشاط مقرر على كل من الرجل والمرأة والرجل بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع الميادين وعلى جميع المستويات". <http://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/ECOSOCAC1997.2.PDF>  [↑](#footnote-ref-22)
19. 2 [http://www.UN-WOMEN.org/~/media/Headquarters/Media/Stories/en/unswap-brochure.pdf](http://www.unwomen.org/~/media/Headquarters/Media/Stories/en/unswap-brochure.pdf)  [↑](#footnote-ref-23)
20. 3 الاستنتاجات التي اعتمدتها الدورة الحادية والستون للجنة المعنية بوضع المرأة (CSW) لعام 2017 فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير. [↑](#footnote-ref-24)
21. 4 الاستنتاجات التي اعتمدتها الدورة الثانية والستون للجنة المعنية بوضع المرأة (CSW) لعام 2018 فيما يتعلق بالتحديات والفرص الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات المقيمات في المناطق الريفية. [↑](#footnote-ref-25)
22. 3 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-26)
23. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-27)
24. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-29)
25. 1 لا تنطبق المعايير الواردة في هذا القرار على تعيين رؤساء أفرقة التركيز أو نوابهم. [↑](#footnote-ref-30)
26. 2 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-31)
27. 3 ينبغي ألاّ يمنع المعيار المذكور في هذه الفقرة أي نائب رئيس لفريق استشاري معين أو للجنة معينة من لجان الدراسات من شغل منصب الرئيس أو نائب الرئيس لفرقة عمل أو منصب المقرر أو مساعد المقرر لأي فريق ضمن ولاية هذا الفريق أو هذه اللجنة التابعين للقطاع. [↑](#footnote-ref-32)
28. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-33)
29. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-34)
30. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-36)
31. توضح الأطر والعلامات الروابط الأولية والثانوية بالغايات [↑](#footnote-ref-39)
32. في سياق نواتج مساهمة قطاع تنمية الاتصالات في الخطة الاستراتيجية للاتحاد، يُقصد بعبارة "منتجات وخدمات" الأنشطة التي تندرج ضمن ولاية قطاع تنمية الاتصالات بحسب تعريف المادة 21 من دستور الاتحاد، يُذكر من بينها بناء القدرات ونشر خبرات الاتحاد ومعارفه. [↑](#footnote-ref-40)
33. أداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة: <https://www.itu.int/sdgmappingtool> [↑](#footnote-ref-42)
34. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-44)
35. التقارير متاحة أيضاً في الموقع: <https://www.itu.int/annual-report-2016> [↑](#footnote-ref-45)
36. [G7 ICT and Industry Ministers’ Declaration](https://teamdigitale.governo.it/upload/docs/2017/10/Declaration_and_Annexes_final_26_09_2017.pdf): إعلان وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة لمجموعة السبعة - في سبيل جعل ثورة الإنتاج المقبلة شاملة ومفتوحة وآمنة. [↑](#footnote-ref-46)
37. المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 - [إعلان بوينس آيرس](https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/WTDC/WTDC17/Documents/declaration/ba_declaration_e.pdf). [↑](#footnote-ref-47)
38. [المصدر](https://www.oecd.org/g20/key-issues-for-digital-transformation-in-the-g20.pdf): القضايا الرئيسية للتحول الرقمي في مجموعة العشرين، رئاسة ألمانيا للمجموعة/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. [↑](#footnote-ref-48)
39. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-49)
40. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-51)